

جامعة ابن خلدون _ تيارت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية.

مطبوعة في مقياس:

مدخل للاقتصاد

موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك في ميدان العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية.

إعداد الدكتور: بن الحاج جلول ياسين.

أستاذ محاضر قسم أ .

السنة الجامعية: 2022-2023

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

I..	فهرس الموضوعات
أ..	مقدمة:
01.....	المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى
02	تمهيد:
02	أولاً: مفهوم علم الاقتصاد وطبيعته:
05	ثانياً: علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي.
11	ثالثاً: علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى.
	المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية: مفهوم الحاجة، الموارد ووسائل الاشباع وكيفية علاج المشكلة الاقتصادية
16.....	حسب الانظمة الاقتصادية.
17	تمهيد:
17	أولاً: المشكلة الاقتصادية
22	ثانياً: الحاجات
27	ثالثاً: الموارد
30	رابعاً: وسائل اشباع الحاجات
35	خامساً: علاج المشكلة الاقتصادية في الانظمة الاقتصادية
38.....	المحور الثالث: عناصر الإنتاج.
39	تمهيد:
39	أولاً: العمل.
41	ثانياً: الطبيعة(الأرض).

43	ثالثا: رأس المال.
45	رابعا: التنظيم.
47	المحور الرابع: الأعوان الاقتصاديون (الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي).
48	تمهيد:
48	أولا: قطاعات العائلات (الأُسْر).
48	ثانيا: قطاع الأعمال (قطاع المؤسسات أو الانتاج).
49	ثالثا: قطاع الحكومة (الادارة أو الدولة).
49	رابعا: قطاع العالم الخارجي.
49	خامسا: حلقة التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي.
54	المحور الخامس: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية.
55	تمهيد:
55	أولا: الإنتاج.
61	ثانيا: الاستثمار.
68	ثالثا: التبادل.
72	رابعا: الاستهلاك.
78	خامسا: الادخار.
83	سادسا: توزيع الدخل.
90	المحور السادس: المؤسسات الاقتصادية.
91	تمهيد:
91	أولا: مفهوم المؤسسات الاقتصادية.

93	ثانيا: خصائص المؤسسات الاقتصادية
95	ثالثا: أهداف المؤسسة الاقتصادية
96	رابعا: تصنيف المؤسسات الاقتصادية
99	المحور السابع: السوق
100	تمهيد:
100	أولا: مفهوم السوق
100	ثانيا: الأطراف المتدخلة في السوق
101	ثالثا: وظائف السوق
102	رابعا: أنواع (أشكال السوق)
105	خامسا: كيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق
112	المحور الثامن: النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية
113	تمهيد:
113	أولا: مفهوم النظام الاقتصادي ومكوناته
114	ثانيا: تصنيف النظم الاقتصادية
126	ثالثا: السياسات الاقتصادية
130	المحور التاسع: النقود
131	تمهيد:
131	أولا: لمحة تاريخية عن نشأة النقود
132	ثانيا: مفهوم النقود
133	ثالثا: خصائص النقود

135	رابعاً: وظائف النقود
137	خامساً: أنواع النقود
140	سادساً: النقود في النشاط الاقتصادي والمالي
142	الحور العاشر: المشكلات الاقتصادية الكبرى.....
143	تمهيد:
143	أولاً: التضخم
148	ثانياً: البطالة
154	الحور الحادي عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.....
155	تمهيد:
155	أولاً: صندوق النقد الدولي
163	ثانياً: البنك الدولي
167	ثالثاً: المنظمة العالمية للتجارة
179	رابعاً: الاتحاد الأوروبي
184	خامساً: منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية
190	سادساً: رابطة دول جنوب شرق آسيا
191	سابعاً: مجلس التعاون الخليجي
194	ثامناً: الاتحاد المغاربي
206	قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

أصبح تقسيم العلوم المختلفة والمتنوعة إلى قسمين هما: العلوم الاجتماعية والإنسانية من ناحية، والعلوم الطبيعية والتقنية من ناحية أخرى، من الظواهر التي تعكس التطور في الحياة المعاصرة، وفي كل المجالات. ويرجع هذا التقسيم إلى أسباب كثيرة، فموضوع الدراسة، ومنهج البحث، وطبيعة القوانين المستخلصة، كل ذلك يختلف في العلوم الاجتماعية والإنسانية عنه في العلوم الطبيعية والتقنية.

ومع التسليم بالعلاقة بين تطور الحياة الاجتماعية من ناحية، وتطور العلوم الطبيعية والتقنية من ناحية أخرى، والتأثير المتبادل بينهما، إلا أن تطور المجتمع يختلف في جوهره عن تطور الطبيعة، ففي حياة الطبيعة يمكن ملاحظة تجانس صارم، فدائماً ما تترتب نتائج متشابهة إذا ما توفرت ظروف معينة، أما الحياة الاجتماعية، فإنها معقدة وذات جوانب متعددة يرتبط بعضها ببعض الآخر، كما أن كل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به.

وهكذا تعددت العلوم الاجتماعية، التي يدرس ويهتم كل منها بأحد الجوانب المتعلقة بسلوك الأفراد في المجتمع، وعلاقاتهم ببعضهم البعض وعلاقاتهم بالأشياء المحيطة بهم، وتنظيم المجتمع الذي يضم هؤلاء الأفراد. ومن هذه العلوم: الاجتماع، السياسة، الثقافة، الفن، التاريخ، الفلسفة، علم النفس، الاقتصاد... الخ، ومن العلوم الطبيعية والتقنية نجد: علم الطبيعة، والفيزياء، والكيمياء الجيولوجيا، الزراعة، علم الفلك... الخ. والتي تهتم بدراسة العلاقات بين الأشياء والظواهر الطبيعية.

لاشك أن علم الاقتصاد يعد احد أهم فروع المعرفة الاجتماعية والإنسانية، والمتعلق مباشرة بسلوك الإنسان الاقتصادي إزاء الموارد الإنتاجية ذات الطابع النادر والمحدود من حيث الإنتاجية، لمواجهة الحاجات الإنسانية ذات الطابع اللامحدود.

لقد أصبح لعلم الاقتصاد أهمية بالغة ومكانة متميزة بين سائر العلوم الاجتماعية وذلك نتيجة لما ترسخ عند عامة الناس وعلمائهم في مختلف المجتمعات، من أن الأوضاع الاقتصادية تمثل الأساس الحيوي الذي تقوم عليه كافة الأنظمة، من قانونية واجتماعية وسياسية، وأنها الموجه الأساسي للعالم في معظم مجالات الحياة الإنسانية. والأمثلة الدالة على صحة ذلك في الماضي والحاضر أكبر من أن تقع تحت حصر. ولقد ترتب على هذه الأهمية، أن حظيت الدراسات الاقتصادية بمكانة خاصة إلى الحد الذي صار معه وعي المواطن ككائن اجتماعي لا يعتبر مكتملاً ما لم يكن له إلمام بدرجة أو بأخرى بمبادئ وأسس الاقتصاد على اعتبار أنهما من قبيل "الثقافة العامة"، التي يجب أن يلم بها كل مواطن مثقف، سواء كان حاكماً أو محكوماً.

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى أن علم الاقتصاد ما هو إلا وسيلة وأداة يستخدمها الإنسان من اجل مساعدته في تحسين وتطوير أنشطته المعيشية نحو الأفضل، وتوزيع موارده الاقتصادية بشكل امثل، كل ذلك من اجل الوصول إلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية التي تحقق له قدرا من العيش الكريم.

هذه المطبوعة تهدف بالأساس إلى تقديم أهم المفاهيم والمبادئ الأساسية في علم الاقتصاد بأسلوب راعية فيه قدر الإمكان السهولة والتبسيط، لمساعدة الطالب الجامعي في فهم ما يدور حوله من ظواهر ومتغيرات اقتصادية، وتمكينه من تحليل هذه الظواهر والمتغيرات تحليلا علميا اقتصاديا صائبا.

وعلى وفق قاعدة "لا إفراط ولا تفريط"، جاءت هذه المطبوعة لتكون مرجعا مساعدا لكل الذين ينشدون مبادئ علم الاقتصاد وخصوصا الطلبة المختصين والمعنيين بدراسة علم الاقتصاد

تتكون هذه المطبوعة من إحدى عشرة محور، خصصنا المحور الأول منها للبحث في طبيعة علم

الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبالعلوم الأخرى، أما المحور الثاني فقد تناول بالبحث المشكلة الاقتصادية من خلال التطرق بمفهوم الحاجة، الموارد ووسائل الاشباع، وكيفية معالجة المشكلة الاقتصادية في بعض الانظمة الاقتصادية، بينما استعرض المحور الثالث عناصر الانتاج الاربعة: العمل، الطبيعة، رأس المال، والتنظيم، وفي المحور الرابع تطرقنا الى الأعوان الاقتصاديون أو الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي. وفي المحور الخامس درسنا فيه النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية مثل الانتاج، الاستثمار، التبادل، الاستهلاك، والادخار. وجاء المحور السادس متعلقا بالمؤسسات الاقتصادية، مفاهيمها، تصنيفها وخصائصها. أما المحور السابع فتناول السوق: مفهومه، المتدخلين فيه، انواعه، وكيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق. وفي المحور الثامن استعرضنا النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية. وفي المحور التاسع خصصناه للنقود من خلال تسليط الضوء على نشأتها، مفهومها وأنواعها ووظائفها، ودورها في النشاط الاقتصادي والمالي، وجاء المحور العاشر ليتناول المشكلات الاقتصادية الكبرى مركزاً على التضخم والبطالة، وفي المحور الحادي عشر والآخر عالجتنا فيه المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية، مركزين على وفقا لبرنامج المقياس على صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، لمنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الاوروبي، منطقة التجارة الحرة في امريكا الشمالية نافتا(NAFTA)، رابطة دول جنوب شرق آسيا آسيان(ASEAN)، مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي.

ويتضح من هذا تغطية جميع الموضوعات التي شملها عرض التكوين الرسمي المبرمج ، مع الحرص على الدقة في التعبير والعناية في الصياغة، في إطار أسلوب يتسم بالبساطة في اللفظ والسهولة في التسلسل المنطقي، مع المحافظة في الوقت نفسه على عمق المعنى والالتزام بالموضوعية في العرض والدقة في التعبير.

إن المراجع الاقتصادية كما هو معروف ليست من نتاج شخص واحد أو مجموعة أشخاص، وإنما تراكمت وتطورت وتوسعت بجهود عدد كبير من الأساتذة الاقتصاديين، ولا يستطيع أي مؤلف أن يدعي الأصالة إلا في أسلوب تقديمها وتوضيحها وترابط عرض أفكارها. وهذا أقصى ما نصبوا إلى تحقيقه في هذا الكتاب.

المحور الأول

طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالاقتصاد السياسي و بالعلوم الأخرى

تمهيد:

يقصد "بالعلم" في معناه العام مجموعة المعارف الإنسانية المنظمة والمتعلقة بالطبيعة والمجتمع وبالفكر، والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية، وذلك باستخدام مناهج البحث العلمي.¹

ويعتبر الاقتصاد علما اجتماعيا حيث أن موضوعه محدد على نحو منضبط رغم اتساعه، فهو يتعلق بمجموعة من الظواهر الاجتماعية (الظواهر الاقتصادية)، وهي ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن إرادة الإنسان، وإن كانت طريقة أداء هذه القوانين ليست بالاحتمية كذلك، كما أنها دائمة التغير²

أولا: مفهوم علم الاقتصاد وطبيعته:

اختلف الاقتصاديون بشأن تعريف علم الاقتصاد تعريفا اصطلاحيا يحدد نطاقه تحديدا جامعا للموضوعات التي يهتم بمعالجتها، ولقد ترتب على هذا الاختلاف أن تعددت التعريفات المعطاة في هذا الشأن، الأمر الذي يصعب معه تقديم بيان حصري لها. وإذا كان تعريف العلم يأتي لاحقا عليه ولا يسبقه، فإن الخلاف بين الاقتصاديين على التعريف ليس خلافا لفظيا أو على التعبير، بقدر ما هو خلاف على المفهوم المبدئي لموضوع علم الاقتصاد.

1. الاقتصاد علم الثروة:

طبقا لهذا التعريف يكون موضوع الاقتصاد هو البحث عن الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة، ولم يتفق أصحاب هذا التعريف على تحديد معنى الثروة. ففريق اعتبر الخدمات الشخصية تدخل ضمن الثروة فاعترف بوجود الثروة غير المادية، بينما انتهى عدد كبير إلى رفضها، ولذلك فقد عرف البعض الاقتصاد بأنه علم الرفاهية المادية، وعلى العكس عرف البعض الآخر الثروة بأنها "كل ما يرغب فيه الإنسان لنفعه وبهجته"³. ولقد أدى هذا الإطلاق إلى إبراز حقيقة تصرفات الفرد في نطاق نشاط الأعمال المادي. ففي كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" عرف آدم سميث Adam Smith علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في أسباب الثروة عند الأمم، وهو يرى أن الموضوع الأساسي للاقتصاد في كل دولة هو زيادة ثروة وقوة هذه الدولة. وبالنسبة للفرد هو البحث عن الوسائل التي تمكنه من تجميع الثروة، أما جان باتيست ساي (1767-1832) فقد رأى أن الاقتصاد هو مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة

¹ عبد الله الصعدي، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الإدارة العامة للكليات والمعاهد، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 1998، ص 23

² - محمد حامد دويدار، أصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1988، ص 29.

³ - عادل احمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 27.

إنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها، وقد أشار إلى ذلك في عنوان مؤلفه "مطول في الاقتصاد السياسي" الذي ظهر عام 1803 .

2. الاقتصاد علم الرفاهية:

وفقا لهذا الاتجاه، فإن الاقتصاد هو دراسة لكيفية حصول البشرية على المقومات المادية للرفاهية، كما يختص بدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الأفراد كما يقوم بتحليل الطرق التي تمكن الإنسان من التحسين في ظروفه المعيشية، بالتركيز على أساليب حصوله على الدخل وكيفية إنفاقه¹. وقد لاقى هذا الاتجاه الذي يربط الاقتصاد بتحقيق الرفاهية المادية رواجاً كبيراً خاصة في الدول الانجلوسكسونية، حتى أصبحت الرفاهية المادية عنصراً مشتركاً في تعريفات كثيراً من الكتاب.

3. الاقتصاد علم الندرة و الاختيارات الفعالة:

حسب هذا التوجه، واستناداً إلى علاقة الوسائل بالغايات، أُعطي للاقتصاد تعريف مقتضاه "هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة. ويعني ذلك أن وجود علم الاقتصاد يرجع إلى أن الوسائل (الموارد) المتاحة محدودة، في حين أن الحاجات الإنسانية متعددة، وهنا لا بد من إجراء عملية اختيار (مفاضلة) بين الغايات المختلفة، وإجراء التقديرات اللازمة للحصول على أفضل إشباع ممكن من مجموع الموارد المتاحة. وفي ضوء ذلك تتركز الدراسة في العلاقات بين الغايات غير المحدودة من ناحية والموارد المحدودة من ناحية أخرى. ويكون محور الدراسة متمثلاً في مشكلة الاختيار (أو الندرة)، حيث تؤدي ندرة الموارد إلى ضرورة إتباع الرشادة في السلوك والكفاءة الاقتصادية في الاستخدام للتغلب على هذه المشكلة. وعليه يصبح علم الاقتصاد علم إدارة الموارد النادرة في المجتمع البشري، ودراسة طرق التكيف والاختيار بين الحاجات المتعددة ووسائل تخصيصها النادرة².

4. الاقتصاد علم المبادلة:

يركز كثير من الاقتصاديين، وخاصة الفرنسي جيتون بيرو: 1886-1946 "Gaetan Pirou"، أن الظاهرة الاقتصادية تقوم على المبادلة. من هنا يعرف الاقتصاد بأنه "دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه" وأن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام صلة بين إنتاج الأموال والسلع وإشباع الحاجات³.

¹ - شطبيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018، ص04.

² - R.Barre, 'Economie Politique', T.I, P.U.F, Paris, 1975, P3.

³ - G.Pirou, 'Introduction a l'Etude de l'Economie Politique', paris, Sirey, 1946, pp 91-93.

5. الاقتصاد علم العلاقات الاجتماعية في إطار الإنتاج:

من وجهة النظر هذه، يتحدد موضوع علم الاقتصاد بدراسة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج والتوزيع. فالظاهرة الاقتصادية هي في مضمونها ظاهرة اجتماعية. وعليه يمكن تعريف الاقتصاد بأنه علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات. وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع.¹

واستناداً إلى العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج وجدت عدة تعريفات متشابهة للاقتصاد، منها:

- الاقتصاد هو العلم الذي ينشغل بدراسة القوانين التي تحكم الإنتاج وتوزيعه واستهلاكه.²
- الاقتصاد هو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يتوفر على دراسة السلوك الاقتصادي للفرد أو الجماعة الإنسانية، فيما يرتبط بإنتاج السلع المادية، وتوزيعها، واستبدال بعضها بالبعض الأخر.³
- الاقتصاد هو علم طرق الإنتاج، بمعنى انه العلم الذي ينشغل بدراسة الطرق المختلفة لإنتاج وتوزيع ما يلزم لمعيشة الأفراد.
- الاقتصاد هو علم تطور العلاقات الاجتماعية للإنتاج، أي العلاقات الاقتصادية بين البشر بمعنى أنه العلم الذي يكشف عن القوانين المهيمنة على إنتاج وتوزيع السلع المادية والخدمات في المجتمع البشري في مختلف مراحل نموه.⁴

من مجموع التعريفات السابقة، وفي محاولة لوضع تعريف يوضح طبيعة علم الاقتصاد وموضوعه، يمكن القول أن: علم الاقتصاد هو ذلك العلم الاجتماعي الذي يدرس ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للفرد والمجتمع، وطرق استخدام تلك الموارد المحدودة على أفضل نحو مستطاع من أجل تحقيق أقصى إشباع ممكن لهذه الحاجات، وما ينشأ عن ذلك من علاقات متطورة تاريخياً بين أفراد المجتمع الإنساني وخاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع.⁵

¹- عادل احمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

²- محمد حامد دويدار، أصول علم الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

³- حسين عمر، مبادئ الاقتصاد: المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد-تحليل جزئي وكلي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989، ص 08.

⁴- محمد طنطاوي الباز وأسامة محمد الفولي، محاضرات في مبادئ التحليل الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992، ص 17.

⁵- احمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الاول: التحليل الاقتصادي الجزئي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص 04.

ثانيا. علاقة علم الاقتصاد بالاقتصاد السياسي.

1. الأصل اللغوي لاصطلاح: الاقتصاد، والاقتصاد السياسي.

إن لفظ الاقتصاد مشتق لغويا من كلمة قصد. والقصد للطريق: الاستقامة، وفي الأمر: التوسط، وفي الحكم: العدل، وفي النفقة: التوسط والاعتدال بين الإسراف والتقتير. ويقال اقتصد في أمره، أي توسط فيه فلم يفرط ولم يُفْرِط. واقتصد في النفقة أي لم يُسرف ولم يقتِر.

أما اصطلاح "الاقتصاد السياسي"، فإن الأصل اللغوي له يوجد في الكلمات الإغريقية الثلاث: *nomos* ، *politikos* ، *oiko* ، والتي تعني على التوالي: "منزل"، "قانون"، و "اجتماعي"¹.

ولم يستعمل اصطلاح الاقتصاد السياسي إلا في بدايات القرن السابع عشر، وذلك عندما نشر الكاتب الفرنسي "انطوان ديمونكريتيان" (1621-1576)، *Antoine de Montchrisrian* مؤلفا له بعنوان "مطول في الاقتصاد السياسي" عام 1615² و قد قصد بصفة "السياسي" أن الأمر يتعلق "بقوانين اقتصاد الدولة". ومن فرنسا انتقل هذا التعبير إلى إنجلترا حيث استخدمه الكثير من المفكرين، أولهم جون ستيوارت ميل *John Stuart Mill* (1806-1873)

وتم تبرير وصف الاقتصاد بأنه "سياسي"، كونه كان يهدف في عهد التجار إلى حل مشكلات عملية، وأنه لذلك اختلط بالسياسة. فقد اختلطت في البحث الاقتصادي مبادئ نمو الثروة والمبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة في الدولة الناشئة. وكان هذا المسلك منطقيا إذ أن السياسة الاقتصادية قد سبقت في نشأتها علم الاقتصاد، الذي لم ينشأ إلا في القرن الثامن عشر.

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بدأ ظهور علم الاقتصاد على يد الفيزيوقراط "المدرسة الطبيعية"، ثم على يد الكلاسيكيون الأنجليز، وقد عمل هؤلاء على تجنب هذا الخلط. ولم يتحقق ذلك إلا بعد أن كتب آدم سميث *Adam Smith* (1723-1790) كتابه عن "ثروة الأمم" عام 1776.

ومع نشأة التحليل المجرد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هجر كثير من المفكرين تعبير "الاقتصاد السياسي" واستخدموا بدلا منه تعبير "علم الاقتصاد" أو "الاقتصاد". وكان الفريد مارشال *Alfred Marshall* (1843-1924). أول من اصدر مؤلفا بعنوان "مبادئ الاقتصاد"، عام 1890. ومن بعده شاع هذا الاصطلاح في الكتابات الأنجلوسكسونية. وعلى الرغم من قوة هذا الاتجاه إلا أن تعبير الاقتصاد السياسي قد استمر حتى اليوم، بل اكتسب قوة مع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ولا

¹ - بن حمود سكينه، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006، ص 09.

² - عبد الله الصعدي، المرجع السابق، ص 25.

يعني إضافة كلمة "السياسي" إلى "الاقتصاد" تسييس المعرفة الاقتصادية، وأنها صارت غير خاضعة للضوابط العلمية.

وبصفة عامة فقد استمر نطاق الاقتصاد بين التوسع والتضييق مدة طويلة. وأثار ذلك خلافا مازال قائما حتى الآن، حول مدلول هذا العلم. ويعود الخلاف بين التعريفات التي أعطيت لعلم الاقتصاد إلى اختلاف في النزعات والتوجهات التي تسيطر على دراسته، وإلى الاختلاف في خطط البحث فيه.

لم يدخل مكونا هذا الاصطلاح أي كلمتي "اقتصاد" و"سياسي" دفعة واحدة، فمصطلح "الاقتصاد" ("Oikos"/"Nomos")، (منزل / قانون)، يأتي من "أرسطوطاليس" الذي قصد باستعماله (علم قوانين الاقتصاد المنزلي) أو (قوانين الذمة المالية المنزلية) ، و لم يستعمل اصطلاح "الاقتصاد السياسي" إلا في بداية القرن السابع عشر، و هو ما تحقق على يد الكاتب الفرنسي " أنطوان دي مونكريتيان" " Antoine de Montchrestien"، الذي نشر في عام 1615 كتابا بعنوان (مطول/شرح في الاقتصاد السياسي) / *Traité D'Economie Politique*)، قاصدا بصفة (السياسي) أن الأمر يتعلق بـ "قوانين اقتصاد الدولة"⁽¹⁾. كما أنه أضفى على الاقتصاد صفة السياسي لانشغالات شخصية يتطلع من خلالها إلى خلق علم جديد هو " فن الحصول على إيرادات للدولة"⁽²⁾.

فمن خلال هذا العمل الذي اشتمل على عبارة الاقتصاد السياسي كان يرمي " أنطوان دي مونكريتيان" إلى تحديد السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثروتها، و هكذا ظهر الاقتصاد كوصف لأسلوب تنظيمي و سياسي للرفع من مستوى المادي للسكان و الدولة⁽³⁾. لذلك يذهب الكثير من الدارسين إلى أن استعمال تعبير الاقتصاد السياسي من طرف " أنطوان دي مونكريتيان" كان يقصد من خلاله جملة النصائح و الإرشادات التي تعطى للأمير أو الملك حتى يدير مالية المدينة أو الدولة، و لو أمعنا النظر فيما أراده لوجدنا أنه كان يعرف (السياسة الاقتصادية *Politique Economique*)⁽⁴⁾، و على ذلك فهو ينصرف حسب أصول المصطلح اليونانية "قواعد ذمة المدينة" إلى (علم المالية العامة) و ليس علم الاقتصاد السياسي. و هذا خلط وقع فيه " أنطوان دي مونكريتيان"، لأن الفرق كبير بين المصطلحين:

- الاقتصاد السياسي: علم نظري شامل له موضوعه و مناهجه ، و نظرياته و قوانينه.

¹ - محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² - عبد الله ساقور، *الاقتصاد السياسي*، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص 09.

³ - فتح الله ولعلو، *الاقتصاد السياسي- مدخل الدراسات الاقتصادية*، ط1، دار الحداثة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1981، ص 24.

⁴ - أنطوان أيوب، *دروس في الاقتصاد السياسي*، ج 1، ط 1، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1965، ص 7.

- السياسة الاقتصادية: فن عملي جزئي يعتمد في أغلب الأحيان على العلم النظري⁽¹⁾. و هي تشير في معناها إلى مخطط الدولة أو الوحدة الاقتصادية (شركة، مصنع...) لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية .

و قد ظهرت السياسة الاقتصادية كفن عملي قبل ظهور الاقتصاد السياسي كعلم نظري مستقل في القرن الثامن عشر، و يرجع سبب وصف الاقتصاد بأنه سياسي كونه كان يهدف في عهد التجارين (الماركاتيليين) إلى حل مشكلات عملية، لذلك فالاقتصاد السياسي في هذه المرحلة كان في الواقع يحمل معنى السياسة الاقتصادية التي كانت توضع في سبيل هدف و غاية واحدة هي زيادة دخل الأمير من الذهب و الفضة و المعادن الثمينة. و بهذا ظل التحليل الاقتصادي فيما قبل القرن الثامن عشر من طبيعة عملية بصفة أساسية.

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، كانت البدايات الأولى لظهور علم الاقتصاد (*Economics*) كعلم مستقل على يد الفيزيوقراطيون، ثم على يد الكلاسيك الإنجليز، بحيث عمل هؤلاء الاقتصاديون رغبة منهم في إبراز ما تعلمهم من استقلال، على تجنب هذا الخلط بين مدلول علم الاقتصاد السياسي و السياسة الاقتصادية، و لم يرتفع هذا الخلط إلا من بعد أن كتب "آدم سميث" كتابه عن (ثروة الأمم / *The Wealth of Nation*) سنة 1776، الذي حاول من خلاله أن يتقيد بالموضوعية العلمية في دراسته للظواهر الاقتصادية ، ليصبح مصطلح الاقتصاد السياسي يستعمل للدلالة على علم الثروة. لذا يرى الاقتصاديون أن الاهتمام بالاقتصاد بوصفه علماً مستقلاً بدأ فعلاً مع كتاب آدم سميث (ثروة الأمم)، الأمر الذي جعله يوصف بأنه مؤسس و أب علم الاقتصاد السياسي.

غير أن هذه المحاولة لتجنب الخلط بين علم الاقتصاد السياسي و السياسة الاقتصادية من طرف هؤلاء المفكرين الاقتصاديين ، لم تحدث الانفصال بينهما. فلم يكن لديهم فكرة الفصل بين المعرفة و التصرف، الأمر الذي أثر على مصداقية الموضوعية في دراساتهم، إذ لم تكن المعرفة لديهم مجردة من الغرض العملي، فقد كان "الفيزيوقراط" و "آدم سميث" يهدفون في تحليلهم إلى بحث طرق اغتناء الدولة، غير أنهم استندوا في تحقيق هذا الغرض العملي إلى فروض و نماذج، أي إلى التحليل المجرد، و لذلك درجوا على استخدام تعبير "الاقتصاد السياسي".

2. علم الاقتصاد ومنهج التحليل الاقتصادي المجرد:

لكن في منتصف القرن التاسع عشر بدأ الكثير من الكتاب الأنجلوسكسون يعيب استعمال هذا التعبير (الاقتصاد السياسي)، و يستخدم بدلا منه تعبير (علم الاقتصاد / *Economics*) أو (الاقتصاد)، و اتضح من خلال هذا أن هناك محاولات جادة للفصل التام بين ما هو تجريدي و ما هو تطبيقي، أي الفصل بين

¹ _ براهم بولمكاحل، مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2020، ص 5.

الاقتصاد كعلم نظري و مجرد و السياسة الاقتصادية التطبيقية، و كانت هذه رغبة منهم في إبراز ما لعلمهم من استقلال عن العلوم الأخرى، و خاصة علم الاجتماع و السياسة، و في أن يضيفوا عليه ما يتوافر في العلوم الطبيعية و الرياضية من صفة الحياد، و خاصة من الناحية الاجتماعية، و لذلك احتجزوا جزء من البحث و جردوه عن كل غرض عملي، أي فصلوا بين المعرفة و التصرف من حيث القيمة و الهدف، و قصرُوا مهمة علم الاقتصاد في الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية بغرض المعرفة وحدها و ليس تحقيق أهداف و أغراض عملية، ليتخلوا عندها عن تعبير الاقتصاد السياسي و يستبدلونه باسم (علم الاقتصاد / *Economics*) أو (الاقتصاد التجريدي).

لكن على الرغم من قوة هذا الاتجاه الأنجلوسكسوني في تعريف علم الاقتصاد، إلا أن تعبير الاقتصاد السياسي قد استمر حتى اليوم، و استرجع القوة التي كانت له بعد أن فقدتها مع اتساع الهوة بين الاقتصاد التطبيقي و الاقتصاد التجريدي.

و من هنا يتضح كيف أن الاقتصاد كان أول الأمر سياسياً (سياسة اقتصادية)، و كيف ضعف هذا الاتجاه، ثم كيف عاد فأصبح الاقتصاد سياسياً مرة ثانية (خاصة مع الأفكار الماركسية الاشتراكية)، فمع مع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح للاقتصاد صفة سياسية، فقد أصبح يهتم بالمشكلات السياسية و الاجتماعية، و خاصة مشكلات العدالة الاجتماعية و الرفاهية القومية، و أصبح من غير المتصور فصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية، ليصبح تعبير "الاقتصاد السياسي" مبرراً⁽¹⁾.

3. أهمية وأهداف علم الاقتصاد:

تتبدى أهمية الاقتصاد منذ أن يولد الإنسان ويأتي إلى الحياة حيث تولد معه حاجات و رغبات تكثر و تتطور عبر الزمن كما تتزايد تنوعاً مع ارتفاع الإنسان و تطوره في سلم الحضارة. ورغم ما يقدمه العلم و المعرفة من إمكانات في سبيل زيادة الإنتاج و تطوره بحيث يغدو أكثر قدرة على إشباع حاجات الأفراد، إلا أنه ذاته يخلق حاجات جديدة أخرى يسعى الإنسان لإشباعها من جديد، و بذلك تصبح الحاجات و كأنها سلسلة متصلة الحلقات لا تنتهي، كلما أشبع الإنسان جزءاً منها تولدت أخرى. وهكذا تتقدم المجتمعات و تتطور من الحياة البدائية إلى الحياة الحضارية المتقدمة.²

1.3. أهمية علم الاقتصاد:

تختلف أهمية علم الاقتصاد باختلاف المستوى و الزوايا التي ندرسه من خلالها، سواء على مستوى الإنسان الفرد، أو على مستوى الوحدة الإنتاجية، أو على مستوى الاقتصاد الوطني، أو على مستوى

¹ - براهم بولمكاحل، مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 11 .
² - محمد مروان السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلّي، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 07

الاقتصاد العالمي، ومع ذلك فإن أهمية دراسة علم الاقتصاد تتضح في جميع المستويات المذكورة بصفة خاصة، كما تظهر جدوى دراسة مبادئ هذا العلم لغيرهم بصفة عامة، وذلك من خلال ما يلي:

- يعتبر السلوك الاقتصادي لكل فرد في المجتمع أمراً ضرورياً في ممارسة الحياة اليومية، فإشباع الحاجات الحاضرة يتم عن طريق "الإنفاق الاستهلاكي"، كما أن إشباع الحاجات الآجلة يتحقق عن طريق "الادخار"، والحصول على مزيد من هذا الإشباع يتم عن طريق "الاستثمار"، ويعتمد المزيد من هذه الأنشطة على "مستوى الدخل المتاح" للفرد... الخ. إن تنظيم هذا السلوك الاقتصادي بجوانبه المختلفة بهدف الوصول إلى أقصى إشباع ممكن "ولا شك في أهمية ذلك بالنسبة للفرد" يخضع لمبادئ معينة يشملها علم الاقتصاد.

- لا شك في أن اختيار طريقة معينة لتنظيم الحياة الاقتصادية في المجتمعات والدول، ليس اعتباطاً مطلقاً، وإنما يقوم دائماً على أساس أفكار ومفاهيم معينة، ذات طابع علمي أو أخلاقي، أو أي طابع آخر، وهذه الأفكار والمفاهيم تشكل الرصيد الفكري للمذهب الاقتصادي القائم على أساسها. وحين يُدرس أي مذهب اقتصادي، يجب أن يتناول من ناحية: طريقته في تنظيم الحياة الاقتصادية، ومن ناحية أخرى رصيده من الأفكار والمفاهيم التي يرتبط المذهب بها. ومنذ أن بدأ علم الاقتصاد السياسي يشق طريقه في مجال التفكير الاقتصادي، أخذت بعض النظريات العلمية في الاقتصاد تُكون جزءاً من هذا الرصيد الفكري للمذهب¹. ولما كان تنظيم الحياة الاقتصادية في المجتمع، وفقاً للمذهب الاقتصادي السائد، يؤثر تأثيراً مباشراً في السلوك الاقتصادي والاجتماعي للفرد، فإن دراسة أسس المذاهب الاقتصادية يعتبرها أمراً هاماً.

- لا يمكن لأحد الآن أن ينكر أهمية الأوضاع الاقتصادية وتأثيرها في حياة الأفراد والأمم، فالدول النامية تحاول جاهدة إتباع طريق للتنمية الاقتصادية يخفف من عبء التخلف الذي مازال يجيم بثقله على شعوبها، والدول المتقدمة تحاول هي الأخرى تحقيق مزيد من التقدم والنمو الاقتصادي ارتفاعاً بمستوى معيشتها وإشباعاً لمزيد من الحاجات والرفاهية لمواطنيها. وأصبح الناس يؤمنون بأن أي إصلاح لا بد أن يبدأ بإصلاح أحوال معيشتهم. ولذلك أضحت المبادئ والمعتقدات التي تتصارع اليوم في عالمنا تلبس ثوباً اقتصادياً وتبشر بالرخاء والحلول الاقتصادية للفرد والمجتمع، ذلك لأنها أدركت أن إنسان العصر الحديث يصعب الوصول إلى عقله إلا عن طريق مزيد من الإشباع لحاجاته أولاً... بل إن الحكومات أصبحت اليوم تبحث عن القوة الاقتصادية في المقام الأول، لأنها تستطيع بها أن تحصل على القدرة العسكرية².

¹ - محمد باقر الصدر، اقتصادنا، الطبعة العشرون، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1987، ص 27.

² - روبرت هيلبرونر، الاقتصاد في خدمة المجتمع، ترجمة: محمد ماهر، المكتبة الاقتصادية، دار الكرنك، القاهرة، 1965، ص 10.

- تؤكد الأحداث الإقليمية والدولية المعاصرة أهمية الجوانب الاقتصادية في تحديد مصير الأمم والشعوب. فالحروب والتوترات المنتشرة في العالم اليوم لا يمكن إنكار دوافعها الاقتصادية من ناحية، والآثار الاقتصادية التي ترتبت عليها من ناحية أخرى. كما أن تفكك دول كبرى مثل الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات منفصلة، يرجع إلى أسباب كثيرة من أهمها فشل نظامه الاقتصادي في حل المشكلات الاقتصادية والوفاء بمتطلبات التقدم والتنمية، والحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتي طالعنا أخبارها في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب فشل الدولتين في التوصل إلى اتفاق لحفض الفائض التجاري بينهما، والذي هو لصالح الصين. هذه الحروب وغيرها، تشير إلى أن الحروب بين الدول لم تعد عسكرية فقط، بل إنها أصبحت اقتصادية في المقام الأول. وفي ظل الأوضاع الدولية الجديدة القوة الاقتصادية هي المعيار الحقيقي للقوة السياسية.

- أصبحت وسائل الإعلام المختلفة تطالعنا يوميا، بل وفي اليوم الواحد أكثر من مرة، بأنباء تتعلق بمصطلحات اقتصادية متنوعة: النمو الاقتصادي، التضخم، الكساد، البطالة، اختلال أو توازن ميزان المدفوعات الدولية، سعر الصرف بين العملات، فائض أو عجز الميزانية العامة للدولة، الاقتصاد الحر، معدلات الاستثمار، النمو الحقيقي في الدخل الوطني والفردى... الخ. والواقع أن هذه المصطلحات تعد تعبيرا عما يدور في عالم الواقع وليست بمعزل عنه. إن التغيير في احد المعدلات المتعلقة بهذه المصطلحات له تأثيره المباشر في الأنشطة الاقتصادية على مستوى المجتمع والفرد في وقت واحد. ومن هنا تأتي أهمية دراسة علم الاقتصاد للتعرف على مفهوم هذه المصطلحات المختلفة ومغزى التغيير في المعدلات المتعلقة بها وأثار هذا التغيير.

2.3. أهداف علم الاقتصاد:

من خلال التعريفات السابقة لعلم الاقتصاد، يمكن أن نصل إلى أهم أهداف علم الاقتصاد الذي يتمثل في فهم أبعاد وأسباب وطرق حل مشكلة ندرة الموارد، وكيفية استغلال هذه الموارد، أي المشكلة الاقتصادية التي تشير لها الكثير من كتب الاقتصاد على أنها مشكلة الندرة والاختيار، وبالاعتماد على التعريفات السابقة يمكن القول أن علم الاقتصاد يهدف إلى ما يلي¹:

- المساعدة في فهم واقع الاقتصاد الذي نعيش به من خلال معرفة نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتهديدات.

¹- إيهاب مقابلة وآخرون، تعريف علم الاقتصاد وأهدافه، موقع المرجع الالكتروني للمعلوماتية، تاريخ التصفح: 2021/07/27، <https://almerja.com/reading.php?idm=72248>

- المساعدة في التعامل مع القضايا الاقتصادية التي تهم الفرد أي على المستوى الجزئي، وتلك التي تتعلق بالمجتمع كوحدة واحدة أي على المستوى الكلي.
 - المساعدة في فهم الظواهر الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.
 - المساعدة في توزيع مكتسبات التنمية بين أفراد المجتمع بعدالة.
 - المساعدة في تحديد طبيعة المشكلة الاقتصادية وترشيد القرارات الاقتصادية.
 - المساعدة في التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية المتوقعة من اجل تعظيم الاستفادة منها او العمل على مواجهتها من خلال وضع الحلول المناسبة لها.
 - المساعدة في فهم آليات التعامل مع الاقتصاديات الأخرى.
 - المساعدة في تنظيم عملية الإنتاجية من خلال تحديد نوعية وكمية الإنتاج وطريقة الإنتاج وآلية التوزيع.
 - المساعدة في دفع عملية التنمية الاقتصادية بحيث تلائم التطور الحاصل في أسواق السلع والخدمات وسوق العمل والسوق النقدي.
- مما سبق نستطيع القول أن مجمل أهداف علم الاقتصاد تدور حول الموارد الإنتاجية، وترشيد القرارات، والمشكلة الاقتصادية وكيفية الوصول إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة من اجل تلبية أكبر قدر من الحاجات الإنسانية غير المحدودة.
- ثالثا. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:**

يعتبر علم الاقتصاد على علاقة وطيدة مع العديد من العلوم لاسيما انه ينتمي إلى العلوم الاجتماعية ويعالج جانبا من جوانب السلوك الإنساني. وبما أن العلوم الاجتماعية متداخلة وتعتمد على بعضها البعض فإنه من الصعب فصلها بعضها عن بعض، وبالتالي يمكن اعتبار أي ظاهرة اجتماعية ظاهرة اقتصادية وسياسية وتاريخية. كما أن لعلم الاقتصاد علاقة بالعلوم الطبيعية كالرياضيات والإحصاء بسبب اعتماد هذا العلم في كثير من الأحيان على التحليل الرياضي الإحصائي¹. وهكذا يمكن استعراض وبشكل موجز هذه العلاقة التي تربط علم الاقتصاد مع العلوم الأخرى على النحو الآتي:

1. علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

¹ - محمد الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 29.

يحاول الاقتصاديون التأكيد على الطابع الاجتماعي لعلم الاقتصاد بدعوى أن موضوع علم الاجتماع هو دراسة الواقع الاجتماعي بكامله، وإن النشاط الاقتصادي يشكل جزءاً من هذا الواقع، لذلك فهو مندمج فيه، لكن أكثرية علماء الاجتماع أصبحت الآن تخالف هذا الرأي، لأن علم الاجتماع لا يبحث الواقع الاجتماعي من كل نواحيه، بل يتناول جانباً من دراسة الإنسان إلى جانب العلوم الإنسانية الأخرى. ولا ينكر هؤلاء الصلة الوثيقة بين علمي الاقتصاد والاجتماع، بل يرون أن علم الاجتماع يظهر الظروف الاجتماعية التي تتم خلالها الوقائع الاقتصادية. وقد أوضح العالم الاقتصادي جوزيف شومبيتر (...-..) العلاقة بين علم الاجتماع وعلم الاقتصاد بقوله: "إن التحليل الاقتصادي يُعنى بمعرفة سلوك الناس في كل ظرف ونتائج سلوكهم، بينما يُعنى علم الاجتماع بمعرفة العوامل التي أدت إلى السلوك الذي اتبعوه".¹ فلكي يتمكن الاقتصادي من فهم السلوك الاقتصادي للأفراد والوحدات الاقتصادية عليه أن ينظر إليها من خلال واقع الوسط الاجتماعي الذي تعمل فيه، كما أن الإلمام بالمعطيات الاقتصادية المختلفة لها أهمية في دراسة الأوساط الاجتماعية من جانب عالم الاجتماع.²

2 . علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يهتم علم النفس بدراسة سلوك وتصرفات الإنسان والدوافع التي تكمن وراء تلك التصرفات. لذلك يهتم الباحث الاقتصادي بمعرفة سلوك الفرد ودوافعه عند قيامه بنشاطاته الاقتصادية المختلفة، وهذا من أجل فهم السلوك الاقتصادي والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، الأمر الذي يسمح بوضع السياسات الاقتصادية وإيجاد الحلول للكثير من المشاكل الاقتصادية في المجتمع.

3 . علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

لا شك أن هناك علاقة متبادلة من حيث التأثير والتأثر بين النشاط الاقتصادي من ناحية، وأنظمة الحكم المطبقة من ناحية أخرى. ولقد أصبحت الاصطلاحات الشائعة كالاقتصادية والرأسمالية تعبر عن أنظمة سياسة واقتصادية في ذات الوقت. كما أضحت القرارات والتطورات السياسية من الأمور الهامة التي يجب أن يكون الاقتصادي قادراً على الإلمام بها. حيث أن الاستقرار السياسي من أهم مقومات الانتعاش الاقتصادي في أي مجتمع. ومن المعروف أن الكثير من الحروب والنزاعات الدولية أو الداخلية يكون مردها اقتصادياً. حيث أن عدم توفر الاستقرار السياسي يمكن أن يدفع بالاقتصاد إلى حافة الانهيار. فمن خلال السياسة تحدد الغايات التي تسعى إليها الدولة وبالتالي يستطيع الاقتصاد أن يقدم أفضل النظم لتحقيق تلك

¹ - محمد مروان السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلّي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² - بلال الأنصاري، مبادئ علم الاقتصاد، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2019، ص 20.

الغايات، ويلاحظ من هذا كله انه من الصعب جدا الفصل بين السياسة والاقتصاد خاصة انه إلى وقت قريب كان علم الاقتصاد يُدرس تحت اسم الاقتصاد السياسي.

4 . علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

يعتبر علم الاقتصاد على علاقة وطيدة بعلم التاريخ، حيث تقدم الدراسات والبحوث التاريخية خدمة في غاية الأهمية للاقتصادي من خلال توفير التجارب المختلفة التي مرت بها الأمم السابقة. فالمعرفة الاقتصادية لا يمكن أن تكون كاملة دون الإشارة المستمرة إلى التاريخ. والدراسة التاريخية في الاقتصاد قد تتناول أموراً مختلفة. فالواقع الاقتصادي الذي نعيش فيه، وما يرتبط به من ظروف الإنتاج والتوزيع، وما يرتبط بها من علاقات قانونية ونظم ومؤسسات، هذا الواقع لا يظل ثابتاً بل انه في تغير مستمر. ولا جدال أن دراسة تاريخ هذا الواقع الاقتصادي ومدى تغيره وشكل هذا التغير يساعد على فهم الحقائق الاقتصادية. وهذا هو موضوع التاريخ الاقتصادي (تاريخ الوقائع الاقتصادية). وإلى جانب هذا التاريخ الاقتصادي هناك دراسة تاريخ علم الاقتصاد، وهو البحث في النظريات الاقتصادية سواء من حيث ظهور أفكار جديدة أو تطور أفكار قائمة، أو من حيث تطور منهج الدراسة الاقتصادية في استخلاص النظريات، أو من حيث تطور الوسائل المتاحة للتحقق من صحة هذه النظريات واختبارها. وهذه دراسة لتاريخ أحد العلوم، ومن ثم تخضع لضوابط دراسات تاريخ العلوم. وأخيراً هناك تاريخ الفكر الاقتصادي، هو ما يتعلق بتاريخ الأفكار والخواطر التي عرضت للإنسان في أمور حياته الاقتصادية.

5 . علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:

تقدم الجغرافيا خريطة المعرفة لعلم الاقتصاد، ذلك أنها تدرس العالم كوسط يعيش فيه البشر وتدرس ظروف البيئة ومصادر الموارد والثروات الطبيعية، وسبل تكيف الإنسان مع بيئته، وما يحيط بها من مشكلات. وبالطبع فغن كل ذلك يعتبر من الأمور الهامة للإحاطة بأسباب توطن الأنشطة الاقتصادية، ومصادر الثروة والموارد الطبيعية المتاحة، وهي أمور لازمة لدراسات التنمية الاقتصادية¹.

6 . علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان(الديموغرافيا):

يهتم علم السكان بدراسة التطورات الكمية والنوعية التي تحدث للسكان عبر الفترات التاريخية المتتابعة، كما يهتم بهجرة السكان(حركتهم) من مكان إلى آخر على المستويين الدولي والمحلي. ولما كان الإنسان هو محور النشاط الاقتصادي بسبب كونه العامل والمنتج والمستهلك والمستثمر والمنظم، فان العلاقة وثيقة جدا بين

¹ - عبد الله الصعدي، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 35 .

علمي الاقتصاد والديموغرافيا. فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي فهي التي تحدد شروطه الأساسية، كالقوة العاملة كما وكيفا وكذلك مدى الحاجات التي يمثل إشباعها الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي¹.

7 . علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

يحدد القانون طبيعة العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى. وعادة يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية وتحليلها ووضع القوانين الملزمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية. فالقوانين لا يمكن أن توضع دون الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي للمجتمع. كما أن الاقتصادي بحاجة إلى إطار قانوني ينظم حياته الاقتصادية مثل القانون التجاري، قوانين المالية، قوانين الضريبة، قوانين الاستثمار.. الخ. يضاف إلى ما تقدم أن القانون يتطور ويتشكل وفقا للحالة الاقتصادية السائدة في المجتمع، فهو يعكس المذهب أو الإيديولوجية المطبقة في المجتمع، فالتنظيم القانوني في دولة رأسمالية، يختلف عن ذلك التنظيم في دولة اشتراكية.

8 . علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق:

يتم الاستعانة بعلم المنطق لإثبات عدد من الفرضيات الاقتصادية التي تكون قيد الدراسة وقد تحمل الخطأ والصواب، لهذا لا بد من الاستعانة بهذا العلم لإظهار مسلمات منطقية تُبنى بالاعتماد عليها أفكار محددة يمكن من خلالها استخلاص العديد من النتائج الصحيحة.

9 . علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

تعتبر الرياضيات وسيلة هامة من وسائل الاستنتاج العلمي وقد شاع استخدامها على نطاق واسع في مجال الدراسات الاقتصادية بدءا من القرن التاسع عشر وحتى وقتنا الحالي، حيث أصبح التحليل الاقتصادي يقوم على استفادة الاقتصاديين من مختلف الأدوات الرياضية، كالقوانين والمعادلات التي تربط المتغيرات الاقتصادية في علاقات رياضية صحيحة، حرصا منهم على الاختصار في التعبير والدقة في النتائج التي يتم التوصل إليها بهذه الوسيلة، ويعتبر الاقتصاد الرياضي الآن واحدا من أهم فروع علم الاقتصاد. الذي مكن من دراسة الظواهر الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي بأسلوب رياضي مكن من اتخاذ قرارات سليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه الاقتصاد.²

¹ - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص 56.

² - بن محمود سكبينة، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحجة العامة، الجزائر، 2009، ص 18.

10 . علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في جمع البيانات وتنظيمها وعرضها وتحليلها واستقراء النتائج واتخاذ القرارات بناء عليها، وعلم الإحصاء يخدم علم الاقتصاد، بحيث يُستخدم كأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لدراسة أو بحث مشكلة أو ظاهرة اقتصادية والوصول إلى حلول لها. فالعلاقة التي تربط الإحصاء والاقتصاد تتلخص في أن علم الإحصاء يحلل المشاكل الاقتصادية ويوفر لها الحلول ويساعد على اتخاذ القرارات السليمة لحل المشاكل الاقتصادية¹.

وفي الحقيقة نستطيع أن نعدد الكثير من العلاقات المتبادلة بين علم الاقتصاد من جهة وباقي العلوم من جهة أخرى مثل: الدراسات التكنولوجية والطبيعية والتقنية، والكيمياء والتعدين، وعلم الإدارة. إذ تسهم المعرفة التقنية للمهندسين وعلماء الطبيعة والكيمياء والتعدين في الإنتاج الاقتصادي وزيادته.

هذه العلاقة الوثيقة بين مختلف العلوم لا تنفي مطلقاً أن يكون لكل علم خاصيته المتميزة، وإن كان يتقارب مع الاقتصاد سواء في مضمونه أو طريقة بحثه، ولكن من المؤكد أن تطور علم الاقتصاد وتقدمه لا يتم بدون ربطه بمختلف العلوم الأخرى.

¹ - ريهام علي ، الإحصاء والاقتصاد ما العلاقة بينهما؟ ، موقع الاقتصاد العربي ، تاريخ التصفح: 2021/08/05 ،

<https://www.ar-economist.com/news/1478>

المحور الثاني

المشكلة الاقتصادية: مفهوم الحاجة، الموارد ووسائل الاشباع، وكيفية علاج المشكلة الاقتصادية من قبل الرأسمالية والاشتراكية و في الاسلام

تمهيد:

إن كل تعريفات علم الاقتصاد، مهما اختلفت وتباينت، فإنها تتلاقى جميعها عند نقطة مركزية معينة يدور حولها علم الاقتصاد، وهذه النقطة هي ما يعرف باسم المشكلة الاقتصادية.

تعتبر المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة، كما يطلق عليها البعض، منشأ الحاجة إلى علم الاقتصاد. وبناء على ذلك فإن مفهومها يعتبر المدخل الأساسي لفهم العلاقة الوثيقة القائمة بين الفرد (أو المجتمع) من ناحية، والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى.

أولاً: المشكلة الاقتصادية.

المشكلة الاقتصادية بدأت مع وجود الإنسان على الأرض، ولازمته منذ بدا الخليقة حتى يومنا هذا، وعلى الرغم من الجهود الدائمة التي بذلها الإنسان على مر العصور لمواجهة مشكلته الاقتصادية، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن حل نهائي لها، فالإنسان في سعيه الدائم لتحقيق الرفاهية المادية والارتقاء بمستوى معيشته، إنما يعمل في نفس الوقت على تعقيد المشكلة الاقتصادية وزيادة حدتها.

1. طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها بصورة مستمرة في ظل ندرة (محدودية) الموارد الاقتصادية المتاحة والتي تستخدم لإشباع تلك الحاجات¹. فكل حياة اقتصادية تقوم على الوجود المتلائم للإنسان والموارد، فالإنسان يستشعر حاجات متعددة يجد إشباعها في الموارد الموجودة في الطبيعة. وإشباع بعض هذه الحاجات سهل مُيسر، لأن وسائل إشباعها متوافرة في الطبيعة بكثرة، مثل الهواء، حيث يمكن للأفراد إشباع حاجتهم منه إشباعاً كاملاً دون بذل مجهود. والحقيقة أن هذا النوع من الموارد يطلق عليه "الموارد الحرة"، حيث لا يسعى أحد للاستئثار به ولا يكون موضع للملكية ولا يثير أية مشكلة اقتصادية.

لكن، غالباً، لا تصلح الموارد الطبيعية في صورتها الأولى لإشباع العدد الأكبر من الحاجات، بل وغالباً لا تكفي لهذا الإشباع، ومن هذا الوضع ينشأ نوعان من المشكلات الاقتصادية المتلازمة، ويبلغ تلازمهما درجة تجعل منهما وجهين مختلفين للمشكلة نفسها. ويفسر هذا التلازم الشديد بوحدة أساس هذه المشكلات، حيث تنشأ من التقابل بين الإنسان المتعدد الحاجات والبيئة (الطبيعة) محدودة الإمكانيات.

¹ - محمد عبد العظيم الدكماوي، مبادئ علم الاقتصاد، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 25.

1.1. المشكلة الأولى:

تنشأ بسبب أن الجزء الأكبر من الموارد الطبيعية، غالباً، لا تصلح في صورتها الأولى لإشباع العدد الأكبر من الحاجات، ولحل هذه المشكلة يلجأ الإنسان إلى تطويع الطبيعة ليخلق منها منفعة، أي يلجأ إلى الإنتاج لجعل هذه الموارد صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية. وتشهد عملية التطويع هذه صراعاً بين الإنسان والطبيعة، صراعاً تحكمه قوانين طبيعية ثابتة وعامة، وأوضاعاً فنية تختلف تبعاً للزمان والمكان. كما تقتضي عملية التطويع، دخول الإنسان في علاقات مع غيره، مما يضيف على عمله (الإنتاج) الصفة الاجتماعية.¹

2.1. المشكلة الثانية:

تنشأ من أن الحاجات الإنسانية متعددة، ومتجددة، ومتزايدة، وبالتالي غير محدودة. وعلى النقيض، الموارد التي تعطيها الطبيعة محدودة. ومن هنا تظهر مشكلة توزيع الموارد المحدودة على الحاجات الإنسانية غير المحدودة. وهذا الأمر يقتضي معه وضع أولوية لإشباع حاجات معينة واستبعاد البعض الآخر من الحاجات من جدول الإشباع.²

من خلال ما سبق وان ذكرناه تبين لنا أن تعدد الحاجات الإنسانية وتجدها بصورة مستمرة، في ظل ندرة (محدودية) الموارد الاقتصادية المتاحة والتي تستخدم لإشباع هذه الحاجات، أوجد ما اصطلح على تسميته بالمشكلة الاقتصادية.

2. خصائص المشكلة الاقتصادية:

يعكس تاريخ الفكر الاقتصادي محاولات الإنسان المتعددة والمستمرة لعلاج ما اصطلح على تسميته بالمشكلة الاقتصادية والتي تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها ومهما بلغت أحجامها فهي محدودة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار وبذلك تبقى المشكلة الاقتصادية قائمة، وللمشكلة الاقتصادية عدة خصائص من أهمها ما يلي:

1.2. العمومية:

بمعنى أن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة زمنياً ومكانياً، وهي تعني أن المشكلة الاقتصادية موجودة قديماً وحديثاً وهي ذات بعد مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن ولا ينفرد بها مكان دون الآخر.³ فالحاجات

¹ - رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي: الجزء الأول- مقدمة المشكلة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972، ص 61.

² - السيد عيد المولى، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 04.

³ - شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مرجع سبق ذكره ص 17

المتعددة الموارد الاقتصادية المحدودة حقيقتان تصدقان على كل مجتمع بغض النظر عن مدى تقدمهن وبغض النظر عن النظام الاقتصادي السائد فيه.

2.2. الديمومة:

فالمشكلة الاقتصادية بدأت مع وجود الإنسان على الأرض، ولازمته منذ بدا الخليقة حتى يومنا هذا، وعلى الرغم من الجهود الدائمة التي بذلها الإنسان على مر العصور لمواجهة مشكلته الاقتصادية، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن حل نهائي لها، فالإنسان في سعيه الدائم لتحقيق الرفاهية المادية والارتقاء بمستوى معيشته، إنما يعمل في نفس الوقت على تعقيد المشكلة الاقتصادية وزيادة حدتها.

3.2. أنها مشكلة ندرة:

تعتبر الندرة من أهم خصائص المشكلة الاقتصادية فلو توافرت الموارد الاقتصادية بكميات كبيرة وكافية لإشباع الحاجات البشرية المختلفة لما نشأت أصلاً أي مشكلة اقتصادية.¹ والندرة في لغة الاقتصاد تعني الندرة النسبية أي العلاقة بين الرغبات الإنسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها. فقد توجد كميات كبيرة من مورد معين ولكنه يعتبر في نفس الوقت مورداً نادراً إذا ما قيس بالرغبات الإنسانية التي ينبغي أن يشبعها أي انه نادراً بالنسبة للحاجة إليه. ومشكلة الندرة تنطبق على الفرد وعلى المجتمع. فالفرد لا يستطيع أن يشبع كل حاجاته بسبب موارده المحدودة ونفس الشيء بالنسبة للمجتمع.

4.2. أنها مشكلة اختيار:

نظراً لأن الموارد الاقتصادية للفرد والمجتمع محدودة والحاجات والرغبات متعددة ومتجددة باستمرار ولا تستطيع هذه الموارد الوفاء بإشباع كافة هذه الحاجات، فانه يتعين على الفرد وكذلك على المجتمع أن يختار بين أي الحاجات يقوم بإشباعها وأيها يتخلى عنها ولو مؤقتاً، فالمشكلة الاقتصادية تنشأ من الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد الاقتصادية المختلفة.

5.2. أنها مشكلة تضحية:

إن من صفات وخصائص الموارد الاقتصادية أنها ذات استعمالات بديلة مختلفة، فلكل مورد من الموارد منافع عدة، فالأرض مثلاً يمكن زراعتها بمحاصيل مختلفة ومن الممكن استخدامها في البناء للسكن أو إقامة

¹ - احمد فوزي ملوخية، مبادئ الاقتصاد، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 08.

المشروعات المختلفة وهكذا، فإذا استخدمنا الأرض للبناء فسيكون ذلك على حساب المساحة المزروعة وهكذا، والحديد كمورد اقتصادي هل يستخدم في التشييد مثلا أم في الصناعة وأي صناعة هل السيارات أو القاطرات أو الأسلحة وما إلى ذلك. أي أن توجيه أي مورد اقتصادي نادر لاستعمال معين يكون نتيجة للتضحية بكل الاستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد. نخلص من ذلك أن تخصيص الموارد النادرة لإشباع حاجة معينة إنما يتضمن في ذات الوقت التضحية بإشباع حاجة أخرى.

6.2. أنها مشكلة الفرصة البديلة:

عندما يواجه الاقتصادي مشكلة تخصيص الموارد على استخداماتها المختلفة، فإنه يعلم باستحالة إنتاج كل الكميات التي يريدها أفراد المجتمع من جميع السلع والخدمات. ويعلم أيضا أن زيادة الإنتاج من إحدى السلع، بشروط الاستخدام الكامل للموارد المتاحة، لا بد وان يقابله نقص الإنتاج من سلعة أخرى، والجزء الذي يجب التنازل عنه أو التضحية به من السلع الأخرى في مقابل الحصول على قدر محدد من سلعة معينة، يعتبر تكلفة الفرصة البديلة لهذا القدر من تلك السلعة. ويمكن تعريف تكلفة الفرصة البديلة بأنها التكلفة الخاصة بالحصول على قدر محدد من سلعة ما مقاسة بما يجب التنازل عنه من السلع الأخرى في مقابل الحصول على هذه السلعة.¹

3. عناصر المشكلة الاقتصادية:

إذا ما حاولنا أن نحدد، من بين العلاقات المتشابكة للحياة الاقتصادية، العناصر الأساسية للمشكلة الاقتصادية، لوجدنا أنها تتمثل بصفة رئيسية في عدة تساؤلات (أسئلة) اقتصادية، وعلى الاقتصادي مهما كان المجتمع الذي يعيش فيه، أن يجد الوسائل والمعايير التي تساعد في الإجابة عليها.

1.3. ماذا ننتج؟ أي ما هي السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في إنتاجها وبأي كميات؟ وترجع أهمية الإجابة على هذا السؤال إلى أن ما لدينا من موارد لا يكفي لإنتاج كل ما نريده من سلع وخدمات وبالكميات التي نحتاج إليها. وعلى ذلك فإن الأمر يقتضي أن نضحى من هذه السلع بما هو أقل أهمية، في سبيل الحصول على ما هو أكثر أهمية، وعلى أي مجتمع أن يجد وسيلة ما يستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد على استخداماتها الصحيحة. وتعتمد بعض المجتمعات على جهاز الثمن (قوى السوق) لحل هذه المشكلة بينما تأخذ بعض المجتمعات الأخرى بأسلوب التخطيط كوسيلة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد. وفي كلتا الحالتين فإنه لا بد من المفاضلة والاختيار بين هذه الاحتياجات

¹ - نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 15-16.

اللانهائية وهذا يتطلب ضرورة التعرف على ترتيب احتياجات أفراد المجتمع طبقاً لدرجة أولويتها وهذا ما يسمى بسلم التفضيل الجماعي.

2.3. كيف ننتج؟ أي ما هي الطريقة الإنتاجية المثلى للحصول على سلعة أو خدمة معينة؟. فهناك أكثر من طريقة فنية لإنتاج السلعة وتختلف كل طريقة إنتاجية عن الأخرى باختلاف النسب التي يتم بها مزج خدمات عوامل الإنتاج (الموارد). فالسبع الزراعية مثلاً يمكن الحصول على قدر معين منها باستخدام مساحة صغيرة من الأرض مع الاعتماد المكثف على المخصبات والآلات والأيدي العاملة، بينما يمكن الحصول على نفس القدر من المحصول باستخدام مساحة أكبر من الأرض مع اعتماد بسيط على العوامل الأخرى. وبافتراض، بالنسبة للمجتمع، أن الطرق الإنتاجية المختلفة يتم فيها التشغيل الكامل لجميع الموارد المتاحة، فيجب أن يكون أساس المفاضلة بين الطرق الإنتاجية المتباينة هو حجم الإنتاج الذي نحصل عليه، واختيار الطريقة الإنتاجية التي تحقق أقصى إنتاج كلي ممكن، لأنها ستمثل أفضل تخصيص للموارد.¹

3.3. لمن ننتج؟ أي كيف يتم توزيع السلع والخدمات المنتجة على أصحاب عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه وعلى أفراد المجتمع؟. ويثار هذا السؤال نتيجة لاختلاف ما يساهم به كل فرد في العملية الإنتاجية، وبالتالي اختلاف ما يحصل عليه كل فرد من عائد.

وتجيب على هذا السؤال نظرية التوزيع، وإذا تزكت الإجابة لآلية السوق أي لآلية عرض والطلب، فهذا يعني أن القدرة الشرائية لدى الأفراد الممثلة في دخولهم هي التي تؤهلهم للحصول على هذه السلع والخدمات. ولكن في كثير من الأحيان تجرد الدولة أن هذا الأسلوب يجرم كثيراً من أفراد المجتمع من الحصول على بعض السلع والخدمات، فتتدخل عن طريق سياساتها المختلفة لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.²

4.3. هل موارد المجتمع مستخدمة استخداماً كاملاً أم يوجد بعضها عاطلاً؟

فوجود بعض الموارد العاطلة يعني أن الاقتصاد يعاني من مشاكل البطالة ويكون إنتاجه داخل منحنى إمكانيات الإنتاج. وتهدف السياسات الاقتصادية في مثل هذه الحالات إلى التخلص من مشكلة البطالة بتوظيف الموارد العاطلة وبذلك نعمل على إرجاع الاقتصاد مرة أخرى على منحنى إمكانيات الإنتاج. ووجود بعض الموارد العاطلة يتشابه مع عدم الاستخدام الكفء لها من حيث أن الاقتصاد في كلتا الحالتين يعمل داخل منحنى إمكانيات الإنتاج.

¹ - نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، المرجع السابق، ص 19.

² - أحمد فوزي ملوخية، مبادئ الاقتصاد، مرجع سبق ذكره 2009، ص 10.

5.3. كيف يمكن ضمان تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ؟ أي هل طاقة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات تنمو أم أنها تظل ثابتة مع الزمن ؟. ويُعنى هذا السؤال بوسائل تحسين وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع بتنمية موارده المتاحة كما ونوعاً، والنجاح في ذلك يؤدي إلى نقل منحنى إمكانيات الإنتاج بأكمله إلى الخارج. وفي هذا المجال تبرز الدراسات العديدة التي تشتمل عليها نظريات التنمية والنمو الاقتصادي.

إن هذه الأسئلة، تحدد لنا في الواقع، الأبعاد الأساسية للمشكلة الاقتصادية. والإجابة على هذه الأسئلة، أو التعرف على العوامل التي تحدد اتخاذ القرارات بالنسبة لها، ليست من الأمور السهلة، كما يتبادر للأذهان. كما أن أسلوب الإجابة عليها يختلف باختلاف النظم الاقتصادية السائدة في المجتمعات

4. أسباب المشكلة الاقتصادية:

يتضح مما سبق كيف تكمن المشكلة الاقتصادية في ندرة الموارد بالنسبة للحاجات. وعلى ذلك فإن افتراض أن الموارد غير محدودة، أو أن الحاجات غير متعددة، ينفي المشكلة الاقتصادية. تلك المشكلة التي يمكن إرجاع سببها إلى عنصرين أساسيين، هما: الحاجات غير المحدودة والموارد النادرة.

ثانياً. الحاجات:

لكل فرد منا مجموعة من الحاجات التي يحس بها ويرغب في إشباعها، وهذه الحاجات تتفاوت فيما بينها من حيث درجة الشعور بها، أو من حيث إلحاحها عليه، فمنها حاجات ذاتية تلازم الإنسان منذ ولادته كحاجته إلى المأكل والمشرب والملبس والمسكن، ومنها حاجات مكتسبة تنشأ نتيجة للتطور الجسماني والفكري والحضاري، سواء كان ذلك من خلال دورة حياة العادية للفرد، أو كان ذلك خلال الدورة المكتملة للبشرية، كانتقاله من العصر الذي كان يحاول أن يكتشف ما حوله من نبات وحيوان، إلى العصر الذي يحاول أن يكتشف فيه ما يحيط به من كواكب وأجرام.

1. مفهوم الحاجة: يشعر الإنسان بحاجات متعددة، وعليه يمكن تحليل الحاجة، أي كان موضوعها، إلى ثلاثة عناصر:

- شعور بالألم أو بالحرمان (كالجوع، العطش، البرد... الخ).
- معرفة وسيلة تطفئ هذا الألم أو توقف هذا الحرمان.
- الرغبة في الحصول على هذه الوسيلة واستخدامها لإزالة هذا الشعور.

وعليه، يمكن تعريف الحاجة بأنها: الرغبة في الحصول على وسيلة من شأنها أن توقف إحساسا أليما، أو تمنع حدوثه، أو أن تحتفظ بإحساس طيب، أو تنشئه، أو تزيد منه.¹ أو هي شعور بالحرمان مع معرفة الوسيلة المناسبة القادرة على إيقاف هذا الشعور.

كما يمكن القول أن الحاجات هي الرغبات الملحة لدى الفرد الطبيعي أو المعنوي في الحصول على سلعة أو خدمة. أو هي (الحاجات) شعور مادي أو معنوي يحفز الإنسان على العمل والنشاط من اجل الحصول على السلع والخدمات، التي يمكن أن تشبع هذا الشعور، إشباعا كليا أو جزئيا.

2. أنواع الحاجات: وفقا للتعريف العام للحاجات، يمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى أنواع متعددة:

- **الحاجات الاقتصادية والحاجات غير الاقتصادية:** ما يفرق الحاجة الاقتصادية عن الحاجة غير الاقتصادية ليست عناصر الحاجة، إذ أنها واحدة في النوعين على السواء، بل هي طبيعة وسيلة الإشباع، التي يجب أن تكون مالا أو موردا اقتصاديا، أي موردا يعتبر نادرا بالنسبة للحاجات، فالحاجة إلى أن يكون الإنسان محبوبا ممن حوله، والحاجة إلى جذب اهتمام الآخرين واحترامهم، رغم أهميتها للإنسان في المجتمع، لا تمثل حاجات اقتصادية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الحاجة الاقتصادية يجب أن تتوفر لها خصائص معينة من أهمها: أن تكون وسيلة إشباع هذه الحاجة وسيلة مادية نادرة (أي مالا أو موردا اقتصاديا).

- **الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:** تعتبر الحاجة ضرورية إذا كان في إشباعها حفظا لحياة الإنسان وبقائه قيد الحياة، ومثال ذلك الحاجة إلى الطعام والشراب والى العلاج... الخ. وتعتبر الحاجة كمالية إذا كان إشباعها يزيد متعة الإنسان بالحياة ويجعلها أكثر سهولة، كالحاجة إلى اقتناء سيارة من نوع معين، والسفر في رحلة سياحية إلى بلد معين.. الخ. والواقع أن هذا التقسيم نسبي، يختلف من وقت إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، وحتى في ذات المجتمع الواحد قد يختلف ما هو ضروري أو كمالي من الحاجات من شخص إلى آخر ومن وقت إلى آخر. كما أن إشباع المزيد من الحاجات الكمالية يتوقف على درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

- **الحاجات الفردية (الخاصة) والحاجات الجماعية (العامة):** يمكن إرجاع هذا التقسيم إلى معيار وجهة نظر الراغب في تحقيق الإشباع من ناحية، والمسؤول عن تحقيق هذا الإشباع من ناحية أخرى. فالحاجة إلى التدخين مثلا هي حاجة فردية (شخصية أو خاصة)، أما الحاجة إلى الأمن فهي حاجة عامة، فالأمن ضروري لكل أفراد المجتمع. ومن هنا تسمى الأولى بالحاجة الشخصية لاتصالها المباشر بشخصية الفرد

¹ - محمد عبد العظيم الذكماوي، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

ومجياته الخاصة، حيث تقتصر المنفعة الناشئة عن هذا الإشباع على فرد واحد. أما الثانية فهي حاجة موضوعية وعامة لكل أفراد المجتمع، كالحاجة إلى التعليم والعدل ومكافحة الأوبئة وغيرها والتي تمارسها عادة الدولة.¹

- **الحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية:** والحاجة الحاضرة هي تلك التي يرغب الإنسان في إشباعها حالا: مثل الحاجة إلى الطعام في حالة الجوع، أو إلى الشرب في وقت العطش. أما الحاجة المستقبلية فهي تلك التي يمكن تأجيل إشباعها إلى وقت لاحق في المستقبل القريب أو البعيد، مثل الحاجة إلى اقتناء مسكن أكثر اتساعا في المستقبل.

ويلاحظ انه لا يوجد حد فاصل وقاطع بين أنواع الحاجات الإنسانية المختلفة. فقد يكون الحاجة الواحدة اقتصادية وفردية وجماعية وحاضرة ومستقبلية وضرورية وكمالية في نفس الوقت، ومثالها الواضح الحاجة إلى الطعام والمسكن والملبس وغير ذلك من الحاجات الإنسانية المتعددة والمتنوعة.

- ولا يفرق الاقتصاديون بين الحاجات الطبيعية والحاجات المكتسبة، ولا بين الحاجات الحقيقية والحاجات غير الحقيقية، أي تلك الناتجة عن سوء الفهم، ولا بين الحاجات المشروعة وغير المشروعة، مما يدخل في نطاق علم القانون، ولا بين الحاجات النبيلة وغير النبيلة مما يدخل في علم الأخلاق. فالحاجة الاقتصادية، وهي ما يهمننا هنا، لا يتطلب لها أن تكون متفقة مع الأخلاق أو الدين أو القانون. وعليه فان حاجة بعض الأفراد إلى تعاطي المخدرات أو الخمر تعتبر حاجة في نظر علم الاقتصاد، على الرغم من تعارضها مع القواعد القانونية والأخلاقية والدينية.

3. خصائص الحاجات: تتميز الحاجات الإنسانية بعدة خصائص، يمكن إيجازها فيما يلي:

- **الحاجات الإنسانية متعددة ومتنوعة:** إن حاجات الإنسان في العصر الحاضر، بلغت درجة كبيرة من التنوع والتعدد، نتيجة للتطور الاجتماعي والحضاري للوسط الذي يعيش فيه الإنسان، فحاجة الإنسان إلى المأكل مثلا، لم تعد مجرد وسيلة لمقابلة احتياجات بيولوجية فحسب ولكنها خرجت عن هذا الحد، لتصبح وسيلة لمقابلة حاجته إلى التذوق والتمتع بالمأكولات المختلفة. كذلك نجد أن حاجة الإنسان إلى الملابس لم تعد حاجة لوسيلة تقيه من البرد أو تحميه من وطأة الشمس، بل تعدت هذه الحدود لتصبح وسيلة للتفاخر وإظهار المكانة الاجتماعية. وهكذا نجد أن حاجات الإنسان في الوقت الحاضر قد بلغت درجة كبيرة من

¹ - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

التنوع والتعدد نتيجة اختلاف الأذواق وتنوع التفضيلات، الأمر الذي يحتم على هذا الاقتصاد أو ذاك محاولة إنتاج أنواع مختلفة وأشكال متباينة من السلع والخدمات ليرضي بها المجتمع¹

- **الحاجات الإنسانية متزايدة (لا نهائية):** إن الحاجات الإنسانية تتزايد باستمرار ولا تنتهي. وبقدر ما ينجح مجتمع معين في إشباع عدد معين من الحاجات بقدر ما يخلق حاجات جديدة غير مشبعة. هذا التزايد في الحاجات الإنسان يرجع إلى العديد من العوامل أهمها: الزيادة السكانية السريعة التي يعرفها سكان العالم، التقدم التكنولوجي الهائل الذي تعرفه البشرية.

- **الحاجات الإنسانية متجددة:** إن ما يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية ، أن الحاجات الإنسانية بطبيعتها تتسم بالتجدد الدائم، يكاد يأخذ صفة الدورية بالنسبة لمعظمها، أي أنها تتجدد بصفة مستمرة وتتطلب إشباعا دوريا سواء بعد فترة قصيرة أو طويلة من الزمن² ، فحاجة الإنسان إلى الأكل تتجدد ثلاث مرات يوميا، وحاجته إلى الترفيه والتنزه تتجدد مرة كل أسبوع... الخ، وهكذا نجد أن إشباع الإنسان لحاجة من حاجاته لا يعني مطلقا التخلص من إلحاحها عليه، وإسقاطها نهائيا من قائمة حاجاته، إذ سرعان ما يتجدد الشعور بها إن عاجلا أو آجلا.

- **نسبية الحاجات:** تختلف الحاجة من شخص إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، وترجع نسبية الحاجات إلى عدة عوامل، كالدين والفلسفة السائدة، والتقاليد الاجتماعية، والمناخ... الخ، فالحاجات ليست واحدة بغض النظر عن المكان والزمان، بل هي تختلف تبعا للوسط مأخوذا بمعانية وأبعاده المختلفة. فحاجات الفرد في المدينة تختلف عن حاجاته في الريف، وحاجات الأبناء تختلف عن حاجات الآباء والأجداد. وحاجات سكان المناطق الباردة تختلف عن حاجات سكان المناطق الحارة. وحاجات مجتمع تنعدم فيه الأمية ويرتفع فيه المستوى الثقافي تختلف عن حاجات مجتمع تسود فيه الأمية.

- **قابلية الحاجات للإشباع:** القاعدة العامة هي أن كل الحاجات قابلة للإشباع، فاستخدام الموارد المناسبة يؤدي تدريجيا إلى زوال الشعور بالحرمان، أي يؤدي إلى إشباع الحاجة. ومعنى قابلية الحاجة إلى الإشباع هو أن قدرا محدودا من الموارد يكفي لإشباعها، وأن حدتها تحفت كلما تلقت قدرا من الإشباع. بل إن استمرار استهلاك الموارد يسبب، بعد وقت معين، ضررا لا نفعاً، ألما لا لذة، فإذا تناول الإنسان قدرا من الطعام وهو جائع، فإنه يسد حاجته من الجوع، فإذا تناول قدرا آخر من الطعام فإن المنفعة المترتبة على تناول هذا

¹ - سامي عبيد التميمي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 39.

² - بلال الأنصاري، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سلق ذكره، ص 16.

المقدار تقل عن سابقتها، فإذا استمر في تناول مقادير أخرى من الطعام فإن المنفعة سوف تخفت شيئاً فشيئاً حتى تتحول اللذة إلى ألم والمنفعة إلى ضرر.

وتعتبر قابلية الحاجات للإشباع بعد حد معين، احد أسباب تفسير قانون تناقص المنفعة في نظرية الاستهلاك. ولو تصورنا حاجة إنسانية معينة تتميز بعدم قابليتها للإشباع، لما تناقصت المنفعة الحدية للسلعة التي تشبع هذه الحاجة إطلاقاً.

- **قابلية الحاجة للانقسام:** فمیل حدة الحاجة إلى التناقص، كلما تلقت قدراً من الإشباع، يفترض قابلية الحاجة للانقسام، فقد يشبع قدر من الحاجة ويظل قدراً دون إشباع. فالحاجة إلى الطعام يمكن إشباعها جزئياً عن طريق تناول بعض الأطعمة وليس كل الموارد الغذائية اللازمة لإزالة الجوع نهائياً. وتتوقف قابلية الحاجة للانقسام على قابلية وسائل إشباع الحاجة نفسها للانقسام. وعلى تنوع هذه الوسائل من حيث الجودة.

- **قابلية الحاجة للقياس:** والحاجة لا تقاس إلا قياساً شخصياً، إذ يستطيع الأفراد إجراء ترتيب وتفضيل الحاجات المختلفة. والقدرة على إجراء هذا الترتيب لا يعني بالضرورة توافر مقاييس كمية للمنفعة. فقد تقاس الحاجة في وقت ما بنسبتها إلى الحاجة نفسها في وقت آخر. وقد تقاس الحاجة بنسبتها إلى حاجة أخرى.

- **قابلية الحاجة للإحلال (التنافس):** الإحلال يقصد به إشباع حاجة معينة من خلال إشباع حاجة أخرى قريبة منها. أي أن هناك من الحاجات ما يحل بعضها محل البعض الآخر، حيث يمكن الاستعاضة عن سلعة أو خدمة معينة بسلعة أو خدمة أخرى لتحقيق ذات الغرض. ف شراء كلغ من اللحم مثلاً، يمكن أن يحل محل شراء كلغ من السمك. كما أن الحاجة إلى مشاهدة فيلم سينمائي في إحدى دور العرض، يمكن أن تعوض بالذهاب إلى حديقة للتنزه. والحاجة إلى شرب القهوة قد تزيل الحاجة إلى شرب الشاي.. الخ. وهذا الإحلال يتوقف على مقدار ما يخلقه الفرد من خصائص متميزة عن كل من الحاجتين. وقد يكون الإحلال ناقصاً، وقد يقترب من الكمال. وهنا نستطيع القول أن بعض الحاجات تتنافس على إشباع نفس الشعور تقريباً.

- **قابلية الحاجة للتكامل:** هناك من الحاجات ما يكمل بعضها البعض الآخر، ويتمثل تكامل الحاجات في أن إشباع كل منها لا يغني عن إشباع الحاجات الأخرى. وبمعنى أن هذه الحاجات تتماشى مع بعضها

البعض، أي إشباع حاجة ما لا يتحقق إلا بإشباع حاجة أخرى، مثل الحاجة إلى السيارة والحاجة إلى البنزين، والحاجة إلى القهوة والحاجة إلى السكر.

وهكذا نجد أن وجود الحاجات البشرية هو حجر الأساس في نشأة المشكلة الاقتصادية، وان تنوع الحاجات وتزايدها وتجدها هو السبب في استمرار هذه المشكلة.

ثالثاً. الموارد:

إن الحاجات بما تتسم به من تنوع وتجدد وتزايد، لا تكون سوى جانب واحد من جوانب المشكلة الاقتصادية، فالمشكلة لا تنشأ فقط نتيجة لوجود هذه الحاجات وإلحاحها على الأفراد، ولكنها تنشأ لأن الموارد المتاحة عادة ما تكون قاصرة عن إشباع كل هذه الحاجات.

1. ماهية الموارد: هي كل ما يستخدم لإشباع حاجات الفرد والمجتمع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بمعنى هي كل شيء نافع لإشباع حاجة إنسانية، ويكون تحت التصرف ليستخدم في هذا الإشباع، والموارد بهذا الشكل متعددة ومتنوعة.¹

وتنقسم الموارد بالمعنى العام إلى قسمين هما الموارد الحرة والموارد الاقتصادية. ويرتكز معيار التفرقة بينهما لا إلى طبيعة المورد، بل إلى العلاقة بين الكمية الموجودة منه والحاجة إليه، فشرط اعتبار المورد اقتصادياً هو أن تكون الكمية الموجودة منه تحت التصرف أقل من الكمية المرغوب فيها (الكمية الموجودة منه أقل من الكمية اللازمة لإشباع الحاجات إشباعاً كاملاً). وهذا هو شرط الندرة النسبية، أي شرط كون المورد محدوداً بالنسبة للحاجات.

وهذه التفرقة بين الموارد الاقتصادية والموارد الحرة ليست ذات طبيعة مطلقة وجامدة غير متغيرة، إذ تختلف من ظروف إلى أخرى، ومن زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، فالمورد قد يعتبر حراً في ظروف مكانية وزمانية معينة، ثم يصبح اقتصادياً في ظل ظروف أخرى. فمثلاً الأكسجين في الهواء يعد مورداً حراً يستطيع كل إنسان أن يستنشقه دون بذل جهد أو دفع ثمن، لكنه يتحول إلى مورد اقتصادي عندما يوضع في اسطوانات ويعطى للمريض تحت التخدير في غرفتي العمليات والإنعاش.²

فالموارد الحرة هي التي توجد بكميات وفيرة تكفي لإشباع حاجة كافة الأفراد منها. ولا يعني علم الاقتصاد بدراستها ولا يتحدد ثمن لها في السوق، فهي لا تمثل مشكلة اقتصادية بالنسبة إلى الإنسان.

¹ - عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² - محمد عبد العظيم الدكماوي، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

أما الموارد الاقتصادية، فهي تلك التي تتميز بأن الكميات المتاحة منها محدودة ونادرة بالنسبة إلى الحاجات التي تصلح لإشباعها. وهذه الموارد هي وحدها التي تعني علم الاقتصاد، ويتحدد لها ثمن في السوق، وتتصف بالندرة النسبية، وبالتالي تمثل هذه الموارد مشكلة اقتصادية بالنسبة إلى الإنسان. والغالبية العظمى من الموارد هي موارد اقتصادية، والتي قد تكون أشياء مادية أو خدمات غير مادية.

2. خصائص الموارد الاقتصادية: تتميز الموارد الاقتصادية بعدد من الخصائص أهمها:

- **الندرة النسبية:** أي أنهت تكون نادرة بالنسبة للحاجات الكثيرة التي يمكن أن يتم إشباعها عن طريق استخدامها. والمعيار الذي تقاس به الندرة (أو الوفرة) هو إمكانية الحصول على المورد اللازم لإشباع الحاجة عن طريق دفع ثمن أو بذل جهد عضلي أو ذهني، فالمورد يكون حرا إذا كان يمكن الحصول عليه دون دفع ثمن أو بذل جهد. وعلى العكس من ذلك يكون المورد اقتصاديا (نادرا) إذا كان الحصول عليه لإشباع حاجة معينة يقتضي دفع ثمن أو بذل جهد.

ومن الجدير بالذكر هنا، أن الندرة التي تهمنا هنا ليست الندرة المطلقة للموارد الاقتصادية، ولكن ما نهتم به حقا هو الندرة النسبية لها، أي ندرة الموارد بالنسبة للحاجات. فالكمية الموجودة من مورد ما، وليكن القمح، قد تكون أكثر من الكمية الموجودة من مورد آخر كالقمح، ومن ثم نقول أن القمح أكثر ندرة من القمح من الناحية المطلقة، ولكن إذا كان احتياجنا إلى القمح يفوق كثيرا احتياجنا من القمح، ففي مثل هذه الحالة يكون القمح أكثر ندرة من القمح من الناحية النسبية.

- **القابلية للاستخدام في وجوه مختلفة:** أي أنها غير متخصصة ويمكن استخدامها في أكثر من استعمال، حيث لها من الخصائص ما يجعلها قادرة على إشباع العديد من الحاجات مثل الأرض يمكن استخدامها لتربية الماشية، كما يمكن أن تستغل للحصول على الخشب، وتمهد لبناء المساكن، كذلك الجهد البشري يمكن أن يوجه للنشاط الصناعي، أو يوجه للنشاط التجاري، أو للقيام بالخدمات المختلفة.

- **خاصية النفع:** ومنفعة الموارد ليست صفة مطلقة تتوفر فيه لمجرد خواصه المادية ولكنها علاقة بين المورد والحاجة، وتعني قدرة المورد على إشباع الحاجة. ويكون النفع أن يكون المورد مرغوبا فيه، بصرف النظر عن كونها متفقة أو غير متفقة مع الأخلاق أو الصحة أو القانون، ولا يؤثر عدم الاتفاق هذا في تكوين القيمة.

– القابلية للإحلال: أي أن الموارد تكون قابلة عادة وفي حدود معينة للإحلال محل بعضها في عملية إنتاج المنتجات، فهي تنافس بعضها البعض إلى حد بعيد، فمن الممكن في كثير من الحالات إحلال العمل محل الآلات أو العكس في الحصول على ذات المنتجات وتحقيق ذات الإشباع.

– القابلية للتكامل: أي أنها تكمل بعضها البعض، إذ قلما يكون لمورد معين منفعة في ذاته مستقلة عن الموارد الأخرى، وهذا التكامل قد يكون أفقياً كما هو الحال بين الآلة والطاقة اللازمة لتشغيلها، كما قد يكون رأسياً، بمعنى أن مورداً معيناً يساهم في إيجاد موارد أخرى كالقطن في الغزل والغزل في المنسوجات.

3. أنواع الموارد الاقتصادية: تنقسم الموارد الاقتصادية إلى العديد من الأنواع طبقاً لمعايير مختلفة، ويتوقف المعيار المختار على الهدف الذي نسعى إليه من التقسيم، فنجد في هذا الشأن المعايير التالية¹: معيار التوزيع الجغرافي (موارد موجودة في كل المناطق بشكل وافر وكبير، وموارد موجودة في مناطق قليلة، وموارد متاحة في مناطق محددة فقط)، ومعيار إمكانية التجدد (موارد قابلة للتجدد وأخرى ذات أرصدة ثابتة تقل تدريجياً بمقدار ما يُستغل منها)، ومعيار الأصل في وجود الموارد، (الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، والموارد المصنعة).

وجميع الموارد الاقتصادية تأتي تحت كافة المعايير الثلاثة، إلا أننا نستخدم في هذه المطبوعة معيار تصنيف الموارد الاقتصادية طبقاً للأصل، كمعيار رئيسي. وكمتمفرع منه يتم استخدام المعيارين الآخرين. ونميز هنا بين الموارد الاقتصادية من حيث أصل وجودها، فنجد الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، والموارد المصنعة.

– الموارد الطبيعية: وهي كل ما على سطح الأرض، وما حولها، وما بداخلها. وليس للإنسان دخل مباشر في إنتاجه.

والموارد الطبيعية يمكن أن تقسم إلى موارد طبيعية متجددة مثل مكونات الغلاف الجوي ومكونات اليابسة والمسطحات المائية وما عليهم من كائنات حية حيوانية ونباتية. وكذلك إلى موارد طبيعية غير متجددة مثل كافة مكونات القشرة الأرضية من موارد معدنية.

– الموارد البشرية: تتمثل هذه الموارد في حجم ونوعية القوى البشرية المتاحة، سواء التي تم إعدادها للإنتاج أو التي لم يتم إعدادها بعد. وسواء المستغلة في العملية الاقتصادية أو غير المستغلة.

ويأتي حديثنا الاهتمام بدراسة اقتصاديات الموارد البشرية، كفرع مستقل من فروع علم الاقتصاد، والتي تركز أساساً على ثلاثة عوامل تؤثر في نوعية وتوزيع القوى البشرية. فإقتصاديات التعليم واقتصاديات الصحة

¹ - حسن عبد العزيز حسن، اقتصاديات الموارد، دار زهران للشرق، القاهرة، 1996، ص 19.

تؤثر في نوعية الموارد البشرية، بينما تؤثر اقتصاديات الهجرة في توزيع الموارد البشرية. هذا من ناحية النوعية والتوزيع، أما من ناحية الكمية، فيلزم دراسة حجم السكان ومعدل تزايدهم والمشاكل التي قد تنجم عن ذلك.¹

- **الموارد المصنعة** (رأس المال المادي): تأتي الموارد المصنعة نتيجة لتضافر النوعين السابقين من الموارد (الموارد الطبيعية والموارد البشرية) معا في عملية إنتاجية، فيتكون رأس المال المادي. وتضم الموارد المصنعة تنوعا واسعا من الموارد منها: المنتجات والمعدات الصناعية والزراعية، العدد والآلات والمباني والبنية الاقتصادية الأساسية، و رؤوس الأموال.. وغيرها.

ويضاف إلى مفهوم رأس المال المادي أحد انجازات البشرية، وهو مستوى المعرفة التقنية والتكنولوجية، وهي ثروة غير ملموسة في كيان مادي، لأنها كمعلومات تؤدي إلى زيادة الموارد المصنعة. فتقوم بدور هام في زيادة الإنتاج، لا يقل عن دور الآلات والمعدات المادية. فمن هذا المنطلق يمكن اعتبار تلك المعرفة موردا اقتصاديا ضمن الموارد المصنعة.

إن مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية، تمثل شقا هاما من المشكلة الملازمة للإنسان في كل العصور وفي كل زمان. وهكذا يمكن القول أن ما يعانيه العالم اليوم من مشكلات وأزمات، وما يتطلع إليه من مستويات أفضل للرفاهية الاقتصادية في المستقبل، إنما يتوقف إلى حد كبير على حجم ونوعية وكيفية استخدام ما يتاح من موارد اقتصادية.²

رابعاً: وسائل إشباع الحاجات.

إن الموارد الاقتصادية، على اختلاف أشكالها، هي الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لإشباع حاجاته، ولكن الموارد بصورتها الطبيعية، عادة ما تكون غير قادرة بطريقة مباشرة على إشباع الحاجات البشرية، فالإنسان حينما يحس بالجوع لا يأكل جزءا من الأرض، ولكنه يأكل جزءا مما تخرجه الأرض من ثمار، والإنسان عندما حينما يحتاج إلى مأوى لا يلجأ إلى شجرة ليأوي إليها، ولكنه يستخدم الشجرة في بناء منزل له. وهكذا نجد أن الموارد الاقتصادية لا تعدو أن تكون النبع الذي يفيض منه ذلك التيار المتدفق من الأشياء التي تشبع الحاجات. وهذه الأشياء هي التي نسميها : سلع وخدمات.

¹ حسن عبد العزيز حسن، اقتصاديات الموارد، المرجع السابق، ص 24.

² كامل بكري وآخرون، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1989، ص 10.

1.1. السلع:

السلع هي وسيلة (أداة) الإنسان المباشرة لإشباع حاجاته، والسلع في الحقيقة ما هي إلا وليدة للموارد، صيغت وسويت بأسلوب يجعلها قادرة على إشباع الحاجات. أو بمعنى آخر لها من الخصائص ما يجعلها قادرة على سد بعض نواحي الشعور بالحرمان التي يحس بها كل أو بعض الأفراد.¹

1.1. تعريف السلع: يمكن تعريف السلع بأنها أي شيء ملموس له القدرة على إشباع الحاجات البشرية، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.²

وتعرف كذلك على أي شيء ملموس له منفعة، لدى كل راغب في اقتنائها. وهنا من الضروري أن نحدد ما نقصده بكلمة منفعة. إذ لا يقصد بالمنفعة هنا الفائدة التي يمكن أن تعود على الشخص نتيجة اقتنائه السلعة أو استهلاكه إيها، ولكن يقصد بالمنفعة السلعة هنا مجرد إحساس الفرد بأنه يسد شعورا بالحرمان، وبذلك يحس بأنه سيكون أحسن حالا إذا ما قام باستهلاكها، ومن ثم فإنه يمكننا القول أن منفعة السيجارة بالنسبة للمدخن أعلى من منفعة قطعة من الحلوى، على الرغم مما تسببه له الأولى من ضرر وما تعود عليه الثانية من فائدة.

2.1. خصائص السلع: تتميز السلع بمجموعة من الخصائص، أهمها:

- أن تكون لها منفعة: أي القدرة على إشباع الحاجات.
- أن تكون نادرة نسبيا.
- إمكانية تملكها.
- معروضة للبيع.
- أن يبذل الإنسان في الحصول عليها قدرا معينا من العمل والوقت والموارد.

3.1. أنواع السلع: نلاحظ من واقع تعريفنا للسلع، أن الكثير من الأشياء المتباينة، سواء في حجمها أو صفاتها أو وظائفها، يمكن أن ينطبق عليها تعريف السلعة، وهذا لا يعني بطبيعة الحال قصورا في تعريفنا للسلعة، ولكنه يعني أننا في حاجة إلى تقسيم السلع إلى تقسيمات مختلفة، بعضها لها أهميتها ودلالاتها، والبعض الآخر أقل أهمية، ولعل من أشهر التقسيمات التي اهتم بها الاقتصاديون ما يلي:

¹ - بلال الأنصاري، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكرهن ص 24.

² - محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

أ. السلع الحرة والسلع الاقتصادية (حسب تواجدها في الطبيعة):

- السلع الحرة: تعرف بأنها تلك السلع التي توجد في الطبيعة بكميات وفيرة تكفي لمقابلة كل الاحتياجات إليها، وبالتالي لا يوجد ما يدعو لبذل مجهود لإنتاجها أو دفع ثمن للحصول عليها. وكمثال لهذه السلع: الهواء والماء وأشعة الشمس إلى آخر مثل هذه السلع التي يستطيع أي فرد أن يحصل منها على أي كمية يشاء دون دفع ثمن لها.

- السلع الاقتصادية: هي تلك السلع التي لا توجد في الطبيعة بالكميات الكافية، أو لا توجد بالصورة المناسبة، أو في المكان المطلوبة فيه. ومن ثم فلا بد للإنسان من أن يبذل جهدا للحصول عليها، أو لتغيير شكلها بما يتلائم مع حاجته إليها. ومثل هذه السلع هي التي تهتمنا في الدراسة الاقتصادية لما تثيره من مشاكل خاصة بإنتاجها وتبادلها.

ولئن كان الثمن والندرة هما أساس التفرقة بين السلع الحرة والسلع الاقتصادية، إلا أن ذلك لا يعتبر حدا فاصلا يمكن على أساسه أن نفرق بصفة مطلقة بين هذين النوعين من السلع. فسلعة ما قد تكون حرة في مكان أو زمان معين، واقتصادية في مكان أو زمان آخر. فالرمال في الصحراء تعتبر سلعة حرة، ولكنها عند موقع البناء تعتبر سلعة اقتصادية يُدفع ثمن للحصول عليها. والهواء على سطح الأرض يعتبر سلعة حرة، ولكنه لا يعتبر كذلك في باطن المناجم أو في الغواصات أو سفن الفضاء، إذ لا بد من ترتيبات معينة للحصول عليه¹.

ب. السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية (حسب استخداماتها):

- السلع الاستهلاكية: هي تلك السلع التي تشبع الحاجات البشرية بطريقة مباشرة، فهي تعطي للإنسان منفعة مباشرة مثل: سلعة الخبز، والملابس، والدواء، والاجهزة المنزلية، والسيارات... الخ، فهي سلع استهلاكية حيث تشبع مباشرة حاجة الإنسان إلى الطعام والكساء والعلاج وغيرها من الحاجات.

- السلع الإنتاجية (الرأسمالية): تسمى أحيانا بالسلع الرأسمالية، وهي تلك السلع التي تشبع الحاجات البشرية بطريقة غير مباشرة، عن طريق استخدامها لإنتاج سلع وخدمات أخرى، سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية ومثال ذلك: الآلات والمعدات والمباني والمنشآت. ولئن كانت مثل هذه السلع لا تطلب لذاتها، حيث أنها لا تشبع الحاجات البشرية مباشرة، إلا أن توفيرها يعتبر على جانب كبير من الأهمية. بل إنه يمكن القول أن توفير القدر الكافي من السلع الإنتاجية يفوق في أهميته السلع الاستهلاكية نفسها. وهكذا،

¹ - محمد خليل برعي، المرجع السابق، ص 36.

وعلى ذلك فإننا نجد أن الوحدات الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات، سواء كانت أفراداً أو مؤسسات، تأخذ في اعتبارها دائماً تخصيص جزء من مواردها لإنتاج مثل هذه السلع جنباً إلى جنب السلع الاستهلاكية.

وفي مجال التفرقة بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد حد فاصل تماماً بين هذين النوعين من السلع. فسلعة ما قد تكون استهلاكية في ظروف معينة وإنتاجية في ظروف أخرى، فالسكر يعتبر سلعة استهلاكية إذا ما استخدمته ربة البيت، ويعتبر سلعة إنتاجية إذا ما استخدم في مصانع الحلوى. والكهرباء والغاز الطبيعي تعد جميعاً سلعا استهلاكية إذا تم استخدامها في المنزل حيث تشبع حاجة الإنسان المباشرة إلى الطاقة، بينما هي جميعاً سلع إنتاجية حينما تستخدم في تسيير المعدات والآلات في المصانع.

ج. السلع المعمرة والسلع غير المعمرة (حسب فترة استعمالها):

- **السلع المعمرة:** هي التي لها القدرة على إشباع الحاجة مرات عديدة، ولفترات قد تطول أو تقصر تبعاً لطبيعة السلعة، فالسيارات لا تفتنى بمجرد استخدامها، ولكنها تبقى لتشبع الحاجة لفترة تمتد إلى سنوات عديدة، والثلاجات وأجهزة الراديو لها القدرة على إشباع الحاجات لفترة قد تزيد عن عشر سنوات، مثل هذه السلع هي ما يطلق عليها اسم السلع المعمرة.

- **السلع غير المعمرة:** هي السلع التي تشبع الحاجة مرة واحدة وتفتنى بمجرد استخدامها، أو يمكن أن تستخدم لفترة قصيرة أو عدد قليل من المرات. ومثال ذلك جميع المأكولات والمشروبات التي لا يمكن أن تستخدم أكثر من مرة واحدة. ومثل هذا النوع هو ما يطلق عليه اسم السلع غير المعمرة.

ويقابل تقسيم السلع الاستهلاكية بين معمرة وغير معمرة، تقسيم آخر مماثل بالنسبة للسلع الإنتاجية، فبعض السلع الإنتاجية لا تستخدم سوى مرة واحدة في العملية الإنتاجية وتفتنى بمجرد استخدامها كالوقود والحامات، فالقطن مثلاً لا يستخدم في صناعة الأقمشة سوى مرة واحدة، وبمجرد استخدامه لا يصبح قطناً. في حين أن هناك العديد من السلع الإنتاجية التي تظل قادرة على المساهمة في العملية الإنتاجية لفترة طويلة من الزمن كالآلات والمنشآت الصناعية والتجارية إلى غير ذلك من معدات الإنتاج الثابتة.

د. السلع الضرورية والسلع الكمالية (حسب أهميتها بالنسبة للمستهلك):

- **السلع الضرورية:** هي السلع التي تشبع حاجة ملحة لدى الأفراد، ولا يمكن للإنسان التنازل عنها، وبالتالي فإن المستهلكين يقدمونها على غيرها من السلع.

– **السلع الكمالية:** هي السلع غير الضرورية، التي يمكن للمستهلك الاستغناء عنها دون أن يؤثر ذلك بشكل واضح عليه، فهي التي تشبع حاجات غير ملحة لدى الأفراد، ويقبل عليها الأفراد بمجرد ارتفاع دخلهم.

– **السلع الدنيا(الرديئة):** هي السلع التي يتخلى عنها المستهلك بمجرد ارتفاع دخله ، ويجل محلها سلعا أجود.

وعلى الرغم من أننا كثيرا ما نفرق في أحاديثنا العادية بين السلع الكمالية والسلع الضرورية، إلا أن مثل هذه التفرقة لا تقوم على معيار موضوعي. فما يعتبر كماليا بالنسبة لمجتمع معين في ظل ظروف معينة، قد يعتبر ضروريا بالنسبة لمجتمع آخر. أو حتى بالنسبة لنفس المجتمع إذا ما تغيرت الظروف.

2. الخدمات:

الخدمات هي كذلك وسيلة (أداة) الإنسان المباشرة لإشباع حاجاته، وهي كذلك وليدة للموارد، صيغت بأسلوب يجعلها قادرة على إشباع الحاجات. أو بمعنى آخر لها من الخصائص ما يجعلها قادرة على سد بعض نواحي الشعور بالحرمان التي يحس بها كل أو بعض الأفراد

1.2. تعريف الخدمات: هي سلع غير مادية، تستخدم لإشباع حاجات متعددة، كما يقصد بها مختلف الوسائل غير المادية التي تستخدم أيضا في إشباع حاجات إنسانية واجتماعية متنوعة، ومن أمثلة الخدمات: تلقي العلوم عن طريق المدارس أو الجماعات، الخدمات الصحية، خدمات النقل..الخ. ويلاحظ هنا أن الفائدة أو الإشباع الذي يحصل عليه الإنسان في هذه الحالة، قد تحقق نتيجة وسيلة غير ملموسة (منفعة التعليم، العلاج، الترفيه..الخ).¹

2.2. خصائص الخدمات: تتميز الخدمات هي الأخرى، بنفس الخصائص التي تميز السلع، وهي:

- أن تكون لها منفعة: أي القدرة على إشباع الحاجات.
- أن تكون نادرة نسبيا.
- إمكانية تملكها.
- معروضة للبيع.
- أن يبذل الإنسان في الحصول عليها قدرا معيناً من العمل والوقت والموارد.

¹ _ أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص 17.

3.2. أنواع الخدمات: إن الخدمات، شأنها شأن السلع، يمكن أن تقسم أو تبوب إلى مجموعة من التقسيمات أهمها:

أ. **خدمات حرة وخدمات اقتصادية:** وإن كان هذا التقسيم قليل الأهمية، لأن ما يمكن اعتباره خدمات حرة محدود للغاية، وقد يكون من أهم الخدمات الحرة تلك التي تقدمها ربوات البيوت لأسرها، وإن كان بعض الاقتصاديين يعتبرون أن هذا النوع من الخدمات، على الرغم من عدم وجود ثمن مقابل له، إلا أنه يمكن أن تحتسب قيمة معينة لها في الناتج القومي الإجمالي، تعادل ما يمكن أن يدفع للغير مقابل هذه الخدمات.

ب. **خدمات استهلاكية وخدمات إنتاجية:** يمكن كذلك تقسيم الخدمات إلى خدمات استهلاكية وخدمات إنتاجية (رأسمالية)، فخدمة المغني أو الحلاق تعتبر خدمة استهلاكية، لأنها تشبع حاجة مباشرة للأفراد، في حين أن خدمات المهندس أو الطبيب، أو البيطري تعتبر خدمات إنتاجية، لأنها تشبع الحاجات البشرية بطريقة غير مباشرة، أي عن طريق ما تسهم به في إنتاج سلع وخدمات أخرى.

ج. **خدمات ضرورية وخدمات كمالية:** كما تقسم الخدمات إلى خدمات أساسية (ضرورية) لا يمكن للإنسان التنازل عنها، كالأمن والتعليم مثلا، وخدمات غير ملحة (كالمالية) يقبل عليها الأفراد بمجرد ارتفاع دخلهم كالإنترنت، والتنزه. الخ.

وهنا ينطبق نفس التحليل السابق الذي ينطبق على السلع، بمعنى أنه وعلى الرغم من أننا كثيرا ما نفرق في أحاديثنا العادية بين الخدمات الكمالية والخدمات الضرورية، إلا أن مثل هذه التفرقة لا تقوم على معيار موضوعي. فما يعتبر كماليا بالنسبة لمجتمع معين في ظل ظروف معينة، قد يعتبر ضروريا بالنسبة لمجتمع آخر. أو حتى بالنسبة لنفس المجتمع إذا ما تغيرت الظروف.

ولئن كان من الممكن لنا أن نقسم الخدمات إلى حرة واقتصادية، وإلى استهلاكية وإنتاجية، وإلى ضرورية وكمالية، إلا أنه من الصعب علينا أن نقسم الخدمات إلى معمرة وغير معمرة، إذ أن الخدمة تنتهي بمجرد الانتهاء من أداؤها، بغض النظر عن الآثار التي تتركها هذه الخدمات.

خامسا. معالجة المشكلة الاقتصادية حسب الأنظمة الاقتصادية:

تختلف الطريقة التي يتم بها مواجهة المشكلة الاقتصادية، باختلاف النظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع، حيث على هذا المجتمع اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بكمية وكيفية الانتاج ونوعيته، بالإضافة إلى العمل على زيادة قدراته الانتاجية واختيار طريقة توزيع هذا الانتاج على افراده،

وهذه الجوانب تشكل أساس الاختيار الذي يجب ان يقوم به المجتمع، وهي تمثل أيضاً الجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية كما يواجهها أي مجتمع من المجتمعات. وفيما يلي طريقة اتخاذ القرارات أو حل المشكلة الاقتصادية في الانظمة الاقتصادية السائدة.

1 . معالجة المشكلة حسب النظام الاقتصادي الرأسمالي: دافع القيام بنشاط الإنتاج في ظل هذا النظام هو الربح، وعليه فهو يسعى لإنتاج المنتجات التي تحقق ربحاً فقط دون غيرها، وبناء على ذلك فإن مؤشر **السعر** (جهاز الثمن)، هو الذي يحدد السلع والخدمات التي يمين إنتاجها بما يتوافق وتحقيق الربح، فالكميات المطلوبة تتبع الثمن أي أن المنتج في هذا النظام يخضع للثمن وفقاً لآلية العرض والطلب في سوق معينة، في عملية الإنتاج والتوزيع وتحديد الأساليب المناسبة لذلك.

وعليه، فإنّ جهاز الثمن في النظام الرأسمالي يتكفل بتنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيه الأفراد نحو فرص الربح الموجودة، فهو أداة فعالة لإيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فارتفاع الأثمان يؤدي إلى زيادة أرباح أصحاب رؤوس الأموال، الأمر الذي يدفعهم إلى التوسع في العملية الإنتاجية، فتزداد الكمية المعروضة من السلع والخدمات ما ينتج عنه انخفاض أثمانها، كما أن الأثمان هي التي تحدد كيفية توزيع عوامل الإنتاج على القطاعات الإنتاجية تبعاً لرغبات المستهلكين، فازدياد الطلب على السلع يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، والعكس يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض أرباح منتجها وانكماش إنتاجها أو توقفه، كما ينذر ارتفاع الأثمان بالندرة النسبية للسلعة ما يؤدي إلى انخفاض الكميات المستهلكة، فدور الثمن في تحديد الاستهلاك لا يقل عن دوره في تنظيم الإنتاج، فالطلب الكلي ينخفض بارتفاع الأثمان ويرتفع بانخفاضها، كما أن الأثمان تؤدي إلى تحويل عوامل الإنتاج من الصناعات التي انخفضت أثمان منتجاتها إلى الصناعات التي ارتفعت أثمان منتجاتها، وعلى هذا النحو يتم توجيه الموارد الاقتصادية حسب تفضيلات الأفراد تطبيقاً لمبدأ سيادة المستهلك، وبناء عليه، فإنه في ظل مبادئ النظام الرأسمالي التي تم الإشارة إليها سابقاً، فجهاز الثمن الذي يعبر عن تلك الحركات التلقائية والطبيعية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى العرض والطلب في السوق، كفيل لمواجهة المشكلة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي.

2 . معالجة المشكلة حسب النظام الاقتصادي الاشتراكي: إنّ جهاز التخطيط المركزي في النظام الاشتراكي يتكفل بتنظيم الحياة الاقتصادية، وتوزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة طبقاً لخطة عامة تضعها السلطة المركزية، وتلتزم كافة الوحدات الإنتاجية بتنفيذها، ويساعد السلطة المركزية في وضع الخطة العامة عدد من الإدارات تختص كل إدارة منها بدراسة مشكلة معينة واقتراح ما تراه في شأنها من قرارات، وتتولى السلطة المركزية بدراسة اقتراحات الإدارات المختلفة والتوفيق بينها بالتضحية ببعض الحاجات لإشباع

أخرى حسب مدى توفر الموارد وما هو مناسب للمصلحة الجماعية، فجهاز التخطيط يضع الخطة التي تحدد معدلات الإنتاج كما ونوعا، على نحو تفصيلي يبين لكل وحدة من الوحدات الإنتاجية نصيبها من الإنتاج الكلي وما يلزم لتحقيق هذا الإنتاج من عوامل الإنتاج، ولا تستهدف خطة الإنتاج تحقيق الربح وإنما المصلحة العامة.¹

كما تحدد الخطة الموضوعة من طرف الجهاز المركزي معدلات الاستهلاك وهيكله، فالإنتاج في النظام الاشتراكي لا يتم طبقا للطلب المتوقع على السلع والخدمات، وإنما تبعا لما وضعت الخطة المركزية وان كان لزاما عليها تحديد ما يجب استهلاكه وترتيب أولويات الحاجات، وجهاز الثمن يحدد كذلك في إطار الخطة الاقتصادية العامة، ويتم التوازن بين العرض والطلب عن طريق الخطة كذلك وتوزيع قدر من القدرة الشرائية على العمال بقدر يتناسب مع مقدار الإنتاج.

3. معالجة المشكلة الاقتصادية حسب النظام المختلط: على اعتبار أن هذا النظام في مبادئه يجمع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي، فإن نظره اتجاه حل المشكلة الاقتصادية تكمن في الجمع بين جهاز التخطيط المركزي على أساس تدخل الدولة لإيجاد حالة من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وتبني أيضا جهاز الثمن وترك آليات السوق تأخذ مجراها لحل المشاكل الاقتصادية

4. معالجة المشكلة حسب النظام الاقتصادي الإسلامي: لا ينكر الاقتصاد الإسلامي وجود المشكلة الاقتصادية من جهة عدم العدالة في توزيع الدخل والنتاج، فهي موجودة ويشعر بها المجتمع والأفراد بينما يعترض على فكرة ندرة الموارد، حيث يرى أنّ المشكلة الاقتصادية التي تتمثل في ندرة الموارد هي ظاهرة وليست أصلا في الموارد كما تعتقد النظم الوضعية، حيث أن الأصل في الموارد الاقتصادية الوفرة وليست الندرة وبغض النظر عن تزايد الكثافة السكانية فقد أوجد الله عزوجل هذه الموارد وسخرها للإنسان وما عليه إلا أن يعمل ويجتهد في البحث عنها واكتشافها واستغلالها وفي هذا يقول الله تعالى ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾² وظهور المشكلة الاقتصادية يكون نتيجة سوء استخدام الموارد أو تكاسل الإنسان عن البحث عن رزقه، فهي تظهر وتختفي من مجتمع لآخر وهذا ما أوضحه الله عز وجل بقوله ﴿ و آتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار ﴾³.

¹ _ طالم علي، مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2022، ص 96
² _ القرآن الكريم، سورة هود، الآية 6

³ _ القرآن الكريم ، سورة ابراهيم ، الآية 34.

المحور الثالث

عناصر الإنتاج: العمل، الطبيعة، رأس المال، التنظيم.

تمهيد:

علم الاقتصاد، كما ذكرنا سابقاً، يهتم باستغلال الموارد النادرة لإشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات المتعددة، ويترتب على ذلك ما يسمى بالنشاط الاقتصادي¹

إن النشاط الاقتصادي هو أي نشاط يبذله الفرد أو مجموعة من الأفراد، لإشباع حاجاتهم أو للحصول على السلع والخدمات والأموال، كما يعبر عن الأفعال والمبادرات التي يقوم بها الأفراد في المجال الاقتصادي والتي يترتب عليها العديد من الفعاليات الاقتصادية

يعد الإنتاج بشقيه المادي والخدمي، أساس ومحور النشاط الاقتصادي الإنساني الفردي والجماعي، كما يعتبر الإنتاج الاقتصادي الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤشر الذي يستخدم لقياس التقدم والرقي في المجتمعات.

يتطلب إنتاج السلع والخدمات تضافر مجموعة من العناصر يطلق عليها اصطلاحاً "عناصر أو عوامل الإنتاج". ويقصد بعناصر الإنتاج، الموارد الاقتصادية التي يستخدمها المجتمع لتحقيق ما يحتاج إليه من منتجات.

الواقع أن تحديد عوامل الإنتاج قد تطور مع التطور التاريخي للنظم الاقتصادية (انطلاقاً من النظام البدائي وصولاً إلى الرأسمالية المعاصرة). من ناحية، ومع تطور الفكر الاقتصادي الذي صاحب ذلك من ناحية أخرى. وهكذا أصبح التقليد العلمي في الوقت الحاضر يجري في دراسته لعناصر الإنتاج على أساس تقسيمها إلى عناصر أربعة كما يلي:

أولاً. العمل: يكتسب العمل أهمية خاصة بين عناصر الإنتاج الأخرى كونه لا يقتصر على أنه أحد هذه العناصر فقط، بل لأنه يشكل غاية النشاط الاقتصادي أيضاً. أي أنه وسيلة الإنتاج وهدفه في آن واحد معاً.² وفي دراستنا لهذا العنصر من عناصر الإنتاج، يمكن تناول النقاط الآتية:

1. تعريف العمل: يقصد بالعمل، كأحد عناصر الإنتاج، كل مجهود إنساني ذهني أو جسماني (فكري أو يدوي) يقوم به الفرد من أجل الإنتاج. ويتضح من هذا التعريف ما يلي:³

¹ - كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، 2014، ص 37.

² - محمد مروان السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلّي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

³ - أحمد فوزي ملوخية، مبادئ الاقتصاد، مرجع سبق ذكره 2009، ص 149.

- أن مفهوم العمل يقتصر على الجهود الإنساني فقط ولا يدخل في نطاقه بالتالي مجهودات العناصر غير البشرية.

- أن العمل الإنساني يضم كافة المجهودات البشرية سواء الفكرية أو العضلية.

- يرتبط العمل بتحقيق منفعة اقتصادية، بمعنى أنه يقابله إنتاج سلعة أو خدمة ذات منفعة.

- ويشترط بعض الاقتصاديين أن يكون العمل نظير ثمن أو أجر حتى يدخل في عداد الأعمال الاقتصادية

2. خصائص العمل: يختلف عنصر العمل عن غيره من عناصر الإنتاج الأخرى في أنه يجمع بين صفتين، الأولى بصفته أداة من أدوات الإنتاج، والثانية بصفته الإنسانية. وإذا أمعنا النظر في عنصر العمل لوجدنا أنه يتسم بخصائص وسمات معينة تتفق وطبيعته الخاصة، ويمكن إيجاز أهم هذه الخصائص فيما يلي:

- شخصية العمل: وتعني عدم إمكانية فصل العمل فصلا ماديا عن الشخص الذي يؤديه.

- استقلالية العمل: بمعنى أن العامل يعرض العمل ويظل مستقلا مالكا له، على خلاف السلع الأخرى التي تنتقل ملكيتها من يد إلى يد عن طريق التبادل.

- محدودية الأفق الزمني للعمل: يعرض العامل خدماته في سوق العمل لمدة زمنية محددة، وهي سنوات العمل، ويتوقف طول هذه المدو على فترة حياته وظروفه الصحية وقدرته على العطاء.

- اختلاف درجة الاستجابة للمؤثرات المختلفة: تلعب الصفة الإنسانية والاجتماعية للعامل دورا هاما في اتخاذ قراراته الاقتصادية، فنجد مثلا أن احساس لعامل بالراحة والسعادة في أداء عمل معين قد تجعله يتمسك به رغم توفر فرص عمل أخرى أعلى دخلاً.

3. تقسيم العمل: يعد تقسيم العمل ظاهرة اجتماعية قديمة، حيث عرفت المجتمعات الأولى أشكالا مختلفة من هذه الظاهرة تقوم على مفهوم التقسيم المهني أو الوظيفي.

و يقصد بتقسيم العمل بصفة عامة، تجزئة العمليات المختلفة اللازمة لنوع معين من الإنتاج، وقيام كل عامل بتنفيذ عملية واحدة من هذه العمليات، أو جزء واحد من العملية الإنتاجية إذا كانت مركبة.¹

وهناك نوعان أساسيين من تقسيم العمل هما:

- التقسيم المهني: هو أقدم أشكال تقسيم العمل، وأدناها درجة. ويقصد به توزيع الأنشطة الإنتاجية في المجتمع بحيث يتولى الشخص القيام بنشاط انتاجي معين وعلى نحو كامل (تقسيم أفقي).

¹ _ عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1985، ص 178.

- التقسيم الوظيفي (الفني): يقصد به تجزئة عملية إنتاج سلعة معينة إلى عمليات متتابعة من المهام المنفصلة، يعهد بكل منها إلى عامل واحد.

ومن الأشكال الحديثة لتقسيم العمل من حيث نطاق النشاط أو مجال ممارسته، نجد: التخصص الإقليمي داخل الدولة الواحدة نتيجة توفر مقومات الإنتاج، والتخصص الدولي نتيجة توفر الموارد والمناخ في بعض الدول دون غيرها.

ولتقسيم العمل مزايا كما له سلبيات أو عيوب، ومن مزاياه نذكر: زيادة الإنتاج، تمتع الفرد العامل بدرجة عالية من المهارة والإتقان، استغلال القدرات الطبيعية للأفراد، الوفرة في الوقت، تشجيع الابتكار والآلية في الإنتاج.

ومن عيوبه نذكر: المساس باستقلالية الفرد، حيث أن تقسيم العمل سيجعل كل فرد في المجتمع معتمدا في معيشتة على ملايين الافراد الآخرين، والإضرار النفسي بالعامل بسبب الملل والسأم نتيجة تكرار نفس العمل، بالإضافة إلى إنقاص سيولة القوة العاملة من خلال الحد من قدرة العامل على تغيير ما تخصص فيه (تغيير العمل)، والتهديد بوضع الدولة المتخصصة في إنتاج ما تحت رحمة الدول الأخرى. إلا أن هذه العيوب تعتبر محل نظر، ولا يمكن التسليم بها على نحو مطلق في الوقت الحاضر

ثانيا. الطبيعية (الأرض): يعتبر هذا العنصر من أقدم عناصر الإنتاج في تحقيق إشباع حاجات الافراد والمجتمعات. وما زال النظر قائماً إلى العمل والموارد الطبيعية على أنهما العاملان الأصليان أو الأوليان للإنتاج. كما تعتبر الارض (الطبيعة) من العناصر التي نالت كثيراً من اهتمام الاقتصاديين الأوائل، نظراً لما لها من آثار هامة في حياة الشعوب وتكوين المجتمعات.

1. تعريف الموارد الطبيعية (الارض): يقصد بالموارد الطبيعية كعنصر من عناصر الإنتاج: كافة هبات الطبيعة التي لم يوجد لها عمل إنساني سابق ولا حاضر، وتُمكن الإنسان من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته.¹ وتضم هذه الموارد:

- سطح القشرة الأرضية: أي التربة الأرضية التي يستغلها الانسان في نشاط الزراعة وتنمية المراعي وفي أغراض البناء والتشييد.

- ما في باطن الأرض من بترول وفحم وغاز طبيعي ومعادن كالحديد والنحاس والرصاص والمنغنيز.

¹ عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

- ما يقع على سطح الأرض من جبال وهضاب وغابات ومحيطات وبحار ومسقط مياه، وما تحويه من ثروات معدنية ونباتية وحيوانية وسمكية.¹

ويرى بعض الاقتصاديين أن مفهوم الأرض يتسع ليشمل الظروف المناخية من درجات حرارة ورطوبة وأمطار ورياح باعتبارها عوامل طبيعية تسهم في تحديد النشاط الإنساني وفي تباين الموارد الاقتصادية.

2. الخصائص المميزة لعنصر الموارد الطبيعية (الأرض): تتسم الموارد الطبيعية عن غيرها من عناصر الانتاج بعدة خصائص يمكن ايجاز أهمها فيما يلي:

- أنها هبة من هبات الطبيعة: فهي ليست من صنع الإنسان، فالمعادن الموجودة في باطن الأرض ومناطق الغابات والجبال والبحار لا دخل للإنسان في وجودها. ويصدق نفس القول بالنسبة لسطح لقشرة الأرضية وللظروف المناخية التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها الا بقدر ضئيل. ومن ثم فليس لها نفقة إنتاج. ولا يعني ذلك عدم وجود ثمن لها، بل يكون لها ثمن مستمد من ندرتها ومن إقبال الناس على خدماتها.²

- الثبات النسبي للموارد الطبيعية: فليس في الاستطاعة زيادتها أو تغيير طبيعتها إلا في أضيق الحدود، ولا يعني ثبات الأرض والموارد الطبيعية أننا قد وصلنا إلى الحد الأقصى من الاستفادة منها، فالجمال لا يزال متسعا للمزيد من الاكتشافات، والعلم لا زال يسعى لمعرفة المزيد من اسرار الكون الذي نعيش فيه.

- عدم تجانس طبيعتها (الأرض): من الصعب القول أنه يوجد تجانس بين الأراضي المختلفة، فلكل قطعة أرض خصائصها المعينة، واختلاف فيما تحويه من ثروات معدنية وبتروولية، وكذلك بحرية.

3. الأهمية الاقتصادية لعنصر الموارد الطبيعية: تؤثر الموارد الطبيعية، بكافة أنواعها، في الحياة الاقتصادية وفي مستويات التنمية والرفاهية في البلدان المختلفة. فالدول التي تتوفر بها مساحات شاسعة من الأراضي كالولايات المتحدة الأمريكية و روسيا، تكون أمامها فرصة أكبر من غيرها في إحداث التقدم الاقتصادي وفي استغلال ما تزخر به من ثروات طبيعية، حيث يؤدي اتساع الإقليم إلى تعدد المناطق المناخية وإلى تعدد أنواع التضاريس والمعادن والمزروعات، وبالتالي دعم القدرات الاقتصادية للدولة، وتنوع هيكلها الإنتاجي.

¹ أحمد فوزي ملوخية، مبادئ الاقتصاد، مرجع سبق ذكره 2009، ص 147.

² محمد خليل برعي، مبادئ الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

وكذلك تستطيع الدول الغنية بالبترو، مثل دول منطقة الشرق الأوسط، استغلال هذه الثروات في توفير احتياجاتها من الطاقة بأسعار رخيصة وتنمية الصناعات التي تقوم عليها، فضلاً عن تصدير الفائض من خلال التجارة الخارجية، والحصول على دخل من العملات الأجنبية.¹

والظروف المناخية تؤثر بدورها على النشاط الاقتصادي، حيث نجد أن المناطق التي تسودها ظروف مناخية صعبة، مثل المناطق الجليدية، عادة ما يتعذر استغلال ثرواتها المتاحة أو الكامنة، في حين أن المناطق معتدلة المناخ تكون في وضع أفضل نسبياً من حيث امكانيات التقدم الاقتصادي، علاوة على أن اختلاف المناخ من اقليم لآخر يساعد على تنوع الحياة الاقتصادية.

ثالثاً. رأس المال: منذ الثورة الصناعية و إلى وقتنا الحاضر، أصبح رأس المال يلعب دوراً بالغ الأهمية في الإنتاج بصفة خاصة وفي تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية بصفة عامة. ومع ذلك، فإن هذا العنصر يعتبر من أكثر عناصر الإنتاج إثارة للجدل من حيث التعريف، وأكثرها تعدداً من حيث الأنواع والأشكال، وأبرزها تمييزاً بين التقدم والتخلف.

1. تعريف رأس المال: تهتم النظرية الاقتصادية برأس المال العيني أو المادي كعنصر من عناصر الإنتاج وفي داخل هذا الرأس مال يمكن التمييز بين قسمين كبيرين هما: رأس المال الفني الثابت، ورأس المال الجاري أو المتداول. ومثال الأول: الآلات والأجهزة الفنية وأدوات الإنتاج، ومثال الثاني: المواد الخام الأولية والوسيلة والطاقة المحركة والنقود.²

وعلى ذلك يمكن تعريف رأس المال الفني الثابت، بأنه مجموعة الأموال التي سبق إنتاجها، والتي تستخدم في عملية الإنتاج من أجل خلق المنتجات بنوعيتها الاستهلاكية والإنتاجية وزيادة إنتاجية العمل.³ فالآلات والأجهزة الفنية وأدوات الإنتاج، تعتبر رأس مال ثابت، فقد سبق إنتاجها لتستخدم في إنتاج أموال أخرى تشبع حاجات الإنتاج والاستهلاك.

ويتميز هذا الرأس مال بثباته ودوامه في العملية الإنتاجية فترة طويلة دون أن تتغير طبيعته أو يتحول إلى صورة أخرى، أي أنه يستخدم مرات عديدة في الإنتاج.

أما رأس المال المتداول، والذي يتمثل في مجموعة الموارد أو الأموال الوسيطة في الإنتاج، فإنه يتميز عن رأس المال الثابت بالقابلية للاستهلاك لدى دخوله مرة واحدة في العملية الإنتاجية، فيتحول هيكله الفني وتتغير طبيعته وتختلف صورته قبل دخوله في الإنتاج عنها بعد ذلك. كما أنه يتميز عن رأس المال الثابت، بسهولة

¹ محمد محروس إسماعيل، الأهمية الاقتصادية للموارد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الاسكندرية، 1988، ص 14.

² عبد الله الصعدي، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 109.

³ أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

نقله وتداوله من مكان لآخر، اي أنه يتمتع بسيولة أكبر بكثير مما يتمتع به رأس المال الثابت أي بقدرة أو قابلية لأن يكون محلاً للتبادل أو التداول، في السوق مقابل نقود، في وقت قصير ودون مخاطر كبيرة.

2. أنواع رأس المال: بالإضافة إلى النوعين السابقين (رأس المال الثابت والمتداول)، توجد أنواع أخرى لرأس المال نوضحها بإيجاز فيما يلي:¹

- رأس المال القانوني: ويقصد به مجموعة الحقوق التي يتم تقريرها قانوناً لشخص على بعض القيم أو الأوراق، وبمقتضاها يمكنه أن يحصل على دخل منها دون قيامه بعمل حال من أجل ذلك، كالأسهم والسندات.

- رأس المال المحاسبي: ويقصد به مجموعة القيم النقدية لمجموع أموال المشروع، بما في ذلك قيمة الاستهلاك السنوي للعناصر الثابتة الداخلة في المشروع، والتي هي عرضة لانخفاض قيمتها على مر الزمن ونتيجة للاستخدام.

- رأس المال النقدي (أو السائل): وهو الصورة الأولى التي تتبادر إلى الأذهان عند ذكر عبارة رأس المال بصفة عامة، ودون أي تحديد فني ويتمثل في الأوراق النقدية والنقود المعدنية والودائع المصرفية.

- رأس المال الاجتماعي(العام) ورأس المال الخاص: ويتمثل رأس المال الاجتماعي في مكونات البنية الأساسية للمجتمع الوطني، وهو عبارة عن رؤوس الأموال المملوكة ملكية جماعية لأفراد المجتمع، مثل الطرق والجسور والموانئ ومنشآت المرافق العامة. أما رأس المال الخاص، فيتمثل في مجموعة الأصول الإنتاجية الثابتة أو الأموال، قيمة كانت أو عينية، والتي يملكها الأفراد أو القطاع الخاص ملكية خاصة.

- رأس المال البشري: يقصد به مجموع المهارات والخبرات لليد العاملة اللازمة للاستخدام أو استغلال رأس المال المادي، اي أن رأس المال البشري يتمثل في المواهب البشرية التي تخلق التراث الفكري والعلمي في اي مجتمع.

3. تكوين رأس المال: أشرنا سابقاً إلى أن رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج، يتكون من أموال إنتاجية سبق إنتاجها، وذلك بخلاف الحال في عنصري الإنتاج الآخرين (العمل والموارد الطبيعية)، ويعني ذلك أن تكوين رأس المال يستلزم خلقه من العدم. ويتم ذلك بأن يقوم الأفراد أو المجتمعات المختلفة، بتخصيص جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة لهم من أجل هذا التكوين. إن ذلك يعني أن يقل الإشباع الحاضر

¹ عبد الله الصعدي، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 112.

للحاجات المباشرة (الاستهلاكية)، ليزيد القدر من الموارد الاقتصادية التي توجه إلى الاستثمار، أو تكوين رأس المال المنتج، وبعبارة موجزة، فإن رأس المال يتكون بالادخار الذي يعقبه استثمار.¹

نستخلص مما سبق، أن تكوين رأس المال، في معناه الحقيقي، يتوقف على حجم المدخرات (نقدية أو عينية)، فكلما زاد هذا الحجم والذي يوجه إلى الاستثمار، زاد بالتالي حجم رأس المال الحقيقي والعكس صحيح. وكما يقول الاقتصادي الفرنسي «Raymond. Barre»: في كل اقتصاد فإن تكوين رأس المال يعتمد على عاملين: الدافع إلى الاستثمار الذي ينشئه والادخار الذي يعتبر شرطاً ضرورياً له.²

رابعاً. التنظيم: يعتبر عنصر التنظيم من العناصر البارزة في عملية الإنتاج، خاصة بعد تشعب العملية الإنتاجية وتطورها وظهور الحاجة إلى وجود شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتجميع عناصر الإنتاج ومزجها بالكميات والأنواع التي تتطلبها المنتجات، وسوف لن يقدم أي شخص على مثل هذا النشاط إلا إذا تحقق له فرقا بين تكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة، والإيراد الكلي المتوقع من بيع هذه المنتجات. ويطلق الاقتصاديون على هذا الشخص صفة المنظم.

1. تعريف التنظيم: يقصد بالتنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج، تلك العملية، أو ذلك النشاط الاقتصادي، الذي يتمثل في التركيب أو التأليف أو التنسيق بين عوامل الإنتاج الثلاثة السابقة (العمل، المارد الطبيعية، رأس المال) في شكل علاقة منظمة، هي عبارة عن عملية إنتاجية محددة، من أجل إنتاج سلعة أو خدمة معينة. والشخص الذي يقوم بهذه المهمة يطلق عليه في علم الاقتصاد "المنظم".³ "Entrepreneur".³

والمنظم هو الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم باتخاذ القرارات المتعلقة: بدراسة المشروعات وتنفيذها وتسييرها وتحمل نتائجها (مخاطر الفشل أو مكافأة النجاح)

2. وظائف التنظيم: يرى الاقتصاديون المعاصرون، تقسيم وظائف المنظم على الأساس الوصفي إلى ثلاث مجموعات هي:⁴

- مجموعة من الوظائف يقوم بها المنظم عند بدء إنشاء المشروع، وهي تحديد طبيعته وملكيته، وطابعه الاقتصادي وشكله القانوني وحجمه وموقعه، فضلاً عن التأليف بين عناصر الإنتاج.

¹ _ Gerald M. Meir , R. E. Baldwin ; « Economic Development : Theory, History, Policy » ; 6th Printing, U.S.A, 1964.

² _ R. Barre ; « Economie Politique », Tome, P.U.F, Paris, 1975, P 399.

³ أحمد أبو إسماعيل، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص 114.

⁴ _ حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989، ص 90.

- مجموعة من الوظائف التقنية (الفنية) التي يؤديها المنظم داخل المشروع، وهي تحديد هيكل الجهاز الإنتاجي وتطويره كلما دعت الضرورة، واعتماد الاساليب الحديثة في الادارة والتسويق والتمويل.

- إقامة علاقات داخلية وخارجية، لضمان حسن سير العمل في المشروع. وتشمل العلاقات الداخلية: العلاقات بين العمال والادارة. أما العلاقات الخارجية فتشمل تلك التي تقام بين الادارة وأصحاب رؤوس الاموال، وبين الادارة والبيئة الخارجية للمشروع. مثل البنوك والسلطات والمجتمع وغيرها.

3. الخصائص المميزة للتنظيم: يتميز عنصر التنظيم بخصائص معينة تختلف عن تلك التي تتميز عنصر العمل، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- عنصر المخاطرة: فالمنظم يتحمل تكاليف الحصول على خدمات عوامل الإنتاج الأخرى، وذلك بأمل الحصول على عائد نتيجة لبيعه ما أنتجته هذه الخدمات من منتجات، إلا أن العائد المتوقع لا يكون محددًا ولا مؤكدًا، بل إنه عائد احتمالي فحسب.

- عنصر الإدارة (اتخاذ القرارات): فالمنظم مسؤول عن اتخاذ القرارات الكبيرة والمؤثرة في سير النشاط بالمشروع، كما أنه مطالب بالإشراف على تنفيذها.

- اختلاف طبيعة العائد: إن ما تحصل عليه كل عناصر الإنتاج الأخرى مقابل خدماته، تعتبر عوائد ايجابية، أما عائد المنظم، فإنه قد يكون ايجابياً في صورة ربح يجنيه، وإن لم يكن الأمر كذلك، كان العائد سلبياً في صورة خسارة يُمنى بها.

المحور الرابع

الأعوان الاقتصاديون (أو الوحدات الاقتصادية التي توفر النشاط الاقتصادي)

تمهيد

يتكون عادة الاقتصاد على المستوى الكلي من أربعة قطاعات اقتصادية، هي التي تحدد النشاط الاقتصادي للمجتمع، حيث يتم تجميع الوحدات الاقتصادية التي لها سلوك متشابه (وظيفة وخصائص متقاربة)، وفق قطاعات اقتصادية معينة، وفي العادة يمكن تقسيم الاقتصاد إلى أربع قطاعات أساسية كما يلي:

أولاً: قطاع العائلات:

يتكون من كل عائلات وأفراد المجتمع المدروس، وهو يعد أهم قطاع لاحتوائه على كافة أفراد المجتمع، كما يتميز بالخصائص التالية:

- المالك الوحيد لعناصر الإنتاج فهو يتركب من عمال ورأسماليين ومنظمين وملاك الأراضي، حيث يعتبرون كلهم كأفراد داخل المجتمع المدروس بغض النظر عما يملكون.
- إمداد قطاع الإنتاج بخدمات عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم)، ويحصل مقابل ذلك على ما يعرف بعوائد عوامل الإنتاج من أجور، ربح، فوائد، وأرباح.
- إن النشاط الأساسي لهذا القطاع هو استهلاك السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية، لهذا يطلق عليه في بعض الأحيان بالقطاع الاستهلاكي.
- إن ما يتحصل عليه هذا القطاع من عوائد عوامل الإنتاج مجتمعة ما هو إلا الدخل الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج، والذي يستخدمه في اقتناء السلع والخدمات الاستهلاكية، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي.

ثانياً: قطاع الأعمال (قطاع الإنتاج أو المؤسسات):

يتكون من المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بعمليات إنتاج السلع والخدمات المختلفة، ويتميز هذا القطاع بالخصوصيات التالية:

- هذا القطاع لا يملك عناصر الإنتاج، ويحصل عليها من طرف قطاع العائلات، ويدفع مقابلها ما يعرف بعوائد عوامل الإنتاج وهي: الأجر بالنسبة لعنصر العمل، الفائدة مقابل رأس المال، الربح مقابل التنظيم، والربح مقابل الأرض والمواد الأولية.

- ينظم عملية الإنتاج من خلال دمج عناصر الإنتاج لإنتاج السلع والخدمات، لإشباع قطاع الأفراد بالسلع والخدمات الاستهلاكية النهائية، وقطاع الأعمال بالسلع الوسيطة والرأسمالية.
- يعمل هذا القطاع على المحافظة على الطاقة الإنتاجية أو الرفع منها من خلال عملية الاستثمار لتعويض ما أهدت في العملية الإنتاجية أو الرفع من الطاقات الإنتاجية للمجتمع.
- يسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري.

ثالثا. قطاع الحكومة (قطاع الإدارة أو الدولة):

ويضم كل مؤسسات وهيكل الدولة، التي تقدم خدمات عمومية بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال. كما يقوم القطاع الحكومي بشراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال من أجل استهلاكه الخاص، وبالإنفاق على تسيير إدارته. ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع الحكومي بالإنفاق الحكومي والذي يشتمل: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، الإنفاق الاستثماري الحكومي، والإنفاق الجاري. ويحصل القطاع الحكومي على الموارد المالية اللازمة لتمويل إنفاقه عن طريق فرض الضرائب التي إن لم تكفي تلجأ الحكومة إلى القرض العام. ويمكن للحكومة أن تقوم بتقديم إعانات لقطاع الإنتاج لتشجيع الإنتاج والتأثير على جانب العرض الكلي، أو تقديم إعانات لقطاع العائلات لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي والتأثير على جانب الطلب الكلي.

رابعا: قطاع العالم الخارجي:

لا يوجد بلد في العالم يستطيع أن يغلق أبوابه ويكتفي بإنتاجه، بل إن كل اقتصاد له علاقات مع العالم الخارجي، فالعالم الخارجي هو الوحدات الاقتصادية الأجنبية (عائلات، مؤسسات، حكومات) والتي لها علاقة اقتصادية مع الوحدات المقيمة. وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي يرتبط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي من خلال الصادرات والواردات. ويتمثل إنفاق العالم الخارجي فيما يعرف بصافي الصادرات وهو "قيمة الصادرات مطروح منها قيمة الواردات"¹.

خامسا: حلقة التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي:

يتميز النظام الاقتصادي الحديث بالتشابك بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، ويتمثل هذا التشابك المتبادل في العلاقات التي تقوم داخل النظام الاقتصادي بين قطاعاته الأربعة، ونتيجة تفاعل هذه القطاعات مع بعضها البعض يتم تحديد النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهذا ما يؤدي إلى حدوث تدفقات حقيقية

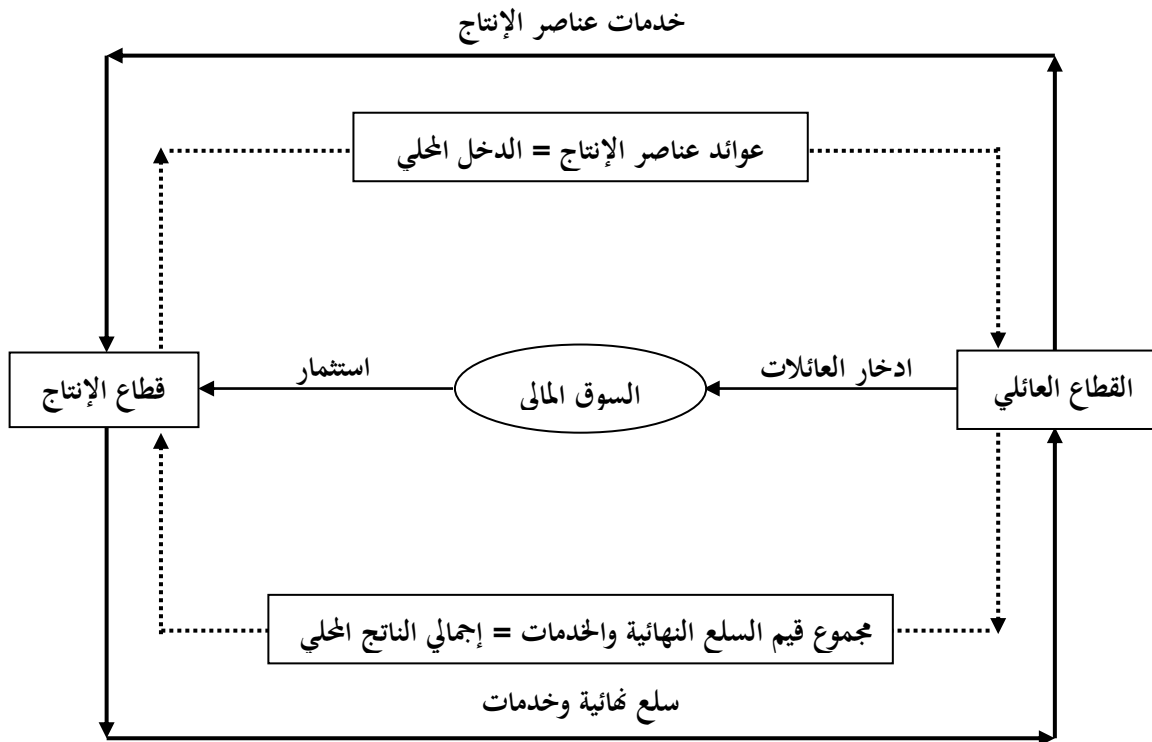
¹ - عبلة بخاري، محاضرات في مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

ونقدية بينها. ومن أجل التبسيط سنحاول التطرق إلى طبيعة هذه التدفقات في ظل ثلاثة نماذج اقتصادية كما يلي:

1. في حالة نموذج اقتصادي مكون من قطاعين: الاقتصاد بقطاعين هو أبسط اقتصاد ويعرف باقتصاد خاص مغلق (اقتصاد لا دور للحكومة فيه ولا يتعامل مع العالم الخارجي) مكون من قطاعين فقط هما: قطاع العائلات وقطاع المنتجين، ويكون التفاعل بين هذين القطاعين من خلال سوقين هما:

- سوق السلع والخدمات: الذي يشتري منه المستهلكون السلع والخدمات التي يبيعها قطاع الإنتاج.
 - سوق عوامل الإنتاج (الموارد): الذي يشتري منه قطاع الأعمال عوامل الإنتاج التي يبيعها القطاع العائلي.
- وتتشكل دائرتان اقتصاديتان، دائرة اقتصادية للمعاملات الحقيقية ودائرة اقتصادية للمعاملات النقدية. والشكل التالي يوضح التدفق الدائري للدخل والنتاج في هذا النموذج الاقتصادي، مع افتراض عدم وجود اهتلاكات وقطاع الإنتاج يوزع كل أرباحه وقطاع العائلات ينفق جزءا من عوائده على السلع النهائية والخدمات ويدخر الجزء المتبقي.

الشكل رقم 01: حلقة تدفق الدخل والنتاج في نموذج اقتصادي مكون من قطاعين.



المصدر: نُجْد صلاح، الاقتصاد الكلي محاضرات وتمرين محلولة، جامعة نُجْد بوضياف المسيلة، 2016، ص 14.

من الشكل نلاحظ أن هناك تدفقات نقدية وتدفقات حقيقية بين قطاع العائلات وقطاع الأعمال كما يلي:

- يوفر قطاع العائلات خدمات عناصر الإنتاج (عمل، رأس المال، تنظيم، والأرض) لقطاع الأعمال.
 - قطاع الأعمال سيدفع مقابل خدمات عناصر الإنتاج عوائد لقطاع العائلات، والمتمثلة في الأجر والربح والأرباح والفوائد، ومجموع هذه العوائد نطلق عليه الدخل الوطني.
 - قطاع الأعمال سيستخدم عناصر الإنتاج في إنتاج سلع نهائية وخدمات، منها السلع الاستهلاكية والتي توجه للعائلات والسلع الاستثمارية والتي توجه لقطاع الأعمال. قطاع العائلات سيطلب سلع نهائية وخدمات والتي يوفرها قطاع الأعمال.
 - قطاع العائلات سيدفع قيمة السلع النهائية والخدمات لقطاع الأعمال. ويطلق على قيمة إجمالي السلع والخدمات النهائية المنتجة "الناتج الإجمالي الوطني".
 - القطاع العائلي يدخر جزء من دخله ويوجهه نحو السوق المالي والتي من أهم وظائفها تمويل قطاع الأعمال بالقروض التي تستخدم في تمويل الاستثمار.
- ما يمكن استخلاصه هو أن الناتج الإجمالي من السلع والخدمات النهائية سيولد دخلا يتمثل في عوائد عوامل الإنتاج، وسيقوم القطاعين باستخدام هذا الدخل في الإنفاق على الناتج من السلع والخدمات وهكذا. بمعنى أن:

$$\text{الناتج الكلي} = \text{الدخل الكلي} = \text{الإنفاق الكلي}.$$

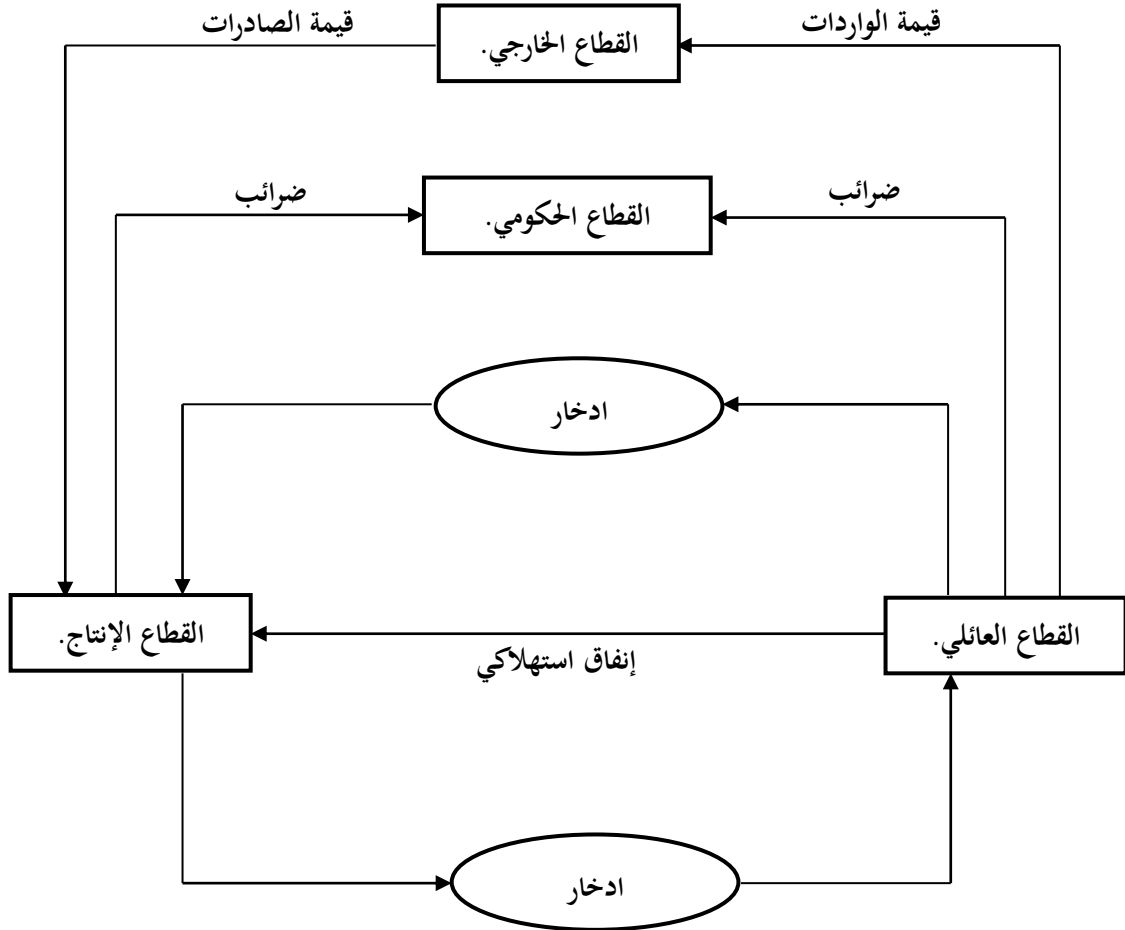
2. في حالة نموذج اقتصادي مكون من ثلاثة قطاعات: عند إضافة القطاع الحكومي للقطاعين السابقين، نكون أمام نموذج اقتصادي مكون من ثلاثة قطاعات وهو اقتصاد مغلق.

إن تدخل الدولة في التدفقات الاقتصادية يكون أساسا من خلال الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات من قطاع الأعمال، وعملية فرض الضرائب على قطاع العائلات وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى التحويلات الحكومية إلى قطاع العائلات وإعانات الإنتاج لقطاع الأعمال. إذن نشاط القطاع الحكومي سيؤثر على حلقة التدفق الدائري للدخل والناتج من خلال مختلف السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة¹.

¹ - محمد عبد المؤمن، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مطبوعة دروس، جامعة الوادي، 2008، ص 06.

3. في حالة نموذج اقتصادي مكون من أربعة قطاعات: يضم هذا النموذج بالإضافة إلى القطاعات الثلاثة السابقة (العائلات، الأعمال، الحكومة) قطاع العالم الخارجي، ويصبح الاقتصاد أكثر واقعية. وتظهر التدفقات الدائرية للدخل وفق الشكل التالي:

الشكل رقم 02: حلقة التدفق الدائري للدخل في نموذج اقتصادي مكون من أربعة قطاعات.



المصدر: نُجْدِ صِلَاح، الاقتصاد الكلي محاضرات وتمرين محلولة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

إن التدفقات الدائرية للدخل التي تحدث بين القطاعات الاقتصادية في هذا النموذج هي نفسها التي حدثت في النموذج السابق، ويضاف إليها التعامل مع العالم الخارجي من خلال التصدير له والاستيراد منه في إطار سياسة التجارة الخارجية التي تنظمها الحكومة. ويمكن تلخيص التدفق الدائري للدخل في حالة القطاعات الأربعة كالآتي:

- القطاع العائلي ينفق جزء من دخله الذي يحصل عليه من قطاع الأعمال على استهلاك السلع النهائية والخدمات، وهذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع الإنتاج.

-
- القطاع العائلي يدخر جزء من دخله ويوجهه نحو السوق المالي والتي من أهم وظائفها تمويل قطاع الأعمال بالقروض التي تستخدم في تمويل الاستثمار.
- يدفع القطاع العائلي وقطاع الأعمال صافي الضرائب للقطاع الحكومي، وهذا الأخير يستعملها في تمويل النفقات العامة.
- يدفع قطاع العائلات قيمة وارداته من السلع والخدمات غير المتوفرة محليا إلى قطاع العالم الخارجي، وفي المقابل يحصل قطاع الإنتاج على قيمة الصادرات من السلع والخدمات والتي يدفعها قطاع العالم الخارجي.
- وكحوصلة لكل هذه التدفقات الحقيقية والنقدية تظهر فكرة تدفق الدخل الذي مصدره الإنتاج من جهة، وتدفق الإنفاق من جهة أخرى، وفي الأخير فان هذه التدفقات ما هي إلا حصيلة للنشاط الاقتصادي للمجتمع. بالتالي فالقيام بعملية الإنتاج تولد دخلا وكل دخل يخلق إنفاقا على الإنتاج من سلع وخدمات وهكذا.

المحور الخامس

النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية: الانتاج، الاستثمار، التبادل،
الاستهلاك، توزيع الدخل، الادخار.

تمهيد:

علم الاقتصاد، كما ذكرنا سابقاً، يهتم باستغلال الموارد النادرة لإشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات المتعددة، ويترتب على ذلك ما يسمى بالنشاط الاقتصادي¹

إن النشاط الاقتصادي هو أي نشاط يبذله الفرد أو مجموعة من الأفراد، لإشباع حاجاتهم أو للحصول على السلع والخدمات والأموال، كما يعبر عن الأفعال والمبادرات التي يقوم بها الأفراد في المجال الاقتصادي والتي يترتب عليها الفعاليات الاقتصادية الآتية: الإنتاج، التبادل، التوزيع، الاستهلاك، الادخار، والاستثمار.

ويعتبر النشاط الاقتصادي الأساس الذي تقوم عليه النظم الاقتصادية، من خلال العديد من الأعوان والوحدات الاقتصادية التي تقوم بأنشطة الإنتاج والاستثمار والادخار، وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع والخدمات لإشباع الحاجات الفردية والجماعية للمجتمع. وسنحاول فيما يلي استعراض كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية كما يلي:

أولاً: الإنتاج (كنشاط اقتصادي).

يعد الإنتاج بشقيه المادي والخدمي، أساس ومحور النشاط الاقتصادي الإنساني الفردي والجماعي، كما يعتبر الإنتاج الاقتصادي الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤشر الذي يستخدم لقياس التقدم والرقي في المجتمعات.

1. مفهوم الإنتاج.

يعرف الإنتاج بأنه خلق منفعة جديدة أو إضافة منفعة لأية سلعة أو خدمة لتصبح قابلة لإشباع الحاجات المتعددة للأفراد، أي محاولة إيجاد استعمالات جديدة للسلع والخدمات لم تكن موجودة في السابق، لتصبح جاهزة للاستعمال في سبيل إشباع رغبات وحاجات المستهلكين. أي بواسطة العملية الإنتاجية يستطيع الفرد التغلب على ندرة الموارد الاقتصادية والعمل على خلق منفعة جديدة، تعمل على إشباع ما يطمح إليه أفراد المجتمع الواحد.²

ويعرفه بعض الاقتصاديين "الإنتاج"، أنه عملية مزج بين عوامل الإنتاج المختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية، من أجل تحقيق الثروة للمجتمع، بواسطة المنتجات المادية والخدمات المختلفة.³

¹ - كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، 2014، ص 37.

² - محمد الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ - العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، 2001، ص 35.

وهناك من الاقتصاديين من يعرف الإنتاج على أنه: مجموع السلع والخدمات التي نحصل عليها بتضافر عناصر الإنتاج المختلفة في مكان وزمان معينين.¹

كما يقصد بالإنتاج، عملية تحويل المدخلات (*Imputes*) إلى مخرجات (*Outputs*)، أي تحويل عوامل الإنتاج التي تشتري من قبل المؤسسة إلى منتجات تقوم المؤسسة ببيعها.²

ويرى الفكر الاقتصادي الحديث أن الإنتاج ليس خلق المادة وإنما هو خلق المنفعة، أو إضافة منفعة جديدة، بمعنى إيجاد استعمالات جديدة لم تكن معروفة من قبل. وبهذا فإن ما توصل إليه الاقتصاديون من خلال ما تم ذكره في التعريف السابق، يختلف تماما عما كان يعتقد الناس في السابق، حيث كان المتداول هو اعتبار أن الإنتاج عبارة عن خلق للمادة بمعنى الحصول على مادة جديدة من المورد الموجود أصلا. ويمكن أن نعدد من أشكال المنافع الاقتصادية ما يلي:

1.1. المنفعة الشكلية: وتتمثل هذه العملية في تحويل شكل المادة من شكل إلى آخر يمكن أن يستفيد منه المستهلك من خلال الحصول عليه (تغيير شكل المادة من شكل إلى شكل آخر أكثر منفعة)، كتحويل القطن إلى غزل، أو تحويل الغزل إلى أقمشة، أو تحويل الأقمشة إلى ملابس، فأى من هذه الأعمال تعتبر في حد ذاته نشاطا إنتاجيا، إذ أنه يضفي على السلعة (أو المادة) منفعة جديدة، ويجعلها أكثر قدرة على إشباع الحاجات البشرية.

2.1. المنفعة المكانية: وتتمثل هذه العملية في نقل السلع والمنتجات من أماكن تكون فيها منفعتها منخفضة إلى أماكن أخرى تكون فيها منفعتها مرتفعة، أي نقل السلع من الأماكن التي تكون فيها متوفرة نسبيا (أماكن إنتاجها مثلا) إلى الأماكن التي تكون فيها نادرة نسبيا، فنقل الخضروات والفاكهة من الريف إلى المدن، أو نقل خام الحديد إلى مصانع الحديد والصلب، أو نقل الرمال من الصحراء إلى مواقع البناء، كل هذه تعتبر أنشطة إنتاجية، حيث أنها تزيد من منفعة السلعة بوضعها في المكان المناسب الذي تكون فيه أكثر قدرة على إشباع الحاجات (أكثر منفعة).

3.1. المنفعة الزمانية: وتتمثل هذه العملية في نقل الإنتاج نقلا زمنيا، من وقت يتوافر فيه وتقل الحاجة إليه نسبيا، إلى وقت آخر يقل فيه الإنتاج وتزداد الحاجة إليه نسبيا، فالقيام بتخزين المنتجات في مواسم إنتاجها حيث تتوفر بشكل كبير، ثم القيام بتوزيعها أو بيعها في الأوقات التي تقل فيها تلك السلع، يعتبر نشاطا إنتاجيا.

¹ خبايا عبد الله، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد العام، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018-2019، ص 48.

² ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 193.

4.1 منفعة الملكية (المبادلة): وتتمثل في إتاحة الإنتاج للراغبين في الحصول عليه، بأسلوب يتناسب مع حاجتهم، فالتجار الذين يقومون بتجميع العديد من المنتجات، بأشكالها المختلفة، من مختلف المنتجين، لإتاحتها لآلاف المستهلكين، على اختلاف أذواقهم، لينتقوا منها ما يشاءون. هؤلاء التجار يقومون بنشاط إنتاجي لا يقل أهمية عن المصانع. بمعنى آخر، تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليه وهي الأسواق التي يتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين.

2. الإنتاج في الفكر الاقتصادي:

إن عملية الإنتاج هي عملية صراع بين الإنسان والطبيعة على مر العصور، والإنسان لا يعيش هذا الصراع بمفرده وإنما في جماعة، فعملية الإنتاج بالطبيعة هي عملية اجتماعية¹، تطورت مع تطور الفكر الاقتصادي. ويعتبر الطبيعيون من الرواد الأوائل، الذين اهتموا بمشكلة الإنتاج فصاغوا أول نظرية متكاملة، تقوم على النشاط الزراعي باعتباره النشاط الوحيد المنتج.

أما المدرسة التقليدية (الكلاسيكية)، فقد رأت في العمل الإنساني العنصر الإنتاجي الأصيل، واعتبرت الأنشطة جميعاً أنشطة إنتاجية، كما أسست النظام الإنتاجي على التخصص وتقسيم العمل.

وقد اهتم كارل ماركس بالإنتاج باعتباره يعكس طبيعة النظام الاقتصادي، فطريقة الإنتاج المادي هي التي تحدد نمط الحياة والتخصص وتقسيم العمل وتوزيع الدخل وتنظيم العلاقات الاجتماعية. ولكل مجتمع طريقة إنتاج خاصة به، تتفق مع مستوى نمو القوى الإنتاجية.

أما المدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية) فقد اعتبرت الإنتاج من قبيل خلق المنفعة، واتسع النشاط الإنتاجي عندها ليشمل الخدمات بجانب السلع المادية.

أما الفكر الاقتصادي الحديث، فقد أثرى جوزيف شومبيتر (اقتصادي ألماني) نظرية الإنتاج بفكرة التنظيم كأساس للأداء وزيادة معدلات الكفاءة الإنتاجية. فالمنظم، الفرد أو المشروع، (وهو الذي يقوم بالتجميع والتوفيق بين عناصر الإنتاج ثم تسويق الإنتاج بعد تمامه) يعتبر من قبيل عناصر الإنتاج. الأمر الذي يبرر حصوله على الربح كعائد. كذلك فقد ابرز شومبيتر فكرة المشروع كوحدة تنظيمية أساسية لإتمام الإنتاج. وهو ما يعتبر بلورة وبداية لنظرية المشروع الاقتصادي باعتباره الصورة التطبيقية لقوانين الإنتاج النظرية.

¹ _ محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي: الأساسيات، الطبعة الثالثة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 237.

3. أهمية الإنتاج:

- للإنتاج أهمية كبيرة في حياة الأفراد والمجتمعات والشركات، فهو يقوم بما يلي:
- العمل علي تلبية الحاجات: فأغلب حاجات الإنسان تحتاج إلى إنتاج مثل الحاجات الأساسية كالخبز والمسكن والملابس وحاجات الرفاهية كالسيارة .
 - العمل علي رفع مستوى الأفراد العاملين المادي والمعيشي وتطوير خبراتهم وتنمية مهاراتهم في مجال الإنتاج والصناعة.
 - العمل علي زيادة المردود المادي للشركات المنتجة وخبراتها في مجالات الإنتاج والتسويق والبيع وقدرتها على التطور .
 - العمل علي تحقيق الدعم والنمو الاقتصادي للبلد المنتج حيث يزيد من قدرة و إمكانية البلد المنتج على التطور والرفاهية و إشباع الاحتياجات المحلية دون الحاجة للاستيراد وحتى القدرة على التصدير.
 - تأمين فرص عمل جديدة.

4. عناصر الإنتاج:

يتطلب إنتاج السلع والخدمات تضافر مجموعة من العناصر يطلق عليها اصطلاحاً "عناصر أو عوامل الإنتاج". ويقصد بعناصر الإنتاج، الموارد الاقتصادية التي يستخدمها المجتمع لتحقيق ما يحتاج اليه من منتجات.

الواقع أن تحديد عوامل الإنتاج قد تطور مع التطور التاريخي للنظم الاقتصادية (انطلاقاً من النظام البدائي وصولاً الى الرأسمالية المعاصرة). من ناحية، ومع تطور الفكر الاقتصادي الذي صاحب ذلك من ناحية أخرى. وهكذا أصبح التقليد العلمي في الوقت الحاضر يجري في دراسته لعناصر الإنتاج على أساس تقسيمها إلى عناصر أربعة كما يلي:

1.4. عنصر العمل: يكتسب العمل أهمية خاصة بين عناصر الإنتاج الأخرى كونه لا يقتصر على أنه أحد هذه العناصر فقط، بل لأنه يشكل غاية النشاط الاقتصادي أيضاً. أي أنه وسيلة الإنتاج وهدفه في آن واحد معاً.¹

¹ _ محمد مروان السمان ، مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلّي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

2.4. عنصر الموارد الطبيعية (الأرض): يعتبر هذا العنصر من أقدم عناصر الإنتاج في تحقيق إشباع حاجات الافراد والمجتمعات. وما زال النظر قائماً إلى العمل والموارد الطبيعية على أنهما العاملان الأصليان أو الأوليان للإنتاج. كما تعتبر الأرض (الطبيعة) من العناصر التي نالت كثيراً من اهتمام الاقتصاديين الأوائل، نظراً لما لها من آثار هامة في حياة الشعوب وتكوين المجتمعات.

3.4. عنصر رأس المال: منذ الثورة الصناعية و إلى وقتنا الحاضر، أصبح رأس المال يلعب دوراً بالغ الأهمية في الإنتاج بصفة خاصة وفي تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية بصفة عامة. ومع ذلك، فإن هذا العنصر يعتبر من أكثر عناصر الإنتاج إثارة للجدل من حيث التعريف، وأكثرها تعدداً من حيث الأنواع والأشكال، وأبرزها تمييزاً بين التقدم والتخلف.

4.4 عنصر التنظيم: يعتبر عنصر التنظيم من العناصر البارزة في عملية الإنتاج، خاصة بعد تشعب العملية الإنتاجية وتطورها وظهور الحاجة الى وجود شخص طبيعي أو معنوي يقوم بتجميع عناصر الإنتاج ومزجها بالكميات والأنواع التي تتطلبها المنتجات، وسوف لن يقدم أي شخص على مثل هذا النشاط إلا إذا تحقق له فرقا بين تكلفة عناصر الإنتاج المستخدمة، والإيراد الكلي المتوقع من بيع هذه المنتجات. ويطلق الاقتصاديون على هذا الشخص صفة المنظم.

5. دالة الانتاج والإنتاجية:

عرفنا أن المفهوم الشائع للإنتاج ينصرف إلى خلق منفعة، وسواء تعلق الأمر بالتصنيع المادي للسلع أو بالخدمات، فإن الوسائل الرياضية الحديثة تساعد على إمكانية دراسة نشاط الإنتاج بأسلوب جديد يعتمد على فكرة تحليل الانشطة والبرامج الإنتاجية.

5.1. دالة الإنتاج:

تعبّر دالة الإنتاج عن العلاقة المبسطة التقنية التي تربط بين حجم الإنتاج الحقيقي وعوامل الإنتاج المستخدمة في تحقيق هذا الإنتاج¹، وعلى رأسها العنصرين الأساسيين: العمل ورأس المال، رغم اعتراف الاقتصاديين بمتغيرات عديدة أهمها حجم التكنولوجيا، الموارد، العادات،... الخ، والتي يستثنونها عن طريق العبارة «مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة»، وهكذا يمكن كتابة دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = f(L, K)$$

حيث Y : حجم الإنتاج الكلي.

¹ شريف بوقصبة و طارق قدوري، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2021، ص 37.

L: عنصر العمل.

K: عنصر رأس المال.

أي أن الكمية المنتجة (وهي متغير تابع) هي دالة للمقادير المستخدمة من العناصر الإنتاجية (وهي متغيرات مستقلة)، وينتج عن هذه الدالة نوعان من العلاقات:

أ. العلاقة التي تكون فيها كميات بعض عناصر الإنتاج ثابتة وبعضها الآخر متغيرة.

ب. العلاقة التي تكون فيها كل عناصر الإنتاج متغيرة.

5.2 الإنتاجية: قد يوجد تشابه بين كلمتي الإنتاج والإنتاجية، وقد يختلط الأمر عند بعض الأشخاص، ولكن في الحقيقة يوجد فارق كبير بين المصطلحين، حيث أن الناس يستخدمون نفس المصطلح لكنهم يقصدون أشياء مختلفة.

أ. تعريف الإنتاجية: الإنتاجية هي تلك العلاقة بين ما ينتج من سلع وخدمات وبين عناصر الإنتاج، فهي تعني الكفاءة والفعالية وتحليل المدخلات والمخرجات.

ويقول بعض الاقتصاديين أن الإنتاجية هي العلاقة النسبية بين الإنتاج الإجمالي المحقق في وقت محدد وعوامل إنتاج معينة. وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الإنتاجية بأنها مدى حسن استخدام المواد طبقاً لمقاييس معينة.

في ضوء هذه المفاهيم، يمكن أن نستخلص أن الإنتاجية قد يكون لها العديد من المدلولات والمؤشرات، سواء كانت إنتاجية كلية أو إنتاجية جزئية، باعتبار أن الإنتاجية هي علاقة نسبية تتضمن معالجة بيانات ومعلومات مختلفة وغير متجانسة. وتأخذ الإنتاجية في المفهوم التقليدي وفي أبسط أشكالها المعادلة الحسابية لنسبة المخرجات على المدخلات.

ب. قياس الإنتاجية: يمكن استخلاص مؤشرات النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال قياس مؤشرات ونسبة ارتفاع الإنتاجية، ولعل طرق القياس الأكثر شيوعاً هي:

- الإنتاجية = المخرجات / المدخلات (قياس الإنتاجية = قياس الإنتاج / قياس الموارد)

- الإنتاجية الجزئية = المخرجات / أحد عناصر المدخلات، فهي نسبة بين المخرجات وعنصر واحد من العناصر اللازمة للحصول على المخرجات، ومن هنا يمكن الحديث على الإنتاجية الجزئية لرأس المال أو للعمالة أو للمواد أو للمعدات والآلات... إلخ.

ومن مميزات استخدام الإنتاجية الجزئية، سهولة الفهم والقياس، فالحصول على بيانات دقيقة خاصة بأحد عناصر الإنتاج أسهل من الحصول على بيانات أيضا دقيقة لكافة عناصر الإنتاج. كما تعتبر وسيلة جيدة ومؤشر مهم للتشخيص وتقييم أداء الوحدات الإنتاجية، ونجاحها في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لإنتاج السلع والخدمات المطلوب توفيرها، وتكون المؤسسة أكثر نجاعة عندما تنتج كمية معينة بأقل عناصر إنتاج.

ثانيا: الاستثمار (كنشاط اقتصادي).

1. مفهوم الاستثمار:

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالاستثمار، فقد عرف على أنه " سلسلة من النفقات تليها سلسلة من الإيرادات وذلك في فترات زمنية متعاقبة، وهذا الاستثمار قد يكون مادي كالمباني والمعدات والآلات وغيرها، أو غير مادي كالنقود تحت الطلب كالأسهم والسندات

وتم تعريفه كذلك على أنه "الاستثمار هو تلك الأموال المخصصة لإنتاج الآلات والمعدات والمباني وما شابه ذلك والأموال المخصصة لزيادة المخزون.

كما عرف كذلك بأنه: " استعداد الشخص لتحمل درجة معقولة من عدم التأكد من النتائج أملا في الحصول على الربح الملائم كما يمثل الاستثمار من وجهة نظر أخرى" كل تضحية آنية بالأموال على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو تدفقات نقدية خلال فترة زمنية معينة، بحيث العائد الكلي أكبر من النفقات الأولية.

2. الاستثمار في الفكر الاقتصادي

إن النموذج النظري الكلاسيكي يقوم بتحديد وتحليل مفهوم الاستثمار من خلال إبراز العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، حيث نجد أن كلا من "آدم سميث" و"جون ستيوارت ميل" لا يميزان بينه وبين الادخار، ويعتبران أن الادخار يعادل الاستثمار في إطار مبدأ التشغيل الكامل للموارد وتحول الادخار طبيعيا إلى استثمار فالادخار بالنسبة للكلاسيك هو قرار بعدم استهلاك قسط من الدخل واستعماله في الاستثمار، أي في تكوين رؤوس الأموال وبالتالي فرؤوس الأموال المتراكمة أي المدخرة أصلا هي ما يطلق عليها بالتراكم والذي يعبر عنه الكلاسيك بالاستثمارات، وبناء عليه فحسبهم فإن زيادة التراكم الذي على أساسه يزداد الاستثمار الذي يسمح بتنمية الإنتاج يرتبط بمستوى الربح، فزيادة الأرباح تزداد إدخارات الرأسماليين التي سوف تستثمر فيما بعد.

أما الاستثمار في النظرية "الكينزية" يركز على سلوك المستثمرين أو على متخذي قرار الاستثمار، فعمليا تعتمد هذه القرارات بالمردود المنتظر لمختلف الآليات والمعدات موضوع الاستثمار، ولكن باعتبار أن هذا المردود لا يحصل عليه إلا خلال الزمن (فترة حياة وسائل الإنتاج موضوع الاستثمار)، فإن قرار الاستثمار المتخذ حاليا يتعلق بمدى تقديرات أو تصورات المستثمرين بما سيحصل في المستقبل، بالرغم من وجود عدة متغيرات موضوعية لاتخاذ قرار الاستثمار وأهميتها الكبيرة في ذلك (معدل الفائدة، مستوى الدخل وتوزيعه، مخزون رأس المال، تغيرات مستوى الطلب الكلي ..)، إلا أن "كينز" يفضل المتغيرات الذاتية أو السيكولوجية، كالتفاؤل أو التشاؤم بالنسبة للمستقبل وتصورات وتوقعات متخذي قرارات الاستثمار، وهذا من شأنه أن يجعل مستوى الإنفاق على السلع الاستثمارية متذبذبا بحيث يصعب ربطه بمتغيرات موضوعية، على الأقل في المدى القصير.¹

3. محددات الاستثمار:

لقد اختلف الاقتصاديون حول طبيعة محددات الاستثمار، حيث لم يكن هناك إجماع في الرأي بينهم بخصوصها، ولكن من الواضح أن لدافع الربح تأثير رئيسي على قرارات الاستثمار، فيمكن أن يؤثر إيجابيا بحيث يزيد الاستثمار، أو سلبيا بحيث يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، وبشكل عام يمكن أن نوجز ما أجمع الاقتصاديون على أنها محددات للاستثمار ضمن العوامل التالية:

1.3 العوامل المباشرة: تعد هذه العوامل مباشرة لمحددات الاستثمار نظرا لارتباطها بفعالية الاستثمار من حيث تأثيره على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بشكل مباشر، ومن جملة هذه العوامل ما يلي:

- **سعر الفائدة:** تعني ارتفاع معدلات الفائدة تخفيض القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يتم الحصول عليها في المستقبل، هذا ما يؤدي إلى تخفيض فرص الاستثمار، وبهذا تمثل المعدلات الحقيقية لأسعار الفائدة محددات أساسيا لقرارات الاستثمار، فلقد اعتبر "كينز" أن مستوى الاستثمار الكلي يتحدد بالتغيرات في سعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض حجم الاستثمار الكلي والعكس صحيح؛

- **الأرباح:** يعد الربح أحد المحددات الهامة للاستثمار، فهو يزيد من مقدرة المشروع على الاستثمار من حيث إمكانية استخدامه في تمويل الاستثمارات، فعلى المستوى الكلي اتخذ تحليل العلاقة بين الربح والاستثمار أشكالا مختلفة، فاعتبر البعض أن الاستثمار يتأثر طرديا بالربح مع مراعاة أن هذا الأخير هو أحد مكونات الدخل القومي، فإذا زاد الدخل القومي فهذا يؤدي إلى زيادة الربح، من هنا تظهر العلاقة المباشرة بين الاستثمار والدخل القومي، وافترض البعض الآخر أن تغيرات الربح على المستوى الكلي أكثر

¹ _ شطبيبي حنان، مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 79.

أهمية، بمعنى أن هناك علاقة دالية بين الاستثمار والأرباح، أي أن الاستثمار يتأثر بمستوى الأرباح، كما يمكن أن يكون الاستثمار سببا في ارتفاع مستوى الدخل - حسب نظرية مضاعف الاستثمار - والذي يكون بدوره سببا في ارتفاع مستوى الأرباح؛

- **معدل التغير في الدخل:** حسب نظرية المعجل، فإن الاستثمار لا يتأثر بمستوى الدخل بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل، ويعني أنه عندما يشير رقم إجمالي الناتج القومي المحلي إلى معدل نمو سريع، فإن ذلك يوضح اقتصادا توسعيا يخلق فرص استثمار متزايدة، ويعطي بالتالي فرصة لارتفاع حجم المبيعات، أي زيادة الطلب على سلع والخدمات الاستهلاكية، الأمر الذي يستدعي زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة في الطلب عليها، وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع والخدمات الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية - أي الإستثمار - ونستنتج في الأخير، أن ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار؛

- **رأس المال:** يتفق معظم الاقتصاديين على أنه لا يوجد استثمار إلا في حالة خلق أو تكوين رأس المال المادي، ولتكوين هذا الأخير فإنه يتطلب القيام بعملية الادخار، أي ما يفسر قدرة المجتمع على الإمتناع عن استهلاك جزء من الدخل وتوجيهه إلى الادخار، وهذا يكون في حالة أن هذا المجتمع لا يرتبط مع العالم الخارجي بعلاقات اقتصادية، أما في الحالة العكسية فإن مصدر تكوين رأس المال يكون عن طريق القروض، ومن هنا، فإن مجموع الاستثمارات سيكون أكبر من مجموع المدخرات وذلك بمقدار هذه القروض، وكما أن أي استثمار لابد وأن يترتب عليه إضافة حقيقية إلى رأس مال المجتمع؛

- **التكنولوجيا وزيادة النمو السكاني:** إن المعرفة التكنولوجية تقلل من تكاليف الاستثمار وبالتالي تحفيز الاستثمارات، فالدول الآن تتسابق على التطوير والتحديث واستخدام وسائل تكنولوجية متطورة لفنون الإنتاج، ومن المعروف أن ارتفاع المستوى التكنولوجي سيؤدي إلى زيادة الاستثمار، وزيادة الاستثمار في أي نشاط أو مجال يتوقف على الطلب الكلي، كما يمكن أن تؤدي زيادة نمو السكان واكتشاف مناطق جديدة أو موارد أولية جديدة إلى ظهور ما يعرف "بالاستثمار التلقائي" أو المستقل؛

- **الحوافز:** نعني بالحوافز التشجيع والتسهيلات المختلفة التي تقدمها الدول للمستثمرين، وتشمل هذه الحوافز تسهيلات للاقتراض بمعدلات فوائد قليلة وفترات استحقاق طويلة الأجل وتقديم دراسات جدوى للمشاريع الإنتاجية المختلفة بأسعار رمزية والقضاء على الروتين في إنجاز المعاملات الاستثمارية وتشجيع الكفاءات والقدرات وجذبهم للعمل داخل الدولة، هذه الحوافز جميعها ستؤدي إلى زيادة الاستثمار وانتقال منحنى الاستثمار إلى الأعلى؛

- **الطلب الكلي:** تؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات إلى زيادة حجم الاستثمارات وتشجيع المستثمرين وجذبهم لزيادة استثماراتهم. ويتوقف حجم زيادة الطلب الكلي على عدة عوامل من أهمها سعر السلعة المعقول، توافق السلعة لرغبات وأذواق المستهلكين والجودة وعدد المستهلكين... الخ؛

- **الاتجاه العام للأسعار:** تعتبر ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي، لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة. وبهذا، ينخفض الادخار ومن ثم الاستثمار وذلك لأن الاستهلاك يمتص الزيادة في الدخل.

2.3. العوامل غير المباشرة: وتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- **التوقعات:** تلعب التوقعات دورا هاما في الحالة الاقتصادية العامة، ونعني بالتوقعات الاتجاه السائد سواء كان تفاؤلا أو تشاؤم بشأن المستقبل الاقتصادي للمجتمع، فإذا عم التفاؤل بالمستقبل في المجتمع، فهذا يعطي دافعا قويا لأفراد المجتمع للعمل والاستثمار، ومن ثم ارتفاع الطلب على السلع والخدمات وبالتالي نمو اقتصاد هذا المجتمع، أما إذا عم التشاؤم فهذا ينعكس سلبا على اقتصاد المجتمع ونموه ومن هنا إذا أراد المستثمر التوسع في طاقته الإنتاجية، فإن نتائج استثماره لا يراها بسرعة، بل تتطلب عدة سنوات أي تظهر النتائج في المستقبل، فعامل التوقع إذا يلعب دورا فعالا خاصة حول الطلب في السوق على السلع والخدمات؛

- **الضرائب:** يمكن أن يترتب على إجراءات معينة لسياسات ضريبية ما تأثيرا كبيرا على الأرباح المحققة من المشروعات ومنه على حجم الاستثمارات، فقد تؤدي المعاملة الضريبية إلى تشجيع الاستثمارات أو إلى انخفاضها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكلفة رأس المال، فنجد كثيرا من الدول تلجأ إلى سياسة تشجيع الاستثمار بإصدار قوانين لذلك من خلال تسهيل الإجراءات وتخفيض الضرائب على الاستثمارات الجديدة، أو ربما الإعفاء منها نهائيا لمدة معينة، إلى جانب ذلك فإن زيادة الأعباء الضريبية على المشروع تؤدي إلى تقليل الحافز على الاستثمار؛

- **القروض:** عندما يتم الاتفاق على قرض معين فهذا يعني أنه سيتبعه دفع فوائد منتظمة دون أن ننسى أصل الدين إلى المقرضين، وهذا يؤدي إلى انخفاض الأرباح المتوقعة وبالتالي انخفاض الاستثمار، كما أن التوسع في القروض العامة يجعل الدولة ترفع من سعر الفائدة كوسيلة لجذب الأفراد للاكتتاب في سندات القروض العامة، فارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص لأن الأفراد المكتتبون في القروض العامة يسحبون أموالهم من الاستثمارات الخاصة؛

- السياسات الاقتصادية الكلية: يعتبر الاستثمار الكلي - من حيث الحجم أو من حيث معدل نموه - من أقل المتغيرات الاقتصادية استقراراً، لذلك كان من الضروري أن تتم متابعة هذا النشاط الاستثماري في حالة الاستثمار الكلي من خلال سياسات اقتصادية غير مباشرة كالسياسات النقدية والسياسات المالية أو من خلال سياسة استثمارية مباشرة كما هو الحال بالنسبة للاستثمار الكلي العام الذي تقوم به وحدات القطاع العام أو الوحدات الإدارية العامة.

4. أهمية الاستثمار: تكمن أهمية الاستثمار في:

- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع نصيب الفرد منه، ما ينتج عنه تحسين لمستوى المعيشة لأفراد المجتمع؛
- توفير مختلف السلع والخدمات لأفراد المجتمع؛
- رفع معدل العمالة من خلال خلق مناصب عمل جديدة،
- زيادة معدلات التراكم الرأسمالي للدولة؛
- فتح مجال التصدير وخلق أسواق دولية جديدة مما يسمح بالتوسع الاستثماري.

5. دالة الاستثمار:

1.5. دالة الاستثمار في الفكر الكلاسيكي:

في الفكر الكلاسيكي: إذا كان الادخار هو عرض للموارد النقدية وفي نفس الوقت طلب على الأصول ذات المردود، فإن الاستثمار ما هو إلا طلب على هذه الموارد النقدية وفي نفس الوقت عرض للأصول ذات المردود. يصدر هذا الطلب عن المؤسسات الاقتصادية لتمويل بعض أنشطتها، فتقوم بإصدار أسهم وسندات تضعها تحت تصرف المدخرين. ومنه فالاستثمار هو دالة في الربحية المتوقعة من المشروعات من جهة وفي سعر الفائدة من جهة أخرى.¹

وبما أن هذه الربحية تصطدم بقانون تناقص الغلة (كل ما زاد الاستثمار نقصت الغلة) وما دام سعر الفائدة يقيس تكلفة رأس المال المستخدم لتمويل الاستثمار، فهذا يعني أن المستثمرين لا يزيدون في استثماراتهم إلا إذا قبل المدخرون سعر فائدة أقل، فكل زيادة في سعر الفائدة تؤثر على المردودية المنتظرة من المشاريع الاستثمارية. ونستنتج مما سبق أن الاستثمار دالة متناقصة في معدل الفائدة كما يلي:

¹ بن الحاج جلول ياسين، مطبوعة الاقتصاد الكلي: دروس وتمارين، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2018، ص 64.

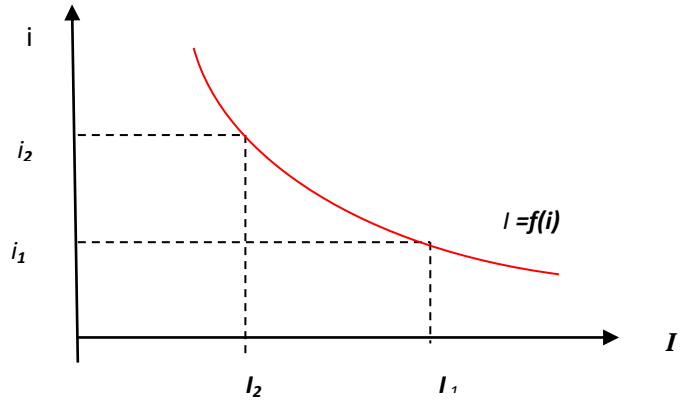
حيث $I = f(i)$ حجم الاستثمار، و i معدل الفائدة الحقيقي.

وإذا قبلنا بأنها دالة مستمرة في معدل الفائدة وقابلة للاشتقاق، يكون المشتق الأول (الاستثمار الحدي) سالب

$$I' = f(i)' = dI/di < 0$$

أما شكلها البياني يكون كما يلي:

الشكل رقم (01): منحنى دالة الطلب على الاستثمار حسب النموذج الكلاسيكي للتوازن.



المصدر: أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الاستثمار هو دالة متناقصة في معدل الفائدة الحقيقي، حيث يزداد الاستثمار كلما انخفض معدل الفائدة والعكس صحيح. وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديون يميزون بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، خاصة في فترات التضخم أو الكساد أي في فترات عدم استقرار الأسعار، إذ أن سعر الفائدة الاسمي هو ذلك المعدل الذي يدفعه المستثمرون عند اقتراض الأموال، بينما سعر الفائدة الحقيقي هو سعر الفائدة الاسمي مصحح من آثار التضخم.

2.5. دالة الاستثمار في الفكر الكينزي:

– الاستثمار كمتغير خارجي: افترض كينز في المرحلة الأول من دراسة نموذجه الاقتصادي، أن الاستثمار متغير خارجي، أي أن قيمته تحدد خارج النموذج وهو يساوي قيمة ثابتة عند كافية مستويات الدخل¹.

وعليه نأخذ دالة الاستثمار الصيغة الآتية:

$$I = I_0 \quad \text{حيث} \quad I_0 > 0$$

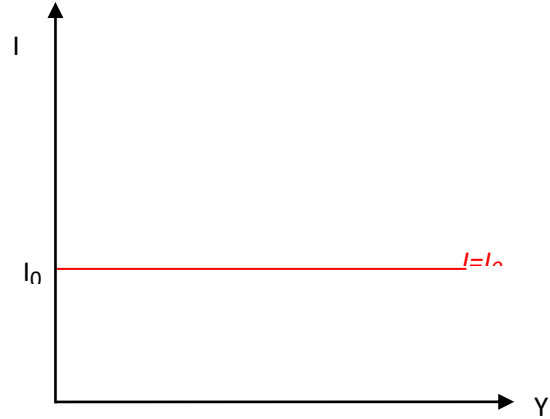
I : الاستثمار

¹ – محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 157.

I_0 : مستوى معني من الاستثمار

الشكل البياني لدالة الاستثمار:

الشكل رقم (02): منحنى دالة الاستثمار كمتغير خارجي



يمثل منحنى الاستثمار خط مستقيم أفقي ومعنى ذلك أن حجم الناتج الوطني لا يؤثر على الاستثمار بل هو كمية معينة ثابتة.

– الاستثمار كمتغير داخلي:

لقد افترضنا سابقا أن الاستثمار متغير خارجي، غير أن هذا الافتراض لا يمثل واقع العلاقات الدقيقة بين الاستثمار والدخل ، حيث أن الاستثمار مثل الاستهلاك يتناسب طرديا مع مستوى الدخل ويمكن تمثيل العلاقة بين الاستثمار والدخل الداخلي بالعلاقة التالية:

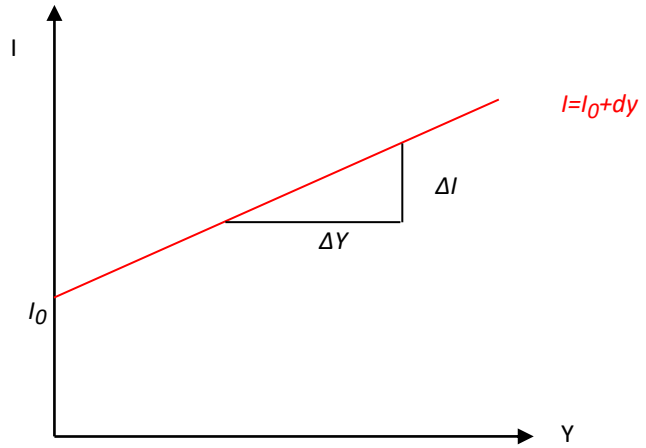
$$I = I_0 + dy \quad \text{حيث } 0 < d < 1$$

I_0 : هو الاستثمار التلقائي ورياضيا يمثل نقطة تقاطع منحنى دالة الاستثمار مع المحور العمودي (محور الاستثمار)

d : اقتصاديا هو التغير في الاستثمار الناتج عن التغير في الدخل بوحدة ، رياضيا هو ميل منحنى الاستثمار إذن d هو الميل الحدي للاستثمار

$$d = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

الشكل رقم (03): التمثيل البياني لدالة الاستثمار



ثالثاً: التبادل (كنشاط اقتصادي).

لقد بدأ الإنسان أول أشكال النشاط الاقتصادي في سعيه لإيجاد حل يعوض به ما يفقده من طاقة، وذلك بالبحث عن الأكل واللباس والمأوى، وانصب نشاطه على إنتاج ما يكفيه في صورته البدائية ضمن اقتصاد اللامبادلة.¹ ويمثل هذا النوع من الاقتصاد النمط الأول الذي عرفته البشرية، ولم يكن للتبادل دوراً في ذلك، حيث كان يتم إنتاج ما يلي حاجات الفرد والمجتمع المرتبط به، بمعنى الإنتاج من أجل الاستهلاك الذاتي، ويتم التوزيع تلقائياً حسب طبيعة التكوين العائلي والاجتماعي والوظيفي، ووفقاً للعادات والتقاليد السائدة لدى الجماعة.

بعد تطور الحياة الاجتماعية واندماج الفرد ضمن الجماعة، ونتيجة لتفاوت قدرات الافراد ضمن الجماعة الواحدة، بدأ الاتجاه نحو الاهتمام بإنتاج سلع دون غيرها، وهناك ظهرت الحاجة للتبادل. ويمكننا تصور نوعين من التبادل كما يلي: تبادل غير سوقي وتبادل سوقي.² ونعني بالأول توزيع الفائض المحقق بعيداً عن السوق، من خلال تعويض السوق بوجود سلطة يعترف بها المجتمع. وساد هذا النظام في المجتمعات القبلية.

أما النوع الثاني (التبادل السوقي) فظهر نتيجة الانتقال من نمط الإنتاج البدائي البسيط إلى نمط الإنتاج الموسع، وزيادة الحاجات غير المتناهية للفرد والمجتمع، وعليه ظهرت الحاجة إلى مبادلات لسلع ما مع مجموعات أخرى، وهذا النوع من التبادل، يمثل التبادل السوقي، ومن الناحية الفكرية يمثل نقيض فكرة اللاتبادل، وسنتناوله فيما يلي.

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 13.

² عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 12.

1. اقتصاد المبادلة (حالة المقايضة):

نعلم أن التخصص وتقسيم العمل يؤديان إلى زيادة الإنتاجية، المؤدية هي الأخرى لوجود فائض في الإنتاج وليكن (ΔA) ، وبالمقابل تحتاج هذه الجماعة أو القبيلة إلى سلع أخرى لا تتوفر عليها اطلاقاً أو تكون بوفرة محدودة، وهذه السلع منتجة من طرف جماعة أخرى ونرمز لكميتها الفائضة بـ (ΔB) ، ويتحقق اشباع الحاجات عن طريق مبادلة (ΔA) بـ (ΔB) ، ويعرف هذا النظام من التبادل بالمقايضة، ويطلق على الاقتصاد المرتبط به اسم "الاقتصاد الحقيقي" أي تبادل سلعة بسلعة أخرى.¹

1.1. تعريف المقايضة: المقايضة هي مبادلة سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد بحاجة إليها، دونما إدخال وسيط في العملية، وتعبّر عن أول نظم المبادلة في المجتمعات البشرية.² ولا شك أن عملية المقايضة بهذا الشكل هي الصورة الطبيعية والبسيطة للتبادل، وهي نافعة ومفيدة في المجتمعات البسيطة للتبادل.

2.1. شروط المقايضة: لإتمام عملية المقايضة بين سلعة وأخرى، لا بد من تحديد أهم الشروط لتهيئة الظروف المناسبة لإجراء عملية المبادلة، ويقسمها البعض إلى شروط أولية وشروط ضرورية، نوضحها كما يلي:

أ. الشروط الأولية: تتضمن العناصر التالية:

- وجود ناتج في شكل سلعة وخدمة.
- تحقق فائض في الناتج.
- وجود رغبة لصاحب الفائض في التنازل عنه، لقاء حصوله على سلع وخدمات منتجة من طرف الآخرين

ب. الشروط الضرورية: تتمثل فيما يلي:

- توافق الرغبات، وهو شرط ضروري لتحقيق المبادلة على أساس المقايضة.
- وجود زمان ومكان لوقوع العملية.
- وجود مقياس لقياس السلعة.
- معدل المبادلة: هي النسب التي بمقتضاها يتم تبادل سلعة بأخرى.
- ضرورة قابلية السلع موضع التبادل للتجزئة دون أن تتغير طبيعتها.

¹ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، المرجع السابق، ص 13.

² صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص 14.

3.1. صعوبات المقايضة: سايرت المقايضة المجتمع والندرة والتطور المعرفي والتكنولوجي، وظهرت منتجات عديدة، ارتبط انتاجها بالتخصص والتقسيم الاجتماعي للعمل، فتم التخلي عنها لأنها أعاقت التقدم، وأهم عيوبها:¹

- عدم التوافق المزدوج للطلبات.
- صعوبة الوزن وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة، مثل الثور أو الجمل.
- صعوبة التخزين
- صعوبة استبدال سلع كبيرة الحجم بأخرى صغيرة.
- عدم قابليتها كوسيلة للمدفوعات الآجلة، أي أن قيمتها تتجسد في السلعة، وهذه قد لا تحقق شروط التخزين والقابلية للتقسيم.
- عدم التمييز بين عملية الشراء وعملية البيع في المقايضة.²

2. اقتصاد التبادل النقدي (الاقتصاد النقدي):

تعتبر المقايضة مرحلة تاريخية عرفتتها المجتمعات البشرية في العصور الأولى من التاريخ، حيث كان التبادل قليلاً ويتم في حالات استثنائية، واعتبرت آنذاك المقايضة خطوة للأمام، ونظراً للسلبيات المذكورة سابقاً حول نظام المقايضة، أصبح هذا الأخير يشكل قيلاً على المبادلات ذاتها. وبالتالي ظهرت النقود وتم استعمالها في التبادل، وتعتبر أبرز معالم الذكاء الإنساني لذلك الوقت.³

نصل إلى أن اقتصاد التبادل النقدي ظهر لتجاوز سلبيات نظام المقايضة، ويستخدم النقود في مختلف نشاطاته، وارتبط تواجده بظهور النقود المعدنية وامتد بعد ذلك. ويتميز بالانتقال من مرحلة الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد النقدي.

لمحة تاريخية عن نشأة النقود: تعتبر النقود بشكلها الحالي حديثة النشأة نسبياً، ولم تظهر فجأة، بل توصلت إليها البشرية نتيجة تطور بطيء وطويل. وهي أهم المحددات الاقتصادية، وعنصر من عناصر النشاط الاقتصادي، كما تعتبر ظاهرة اجتماعية اقتصادية مركبة، تنطوي على أبعاد مختلفة، تستدعي تحليلاً لها من خلال الزمن. وانطلاقاً من هذا المفهوم المتعلق بنشأة النقود، فإننا نلاحظ تطبيق قوانين التطور الجدلي (الديالكتيكي) المتضمن الفكرة ونقيضها، وان كل فكرة تحمل في ثناياها عوامل فشلها، وبالتالي ظهور فكرة

¹ صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، المرجع السابق، ص 16.

² عبد الله الطاهر وموفق علي خليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004، ص 14.

³ محمد دويدار وأسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 39.

ثالثة تجمع بين الحدث ونقيضه، وواقع هذا موجود في تطور النقود، من خلال تطور العلاقات الاقتصادية من مرحلة الانتاج الى مرحلة الاستهلاك، حيث بدأ الانتاج موجها للاستهلاك الذاتي. وبعد التخصص وظهور الفائض نشأ التناقض والحاجة إلى شيء وسيط للمبادلة وبالتالي العلاقة: سلعة - وسيط - سلعة.

حيث كان الوسيط في البداية أي شيء يتفق عليه، ولأسباب تتعلق بصعوبة التخزين والأمن والنقل وغيرها، تم الاهتمام للنقود. ولقد عرف الإنسان النقود منذ القديم، واستعملها لتحقيق حاجياته، وأخذت أهميتها تتغير وتتطور من عصر إلى آخر، وارتبط ذلك بتطور الحياة البشرية. فالنقود ظاهرة اجتماعية اقتصادية، تمثل ابتكاراً أملتته ضرورة حل مشكل التبادل في اقتصاد بدأ يتخصص في إنتاج سلعة دون أخرى، أو بأنه أنتج سلعة فائضة.

ارتبطت نشأة النقود وقبول تعامل البشرية بها بتطور الحاجات الإنسانية وتوسع الرغبات وتناميها، بعد أن عجزت المقايضة عن تسهيل هذه الحاجات وتعذر إشباعها بسهولة ويسر، لذلك ارتبط تطور شكل النقود ونوعها بتطور الحاجات الإنسانية.

إن عيوب المقايضة وصعوباتها أصبحت أكثر حدة ووضوحاً بمرور الزمن الذي شهد تطور الحياة الاقتصادية وزيادة حجم التخصص وتقسيم العمل فيما بين الأفراد والجماعات، لهذا كان لا بد من إيجاد وسيلة أو أداة يمكن عن طريقها تلافي عيوب المقايضة، وتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات، فكانت هذه الوسيلة أو الأداة هي التي اعتمدها الأفراد والجماعات وسيطاً للمبادلة.

هذا الوسيط لاقي قبولاً عاماً من الجميع وهم يتعاملون به كبديل عن مقايضة سلعة بأخرى بصورة مباشرة وبدون وسيط بينها، كما أن النقود وفرت وسيلة مناسبة لاختزان القيم بعد أن كان الأفراد يحتفظون بالقوة الشرائية للسلعة عن طريق اختزانها وحفظها لفترة زمنية معينة فضلاً عن استخدام النقود كوسيلة للدفع المؤجل وأداة للإدخار، بعد أن كانت طريقة تسديد الديون تتم بواسطة السلع العينية في ظل المقايضة، كما وفرت النقود إمكانية توافق رغبات البائعين مع المشترين بعد أن كانت هناك صعوبة في تطبيق رغبات الأطراف المتبادلة في السوق في ظل المقايضة التي لا تتوفر في ظلها وجود معيار مشترك أو مقياس موحد تنسب له قيم السلع المختلفة، فكانت النقود مقياساً مشتركاً لقيم السلع المختلفة.

إن النقود اتخذت أشكالاً عدة كان أولها (سلعياً) تمثل في قبول الأفراد لسلعة معينة كبديل عن تنازلهم عما بحوزتهم من سلع أخرى. وقد اختلفت نوعية السلعة المستخدمة لهذا الغرض (وسيطاً للتبادل) باختلاف المجتمعات وتعاقب المراحل التاريخية التي مرت بها البشرية إلى أن اتخذت النقود شكلها الحالي المعروف بالنقود الورقية أو الائتمانية

رابعاً: الاستهلاك

لقد عرف مفهوم الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد، وأبرز من وظف هذا المصطلح في نظريته هو الاقتصادي الإنجليزي "كينز"، الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929 في كتابه المشهور "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود"، حيث حلّل "كينز" العلاقة بين إجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في إطار خطته الرامية إلى تشغيل اليد العاملة بفضل إنعاش الاستثمار، وقد اتبع الاقتصاديون نهجه في دراساتهم من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى.

01. مفهوم الاستهلاك:

إن وضع تعريف محدد لمفهوم الاستهلاك نظرياً يعتبر من الأمر الصعب، نتيجة تعدد العناصر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية المتدخلة في تحديده، فقد عرف على أنه "استخدام السلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات المتعلقة بالأفراد، فهو الاستخدام النهائي للسلع والخدمات، ويقصد به كذلك "حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من أجل استخدامها نهائياً، ومن الواضح أن السلع غير المعمرة تستهلك استهلاكاً مباشراً، أما السلع المعمرة فيمكن الاستفادة منها في استعمالاتها المعتادة لفترة زمنية طويلة نسبياً ويقصد بالاستهلاك كذلك ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية، التي تشبع الحاجة و تحقق المنفعة، ويشكل الإنفاق الاستهلاكي الجزء الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي، فهو يستحوذ على ما يزيد على 75% من الناتج القومي لمختلف الدول. يُعرّف الاستهلاك على أنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه على السلع والخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة، ويتوقف الإنفاق الاستهلاكي لأي فرد على عدد من العوامل أهمها:

- مستوى الدخل الموجود مع الفرد؛

- الميل الحدي للاستهلاك؛

- أسعار السلع ومرونتها.

هناك حالات تسمى الرواج والكساد تؤثر تأثيراً إيجابياً وسلبياً على الإنفاق الاستهلاكي، ففي أثناء الرواج يزدهر الاقتصاد، حيث تتوفر فرص العمل، يزداد حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وينمو تبعاً لذلك الحجم الحقيقي للإنتاج الوطني.

أما في فترات الكساد، فيتباطأ معدل نمو كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وتندم الفرص الجديدة للعمل وتزداد نسبة البطالة، تتولد الأزمات المالية وتفقد البنوك قدرتها على أداء دورها بنجاح، تخفيض مستويات الإنتاج الوطني الحقيقي عن المستويات الممكنة تحقيقها.

كما يعرف على أنه إنفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة، كاستهلاك المواد الغذائية مثلا.

2. العوامل المؤثرة في الاستهلاك حسب "كينز"

يرى "كينز" أنّ هنالك عوامل رئيسية تؤدي إلى ميل الأفراد إلى الإفلاع عن الأنفاق من دخولهم لقد صنف هذه العوامل العوامل إلى:

- 1.2. **العوامل الذاتية:** وهي تمثل وجهة نظر شخصية بحتة نحو الاستهلاك تؤدي إلى ميل الأفراد لأقل مستوى من الإنفاق، وقد تم تحديد أهم هذه العوامل في:
 - تكوين الاحتياطي الطارئ وغير المتوقع؛
 - إيجاد ظروف أمثل في المستقبل، وذلك عند بلوغ الفرد سن معينة أو من أجل تعليم أفراد أسرته وما شابه ذلك؛
 - التمتع باستهلاك حقيقي أكبر في المستقبل والرغبة في العيش في مستوى أفضل؛
 - الادخار لتحقيق غايات المضاربة والمتاجرة؛
 - تكوين ثروة لمن بعده؛
 - الاستجابة لمجرد عاطفة البخل أو الشعور باستثمار لا مبرر له إزاء كل إنفاق.

2.2. **العوامل الموضوعية:** وتمثل الحقائق الموضوعية عن المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، والتي تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى اليسار فينتج عن ذلك زيادة في الاستهلاك، أو انتقالها إلى اليمين فيؤدي ذلك إلى انخفاض الاستهلاك، وأهم هذه العوامل ما يلي:

- **الثروة:** تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأموال المالية والعقارية، فعند زيادة الثروة نجد أن الإستهلاك يزيد حتى وإن لم يتغير الدخل، أي أن الفرد سينفق أكثر من السابق وهذا بدوره يؤدي إلى انتقال منحني الإستهلاك والعكس صحيح في حالة انخفاض الثروة؛
- **الدخل:** إذ يلعب الدخل دورا مهما في تحديد استهلاك الأفراد، فزيادته يزداد الاستهلاك والعكس صحيح، فأصحاب الدخل الضعيف والمتوسطة يمضون وقتا أكبرا في عناصر الاستهلاك الشخصية في المنازل والملابس والتعليم، بينما الأكثر دخلا فينفقون على السيارات والديكورات والترفيه؛
- **مستوى الأسعار:** تتأثر القيمة الحقيقية للأصول السائلة بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، وهذا الأثر ما يطلق عليه اثر "بيجو"، فاتجاه الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة أي القوة الشرائية للثروة، وسيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدخل الذي يخصص للاستهلاك؛
- **معدل الفائدة:** تعتبر أسعار الفائدة عوائد وحواجز الإدخار، فعند زيادة أسعار الفائدة تزداد الفرص الضائعة على الإستهلاك وهذا يؤدي إلى زيادة مستوى الإدخار، أي أنفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات، وبالتالي فإن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي إلى انتقال منحني الإستهلاك إلى الأسفل بمعنى أنه عند نفس مستوى الدخل السابق

تنخفض الكميات الاستهلاكية وعندما تنخفض أسعار الفائدة سيؤدي ذلك إلى إنتقال منحني الإستهلاك إلى أعلى أي تزيد الكميات الاستهلاكية.

- **الضرائب:** يتأثر الدخل الممكن التصرف فيه للأفراد بمستوى الضرائب الشخصية ذلك أن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين مما يجعلهم يخفضون إستهلاكهم ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة إستهلاكهم الجاري؛

- **السياسة المالية:** يقصد بالسياسة المالية تلك الإجراءات التي تتبعها الدولة للتأثير على الاقتصاد وسرعة تداولها، فيفترض "كينز" أن السياسة المالية من جانب الحكومة تؤدي إلى توزيع الدخل مما يؤثر على الإستهلاك، فإن سياسة الدين العام تؤثر على الإستهلاك من خلال تأثيرها على الدخل الحقيقي والدخل النقدي؛

- **التوقعات:** تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة والأسعار والثروة على معدلات الإستهلاك، فإذا توقع الفرد زيادة في دخله فانه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات على اعتبار ما سيحصل عليه في المستقبل، ورغم أن الدخل الحالي لم يتغير بعد، إلا أن سلوك المستهلك قد تغير وانعكس على سلوكه الترفي، وهذا يعني أن منحني الإستهلاك قد انتقل إلى الأعلى، وبشكل عام كلما كانت التوقعات متفائلة حول الدخل والثروة كلما ازداد الإستهلاك عند الأفراد، والعكس صحيح فالتوقعات المتشائمة تدعو إلى تقليل الإستهلاك والميل أكثر نحو الادخار؛

- **العادات والتقاليد:** يتعلق هذا العامل بخصائص كل شعب من الشعوب، عاداته وتقاليده وطقوسه الدينية والوطنية فهناك شعوب تكثر من أكل اللحوم والأسماك مثلا، وهناك شعوب أخرى تتغذى على المنتجات النباتية في الدرجة الأولى، وأخرى تنفق نسبة كبيرة من الدخل على تدفئة المنازل بسبب الطقس البارد.. الخ، ومن المعتقد أن هذه العادات الاستهلاكية لدى كل شعب من الشعوب مستقرة إلى درجة كبير ولا تتغير مع الزمن إلا تغييرا طفيفا، لذلك فالعادات الاستهلاكية المتباينة تجعل الميل إلى الإستهلاك مختلفا من مجتمع إلى آخر، وتجعل التركيبة السلعية للإستهلاك مختلفة أيضا من مجتمع إلى آخر.

03. أنواع الإستهلاك: يصنف الإستهلاك إلى الأنواع التالية:

- **الإستهلاك العام والإستهلاك الخاص:** فالإستهلاك العام هو الذي تنفقه الدولة، أو أحد مؤسساتها لتحقيق إشباع الحاجات العامة للمجتمع، أما الإستهلاك الخاص هو الذي ينفقه الأشخاص على السلع والخدمات بهدف إشباع ما يحتاجونه من حاجات شخصية.

- **الإستهلاك النهائي والإستهلاك الوسيط:** الإستهلاك النهائي عبارة عن استعمال أو استخدام للسلع والخدمات بشكل نهائي مثل الألبسة فهي تستخدم بشكل نهائي. أما الإستهلاك الوسيط فهو عبارة عن إستهلاك لأشياء بشكل متكرر بغرض إنتاج سلع وخدمات تحقق الإشباع النهائي للمستهلك مثل: القماش يستخدم في صنع الألبسة بعد تحويل الصوف إلى قماش.

4. دالة الاستهلاك الكلية:

1.4. دالة الاستهلاك الكلية عند الكلاسيك: حسب التصور الكلاسيكي، يقوم الأفراد بتحديد الادخار وفق معدل الفائدة الحقيقي السائد في السوق، ثم يستهلكون ما تبقى من دخلهم، أي أن الادخار يسبق الاستهلاك

$$Y^S = S + C$$

حسب الكلاسيكي:

$$C = Y - S$$

- تعريف الاستهلاك عند الكلاسيك:

2.4. دالة الاستهلاك الكلية في الفكر الكينزي: حسب كينز هناك عدة عوامل تؤثر على الاستهلاك منها: الدخل الوطني، معدلات الفائدة، مستوى الأسعار، حجم السكان، معدلات الضرائب، ... إلخ إلا أن الدخل الكلي يعتبر المحدد الأساسي للاستهلاك، أي أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل.

$$C = f(y)$$

نكتب إذن:

حيث أن C : الاستهلاك الكلي (الوطني)

Y : الدخل الوطني.

ويمكن تمثيل العلاقة بين الاستهلاك والدخل بصورة ادق بمعادلة من الدرجة الأولى في المدى القصير (معادلة خط مستقيم)

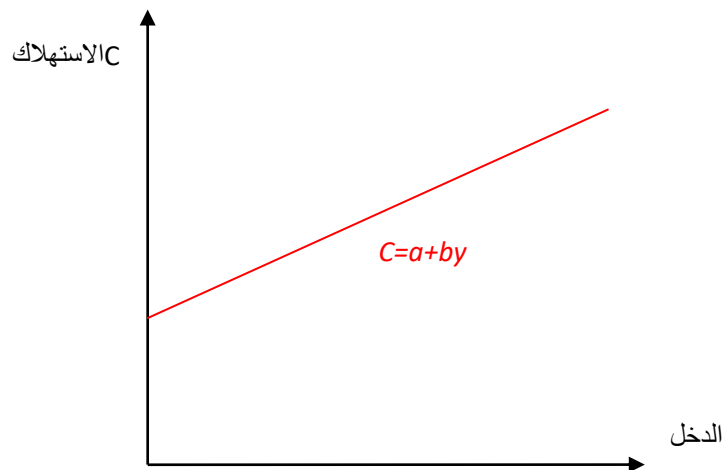
$$C = a + by$$

$$0 < b < 1$$

$$a > 0$$

حيث:

الشكل رقم (01): التمثيل البياني لدالة الاستهلاك.



حيث:

a : رياضياً تمثل نقطة تقاطع دالة الاستهلاك (C) مع المحور العمودي (محو الاستهلاك)

a : اقتصاديا تمثل الاستهلاك التلقائي، أو المستقل عن الدخل، ويعبر عن الحد الأدنى للاستهلاك الذي لا يمكن التنازل عنه وبعبارة أخرى a تمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل يساوي صفر. أما تمويله فيتم عن طريق السحب من الادخار أو عن طريق الاستدانة (موجود في المدى القصير لأنه لا يمكن الاعتماد على الاستدانة أو الادخار في المدى الطويل).

b : تمثل رياضيا ميل الخط المستقيم (ميل دالة الاستهلاك) وباعتبار الدالة خطية فهو ثابت (في المدى القصير) (المشتق = 0).

b : تمثل اقتصاديا التغير في الاستهلاك الناجم عن التغير في الدخل الوطني بوحدة نقدية واحدة.

$0 < b < 1$ لأن المتغير الذي يحدث في الاستهلاك أقل من تغير الدخل الذي تسبب فيه $\Delta C < \Delta Y$

حسب قانون كينز السيكلولوجي: الأفراد يقومون بزيادة استهلاكهم عندما يزيد دخله، ولكن بمقدار أقل من المقدار الذي زاد به الدخل.

1.3. الميل الحدي للاستهلاك: (MPC) (Propension Marginale a Consommer):

هو ميل الأفراد إلى إنفاق جزء من دخله على السلع والخدمات النهائية ويعرف علميا بأنه التغير في الاستهلاك الناتج عنه التغير في الدخل (رمز التغير هو Δ).

كما يمكن القول أنه السلوك الذي يستجيب به المستهلكون لأي تغير محدد في الدخل¹.

الميل للاستهلاك	=	الحدي الاستهلاك في التغير
		الدخل في التغير

حيث: ΔC : التغير في الاستهلاك الناجم عن التغير في Y

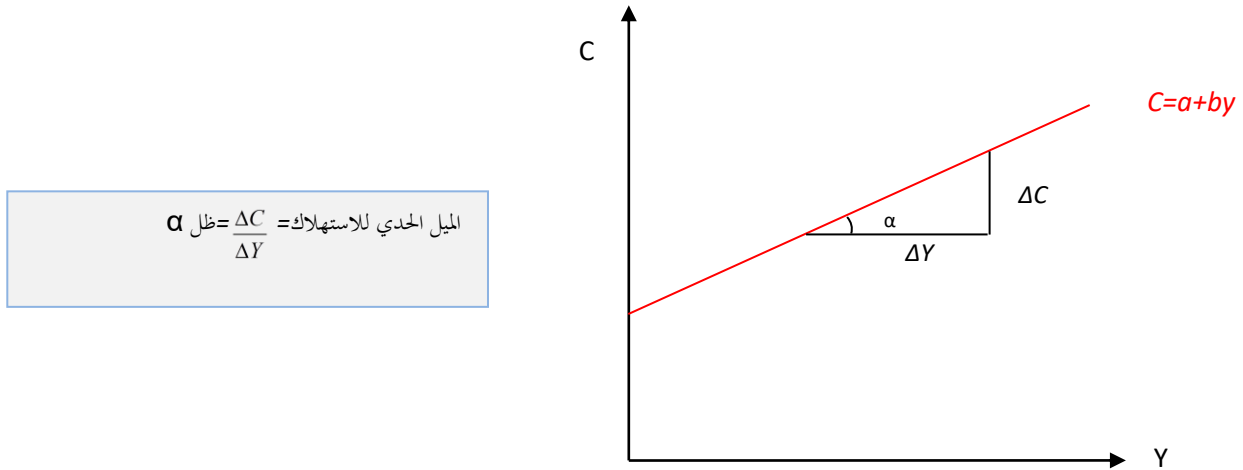
ΔY : التغير في الدخل

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

وبافتراض دالة الاستهلاك هي دالة مستمر وقابلة للإشتقاق والتفاضل، فإنه يمكن أن نعبر عن الميل الحدي للاستهلاك بمشتق الدالة (C) بالنسبة للدخل Y ($MPC=b$)

الشكل رقم (02): منحني دالة الاستهلاك

¹ - P.A. Samuelson: **Economics**, 9th ed. New York: Mc Graw-Hill 1973. CH.11



$$\alpha = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \text{الميل الحدي للاستهلاك}$$

ميل الخط المستقيم هو عبارة عن نسبة التغير العمودي إلى التغير الأفقي

$$\text{ميل الخط المستقيم} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \text{ميل دالة الاستهلاك.}$$

بما أن ميل الخط المستقيم دائما ثابت، فإن الميل الحدي للاستهلاك (b) سيكون دائما ثابت في كافة نقاط الخط المستقيم أي في كافة مستويات الدخل.

- استخراج الميل الحدي للاستهلاك رياضيا: (جبريا)

$$(1) \quad C = a + by \quad \text{معادلة الاستهلاك:}$$

إذا افترضنا أن الدخل ارتفع من Y إلى $Y + \Delta Y$ وبالتالي ارتفاع للاستهلاك من C إلى $C + \Delta C$ فإن المعادلة (1) تصبح:

$$C + \Delta C = a + b(y + \Delta y)$$

$$C + \Delta C = a + by + b\Delta y$$

$$C + \Delta C = C + b\Delta y$$

$$\Delta C = b\Delta y$$

$$\Rightarrow b = \frac{\Delta C}{\Delta y}$$

2.3. الميل المتوسط للاستهلاك (APC) ($Propension Moyen \grave{a} Consommer$):

هو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل المنفق على الاستهلاك، أو هو الجزء المستهلك من الدخل منسوب إلى الدخل نفسه أي نسبة الاستهلاك إلى الدخل

$$\frac{\text{الاستهلاك}}{\text{الدخل}} = \text{الميل المتوسط للاستهلاك}$$

$$APC = \frac{C}{y}$$

حيث:

C : الاستهلاك

y : الدخل

3.3- العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك:

ليكن لدينا دالة الاستهلاك:

$$C = a + by$$

نقسم طرفي المعادلة على y

$$\frac{C}{y} = \frac{a + by}{y}$$

$$APC = \frac{a}{y} + b$$

$$APC = \frac{a}{y} + MPC \quad (1)$$

بما أن MPC هو مقدار ثابت وموجب و $\frac{a}{y}$ مقدار موجب فإن: $APC > MPC$

كما نستنتج من المعادلة (1) أن APC ينخفض مع ارتفاع الدخل والعكس صحيح¹

خامسا: الادخار

يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الإستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع والخدمات الاستهلاكية، لذي يطلق بعضهم على الادخار لفظ الفائض،

1. مفهوم الادخار:

لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن الادخار، فلم يجمع المتخصصون حول تعريف واحد، حيث عرف الادخار بأنه "الاحتفاظ بجزء مما يحوزه الإنسان احتياطا للظروف المستقبلية، وحتى يوفر لنفسه ما هو بحاجة إليه من الاستقرار والأمن في يومه وغده وكما اعتبر الادخار بأنه "تلك الحصة من الدخل التي لا توجه للاستهلاك، وكما يقصد بالادخار بأنه: " الجزء من الدخل الجاري الغير موجه مباشرة للاستهلاك الجاري خلال فترة معينة".

¹ - محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 157.

2- أنواع الادخار: هناك العديد من الأنواع تبعا لمجموعة من المعايير، فحسب طبيعة التكوين نجد الادخار الإجمالي والادخار الاختياري، وحسب الحدود الجغرافية نجد الادخار المحلي والادخار الوطني، وحسب طبيعة المدخر نجد ادخار الدولة وادخار المؤسسات وادخار العائلات، وستعرض إليها تبعا بإيجاز فيما يأتي:

1.2. الادخار الاختياري والادخار الإجمالي: إن الادخار الاختياري هو ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته في الادخار، دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه أو يلزمه به، أما الادخار الإجمالي هو الادخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح الأفراد، ويتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، فهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة.

2.2. الادخار المحلي والادخار الوطني: الإيداع المحلي هو مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها، أما الادخار الوطني فهو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالإضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية.

3.2. ادخار العائلات وادخار المؤسسات وادخار الدولة: يتمثل ادخار العائلات في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ويوجه الفائض للادخار، بأن يوضع في صناديق التوفير، أو بواليص التأمين، أو الودائع الآجلة، أو شراء أوراق مالية، أو الاكتتاب في أسهم الشركات، أما ادخار المؤسسات فيمثل يمثل ادخار المؤسسات (قطاع الأعمال الخاص والعمومي) في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها في زيادة استثمارها، في حين ادخار الدولة على اعتبار أن الحكومات تعمل دائما على تنمية مواردها وتخفيض نفقاتها من أجل تمويل استثماراتها أي تكوين رأس مال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة ونقصد بالعجز زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات، هذا الفائض هو ما يعبر عنه بالادخار الحكومي. ويتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية وتمثل أهم الإيرادات الحكومية في حصيلة الضرائب التي تمثل اقتطاعا نهائيا من دخول الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة.

3. العوامل المؤثرة في الادخار: إن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها العوامل المؤثرة على الادخار لأن أي عامل يزيد من استهلاك ما شأنه أن يقلل من الادخار، أي العوامل التي تزيد الاستهلاك تقلل من المدخرات والعوامل التي تقلل من الاستهلاك تزيد من الادخار. فهناك عدة عوامل ذاتية ترتبط بالمتغيرات النفسية والتي تؤثر في سلوك الأفراد كما ترتبط بالتوقعات المستقبلية للحياة الاقتصادية وما تتطلبه هذه التوقعات من ضمان اجتماعي أو الإتجاه نحو الادخار، وبصورة عامة فإن هذه العوامل تحدد سلوك الأفراد سواء الاستهلاكي أم ادخاري، أما العوامل الموضوعية فهي تتحدد هذه العوامل بكونها قابلة للقياس وأنها ذات سمات اقتصادية.

4. دالة الادخار (S):

1.4. دالة الادخار في الفكر الكلاسيكي:

حسب رأي الفكر الكلاسيكي، الادخار هو عدم استهلاك جزء من الدخل حالياً، ليس من أجل الاحتفاظ به في شكله النقدي، بل من أجل توظيفه والحصول على مردود، والعنصر الذي يشكل هذا المردود هو معدل الفائدة الحقيقي والموجب (i)، فالادخار إذن هو دالة لمعدل الفائدة. ولكن في أية علاقة؟

العلاقة بين عرض الادخار ومعدل الفائدة علاقة طردية، أي أن دالة الادخار هي دالة متزايدة لمعدل الفائدة، لأن الأفراد إذا قاموا بادخار جزء هام من دخلهم فسيؤدي ذلك إلى انخفاض الاستهلاك في الحاضر وارتفاعه في المستقبل، وبما أن الاستهلاك يخضع إلى قانون تناقص المنفعة الحدية والذي معناه أن المنفعة الحدية لكل وحدة استهلاك (الدينار مثلاً) تم التنازل في الحاضر ترتفع في الوقت نفسه الذي تنخفض فيه المنفعة الحدية لكل وحدة استهلاك إضافية في المستقبل. وفي هذه الشروط، لا يمكن للمدخرين أن يزيدوا من حجم الادخار في إطار الدخل الجاري، إلا إذا ارتفع معدل الفائدة الحقيقي، لأن تلك هي الطريقة الوحيدة لتعويضهم عن الخسارة المتزايدة في كل وحدة استهلاك حالية تم التنازل عنها.¹

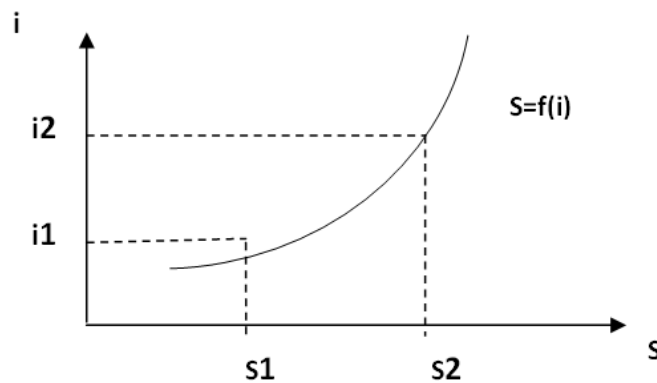
إذا رمزنا إلى الادخار بالرمز S ومعدل الفائدة الحقيقي بالرمز i ، فإن: $S = f(i)$

وإذا قبلنا بأن دالة الادخار هي دالة مستمرة وقابلة للاشتقاق، فإنه يكون لدينا الادخار الحدي سالب:

$$S' = f(i)' = \frac{dS}{di} > 0$$

ويمكن تمثيل دالة الادخار بيانياً كما يلي:

الشكل رقم (01): منحنى دالة عرض الادخار حسب النموذج الكلاسيكي للتوازن.



المصدر: أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 214.

¹ - محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 113.

نلاحظ في الأخير، وتأكيدا لما سبق ذكره، أن عرض الادخار ما هو إلا الطلب على الأصول ذات المردود. أي أن المدخرين يفضلون هذه الأصول التي تدر عليهم دخلا إضافيا بدل الاحتفاظ بالنقد السائل الذي لا يدر أي شيء.

2.4. دالة الادخار في الفكر الكينزي:

الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك أي أنه الجزء المتبقي من الدخل بعد

$$S = Y - C \quad \text{الاستهلاك}$$

S : تمثل الادخار

C : الاستهلاك

Y : الدخل

نعوض دالة الاستهلاك في السابقة:

$$S = y - (a + by)$$

$$= y - a - by$$

$$S = -a + (1 - b)y$$

نفترض أن $s = 1 - b$ نجد :

$$S = -a + sy$$

حيث: $0 < s < 1$ و $a > 0$

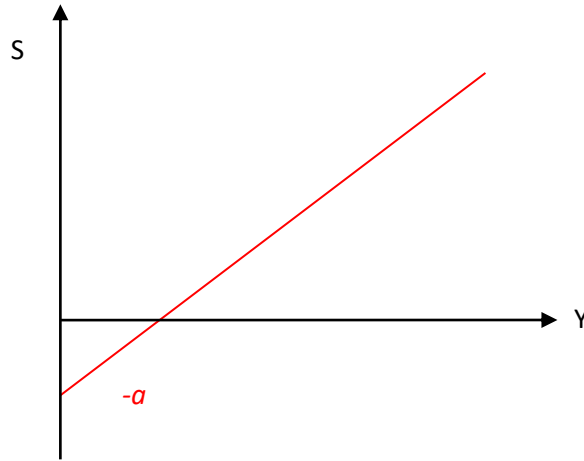
s : رياضيا هي ميل دالة الادخار (ميل الخط المستقيم)

s : اقتصاديا هي الميل الحدي للإدخار قيمة التغيير في الادخار الناتج عن التغيير في الدخل)

a : رياضيا نقطة تقاطع مستقيم دالة الادخار مع المحور العمودي (محور الادخار)

a : اقتصاديا تمثل ذلك الجزء من الادخار الذي لا يتبع الدخل.

الشكل رقم (02): التمثيل البياني لدالة الادخار.



1.2.4 الميل المتوسط للادخار: هو مقدار الادخار على الدخل

$$APS = \frac{S}{y}$$

2.2.4 الميل الحدي للادخار: هو العلاقة بين تغير الادخار (ΔS) الناتج عن تغير الدخل (Δy)، ويمكن القول أنه يعبر عن نزعة أفراد المجتمع للادخار كلما زاد الدخل بمقدار محدد.

$$s = MPS = \frac{\Delta S}{\Delta y}$$

3.2.4 العلاقة بين الميل المتوسط للادخار والميل الحدي للادخار:

$$S = -a + sy$$

نقسم الطرفين على y

$$S = -a + (1-b)y$$

$$APS = \frac{-a}{y} + s$$

$$APS = \frac{-a}{y} + MPS$$

بما أن MPS مقدار ثابت وموجب بينما $\left(\frac{-a}{y}\right)$ مقدار سالب فإننا نستنتج أن : $MPS > APS$

سادسا: التوزيع (كنشاط اقتصادي).

شغلت مشكلة التوزيع الفكر الإنساني منذ عصور مبكرة من تاريخ البشرية، كما شغلت الفكر الاقتصادي منذ البدايات الأولى لتكوين علم الاقتصاد، حيث تمثل أحد ركنين يقوم عليهما هذا العلم¹. وينظر بعض الاقتصاديين إلى الخلاف بين النظم الاقتصادية على أنه خلاف متعلق بالجوانب التوزيعية دون الجوانب الأخرى. وهو ما تنبه إليه قديما المفكر جون ستيوارت ميل، حين أعتبر قوانين الإنتاج فنية ومطلقة ومحايده، في حين أن قوانين التوزيع ذات طبيعة اجتماعية ونسبية وتتوقف على عدة عوامل تنظيمية² ومع تطور الفكر الاقتصادي بدأ الاهتمام بتوزيع الدخل القومي كونه مؤشر رئيسياً لرفاهية الفرد والدولة، إن لم يكن قبل كل شيء مؤشرا لعدالة الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

1. مفهوم التوزيع:

يعرف البعض التوزيع بأنه: توزيع الدخل القومي والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع³، ويعرفه البعض بأنه: تقسيم الناتج الكلي، بين أفراد المجتمع وقطاعاته⁴.

نلاحظ أن التعريف الأول، لا يشمل كافة أفراد المجتمع، والتعريف الثاني لا يشمل توزيع الثروة، ولذلك يمكن أن نعرف التوزيع تعريفاً أكثر دقة وشمولاً، بأنه: الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة والدخل القوميين، بين أفراد المجتمع وفئاته، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.

والمقصود بالثروة القومية: مجموع السلع المادية النافعة، يمتلكها المجتمع أو أفرادها في وقت معين، كالأراضي والمباني والآلات والموارد الطبيعية، وقد يدخل البعض الموارد البشرية.

أما الدخل القومي: فهو مجموع الدخول التي يحصل عليها أصحاب عوامل الإنتاج، خلال فترة معينة (سنة عادة) مقابل مساهمتهم بخدمات هذه العوامل في العملية الإنتاجية، ويساوي الدخل القومي الناتج القومي، أي مجموع السلع والخدمات المنتجة في سنة. لأن ما يدفع للحصول على هذه السلع والخدمات، يمثل دخل من أنتجها، وهم أصحاب عوامل الإنتاج.

¹ مروان عمر السمان، محمد ظافر محبك، احمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص12.

² مصطفى رشدي شبيحة، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 602.

³ إسماعيل محمد هاشم، مبادئ الاقتصاد التحليلي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1977، ص 349.

⁴ مصطفى رشدي شبيحة، المرجع السابق، ص 613.

2. أبعاد مشكلة التوزيع:

نعني بمشكلة التوزيع: صعوبة تحديد الطريقة الأمثل لتقسيم الثروة والدخل القومي بين أفراد المجتمع، نظراً للأبعاد الاجتماعية والأخلاقية والاقتصادية المتعددة والمتداخلة، التي يجب أخذها بعين الاعتبار مجتمعة، لنصف طريقة التوزيع بأنها الطريقة الأمثل.

ويمكن توضيح المشكلة، من خلال افتراض طريقتين مختلفتين و متطرفتين لتقسيم الثروة والدخل، تقوم كل منها على أبعاد ومسوغات معينة، مغفلة تماماً الأبعاد والمسوغات التي تقوم عليها الطريقة الأخرى، وهما¹:

1.2. البعد الجماعي (المساواة في توزيع الثروة والدخل):

تقضي هذه الطريقة بإحلال المساواة والقضاء على كل أو أغلب مظاهر التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، على أساس نظرة اجتماعية لأفراد المجتمع، باعتبار كل فرد عضواً في هذا المجتمع لا يتميز عن غيره من الأفراد بهذا الاعتبار، فتقتضي العدالة الاجتماعية القضاء على كل تمايز بين أفراد المجتمع في توزيع الثروة والدخل، خاصة وأن أكثر هذا التفاوت ناتج عن التفاوت في الملكية والمواهب الموروثة، مما لا يد لأحد فيه.

2.2. البعد الفردي (التفاوت في توزيع الثروة والدخل):

تقضي هذه الطريقة بإقرار التفاوت في توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع مهما بلغ من فحش واتساع، على أساس نظرة فردية لكل فرد في المجتمع، باعتباره فرداً متميزاً عن غيره بمواهبه وثروته التي جمعها بجده أو جهد عائلته، فتقتضي الكفاءة الإنتاجية أن نقر هذا التفاوت، و إلا قضينا على دوافع الجد والإنتاج لدى كل فرد متميز أو غير متميز، مما يلحق الضرر بالمجتمع كله.

فالتفاوت في الدخول بين الأفراد، يمثل الحافز الحقيقي على الإنتاج والعمل، طمعاً في دخل أعلى، وبنمو الإنتاج يتقدم المجتمع ويتطور ويتحقق لأفراده رفاهية لم تكن متوافرة في الماضي حتى للطبقات العليا، كالتدفئة المنزلية والسيارات والتلفاز وغيرها. وقد أثبتت الدراسات الإحصائية، أن التغيرات في مستوى الدخل القومي، نتيجة تطور الإنتاج، تترك آثارها في جميع المدخولات العالية والمتوسطة والمنخفضة وإن بدرجات متفاوتة، أي أن جميع أصحاب الدخول يتقاسمون الزيادة في الدخل القومي ويزداد رخاؤهم المادي.²

¹ أيمن مصطفى حسين الدباغ، نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، جوان 2003، ص 19.

² محمود عزيز، التوزيع: توزيع الدخل القومي والثروة، مطبعة المعارف، بغداد، العراق، 1966، ص 48.

أما التفاوت في توزيع الثروة، فيسود اعتقاد عام يقضي بتقبل مثل هذا التفاوت حين ينتج عن التفاوت في المواهب والجهود، وعدم تقبله حين يكون نتيجة لما يورثه الآباء والأجداد، غير أن هذا الاعتقاد لا يقوم على أسس سليمة ومقبولة للتمييز بين من ورث ثروة مادية وبين من له مواهب وكفاءات، كما أن التفاوت في الثروات المادية إنما هو نتيجة طبيعية لاختلاف الأفراد في مواهبهم وجهدهم وتوفيرهم.

3.2. البعد المزدوج: الجماعي والفردى (التوزيع الأمثل للثروة والدخل):

يتضح مما سبق: أن لا المساواة تحقق التوزيع الأمثل للثروة والدخل، لأنها تقوم على نزعة جماعية متطرفة تعيق الإنتاج وتوقف تطور المجتمع وتقدمه، ولا التفاوت يحقق التوزيع الأمثل للثروة والدخل، لأنه يقوم على نزعة فردية متطرفة تخل بالعدالة الاجتماعية وتؤدي إلى ظلم الإنسان لأخيه الإنسان، وإنما يتحقق التوزيع الأمثل للثروة والدخل بالربط المتوازن بين الجماعية والفردية وبين العدالة الاجتماعية وكفاءة الإنتاج (فالعلاقة بين الإنتاج أو النمو، والتوزيع أو العدالة الاقتصادية، هي علاقة تكاملية أكثر منها احلالية وأن الظواهر الاقتصادية هي ظواهر متشابكة، وتمثل عوامل مؤثرة ومتأثرة في آن واحد، وبهذا المنهج البنائي الوظيفي يمكن أن تعالج مشكلة التوزيع.

3. أنواع التوزيع:

لقد تطور الفكر الاقتصادي الإنساني في اتجاه معالجة متوازنة لمشكلة التوزيع، تجمع بين بعديها الرئيسيين، البعد الجماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، والبعد الفردى وتحقيق كفاءة الإنتاج¹، فقد استقرت المجتمعات على ضرورة أن يتم التوزيع بطريقتين تكمل إحداها الأخرى، وذلك بإقرار التفاوت بين أفراد المجتمع وتوزيع الدخل حسبته لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، ثم التخفيف من حدة هذا التفاوت للحد من آثاره السيئة، لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن هنا أصبح الاقتصاديون يقسمون التوزيع إلى نوعين:

1.3. التوزيع الوظيفي: أي توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع الذين ساهموا في إنتاجه حسب وظيفة كل فرد في العملية الإنتاجية، أي حسب مقدار ما يملكه و أهميته مساهمته في العملية الإنتاجية، حيث يتميز كل فرد عن الآخر في هذه المساهمة من حيث ما يملكه من ثروات ومواهب وما يقدمه من جهود.

2.3. التوزيع الشخصي: أي توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع، بغض النظر عن مساهمة كل فرد أو عدم مساهمته في العملية الإنتاجية، فهو توزيع ينظر فيه إلى الأشخاص، لا إلى مساهمتهم في العملية الإنتاجية، وعليه فالتوزيع الشخصي يهتم فقط بتوزيع العائد بين الأفراد، دون البحث في طريقة كسبه، فقد

¹¹ شريف بوقصبة و طارق قدوري، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2021، ص 49.

يتحصل الفرد على دخل من مساهمته برأس المال أو تقديم عمل في ويدوي، أو كذا تأجير لقطعة أرض أو عقار، وبالتالي فإن دخله يكون مكوناً من عدة عناصر¹

4. أنواع أخرى للتوزيع:

لا يزال الفكر الاقتصادي يتخذ موقفاً متبايناً من توزيع الثروة أو الملكية، ففي حين نجد بعض التيارات الاقتصادية تطلق حرية الأفراد في التملك دون تنظيم أو ضبط، نجد تيارات اقتصادية أخرى تلغي الملكية الفردية بالكامل، ليستقر هذا الفكر بمختلف أطرافه على الاتفاق العام بأن يتم هذا التوزيع عبر طريقتين أساسيتين تكمل أحدهما الأخرى: (التوزيع بعد الإنتاج وإعادة التوزيع)، وتم الاختلاف حول طريقة التوزيع التي تسبق الطريقتين (التوزيع قبل الإنتاج)، وهذا ما توصل إليه الاقتصاديون المسلمون، الذين أضافوا توزيع الملكية الذي اغفله الاقتصاديون الآخرون، لذلك يمكن تقسيم التوزيع من هذه الناحية كما يلي:

1.4 التوزيع قبل الإنتاج: وهو ما يعرف أيضاً بتوزيع الثروات أو التوزيع القاعدي. ويتعلق بتقسيم الثروة بين أفراد المجتمع، من خلال القواعد التي تنظم الملكية الخاصة والملكية العامة داخل المجتمع، وتحدد نطاق كل منهما ووسائل الاكتساب والقيود الواردة على الاستعمال، حيث اتخذ الفكر الاقتصادي موقفاً مختلفاً من هذا التوزيع، ففي حين نجد المذهب الليبرالي أطلق الحرية للأفراد في التملك دون قيود أو ضوابط، نجد نظيره الاشتراكي نادى بسيادة الملكية العامة (الملكية الجماعية)، أما الفكر الاقتصادي الإسلامي فقد عالج مشكلة التوزيع من خلال تنظيم الملكية دو تقييد أو اطلاق لها، ما بين الملكية الفردية كمبدأ عام والملكية العامة كاستثناء.

2.4 التوزيع بعد الإنتاج: ويطلق عليه أيضاً توزيع الثروة المنتجة، أو توزيع الدخل، أو توزيع السوق، أو التوزيع الوظيفي أو توزيع الدخل على أصحاب عناصر الإنتاج، ويتعلق بتقسيم الدخل بين الأفراد في السوق، من خلال العقود التي تنظم هذا التقسيم، أي حصول أصحاب عناصر الإنتاج على عوائد مساهمتها في العملية الإنتاجية، فيحصلون على الربح مقابل الأرض، والأجر كمقابل لعنصر العمل، والفائدة كمقابل لعنصر رأس المال، والربح لقاء عنصر التنظيم.

أ. **الربح:** يمثل الربح تلك المدفوعات النقدية لأصحاب الأرض مقابل استغلال خدمات هذه الأرض في العملية الإنتاجية، ويقصد بالربح أيضاً في معناه الواسع، الدخل الذي يحصل عليه الفرد دون بذل أي جهد، لذلك يطلق عليه "دخل البطالة"، وكذلك يطلق على اقتصاد الدول القائم على مورد طبيعي كالنفط مثلاً

¹ _ Bruno Baron Ranault, « Economie de développement », DE BOECK, Bruxelles, 2^{ème} Ed 1998, p 9

"بالاقتصاد الريعي"، أما المعنى الاصطلاحي الضيق للريع، فيقصد به الدخل الذي يحصل عليه مالك الأرض نظير تأجيرها لأرضه.¹

ب. الأجر: يعتبر الأجر هو عائد العمل، أو بعبارة أخرى فهو يمثل المدفوعات النقدية التي يقوم صاحب العمل بدفعها للعامل نظير الخدمات التي يقدمها ذلك العامل (مقابل مساهمته في العملية الانتاجية). ويجدر بنا التفرقة بين كل من الأجر النقدي والأجر الحقيقي. فالأجر النقدي هو عبارة عن المتحصلات النقدية التي يحصل عليها العامل نظير قيامه بالعمل في فترة زمنية معينة. أما الأجر الحقيقي فيعرف على أنه كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل شرائها بواسطة دخله النقدي وعليه يمكن القول أن الأجر الحقيقي يتأثر بالتغيرات في المستويات السعرية المختلفة.²

ج. الفائدة: هي ثمن الاقتراض، الذي يُدفع من المقترضين إلى المقرضين، حيث يتحدد هذا السعر أساساً من خلال الطلب على النقود وعرضها. إلا أنه نتيجة لاختلاف تفسير مكونات الطلب والعرض اختلفت النظرة إلى الفائدة، ومن أهم النظريات التي تعرضت لمفهوم سعر الفائدة وكيفية تحديده كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية.

فوفقاً للكلاسيك نجد أنهم تعرضوا لمفهوم سعر الفائدة من خلال نظرية الأرصد القابلة للإقراض. وتوضح تلك النظرية، أن سعر الفائدة يتحدد عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب على الأرصد القابلة للإقراض (الاستثمار) ومنحنى عرض الأرصد القابلة للإقراض (الادخار).

أما النظرية الثانية التي تعرضت لمفهوم الفائدة وكيفية تحديده فهي النظرية الكينزية لصاحبها الاقتصادي الإنجليزي الشهير "جون مينارد كينز"، والتي تنص بأن سعر الفائدة يتحدد في السوق النقدي عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب النقدي والعرض النقدي، وهذا يعكس المفهوم الكينزي لسعر الفائدة من حيث كونه ظاهرة نقدية تتحدد بعوامل نقدية. وهنا يكمن الاختلاف بين نظرة كل من الكلاسيك وكينز لسعر الفائدة. فوفقاً للمفهوم الكلاسيكي يمثل سعر الفائدة ثمناً للانتظار. أما المفهوم الكينزي فينظر لسعر الفائدة على أنه ثمن للتخلي عن السيولة النقدية.

د. الربح: يستخدم الربح في المفهوم المحاسبي بوجه عام ليشير إلى الفرق بين الإيراد الكلي للمشروع وتكاليفه الكلية. أما الربح الاقتصادي أو البحث فهو عبارة عن الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية السابق الإشارة إليها بالإضافة إلى التكاليف الضمنية وهي عبارة عن العائد الخاص بخدمات عوامل الانتاج

¹ فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 128.

² أحمد فوزي ملوخية، مبادئ الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 230.

المملوكة للمشروع وتم استخدامها في العملية الانتاجية، والتي كان يمكن ان يحصل عليها المشروع لو أنه قام بتأجير الخدمات التي يمتلكها، وعليه فإن الربح الاقتصادي يقل عن الربح المحاسبي بمقدار تلك التكاليف الضمنية.

5. إعادة التوزيع:

يوجد اختلاف كبير بين مفهوم توزيع الدخل ومفهوم إعادة توزيع الدخل، حيث أن الأول يقصد به توزيع الدخل على الأفراد التي ساهمت في تحقيقه ويسمى التوزيع الأولي، أما الثاني فيقصد به إعادة توزيع الدخل على طبقات مختلفة من المجتمع ويطلق عليه بالتوزيع النهائي.

1.5 مفهوم إعادة التوزيع: هو كافة الاجراءات التي تتخذها الدولة من خلال أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة لديها، من أجل إحداث تعديلات على التوزيع الأولي للدخل الناجم عن قوى السوق، وذلك من أجل ضمان تحقيق عدالة توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع المختلفة، أو محاولة التخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخل، مما يسمح بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.¹

كما يقصد بإعادة توزيع الدخل القيام بإدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، وذلك عن طريق قيام الدولة بتحويل جزء من دخول الأغنياء إلى الفقراء عبر عدة سياسات اجتماعية ومالية ونقدية كمدفوعات الضمان الاجتماعي، والضرائب، والانفاق العام²

2.5 آليات إعادة التوزيع: إن عدم العدالة مرفوضة أخلاقيا وسياسيا، لذلك يستلزم على الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق سياساتها الاقتصادية وألا تقبل نتائج المنافسة في الأسواق كونها أمور حتمية لا تقبل التغيير، بل يمكنها التخفيض منها عن طريق فرض الضرائب والرسوم التصاعدية على الدخل والممتلكات، وإعادة تقديمها في شكل مدفوعات تحويلية، وإنفاق عام يستفيد منه الفقراء، وذلك من خلال نوعين من التدخل³:

أ. التدخل على مستوى التوزيع الوظيفي: إن تدخل الدولة على هذا المستوى يكون من خلال ما يلي:

- التغيير النسبي لأسعار عناصر الإنتاج: إن تغيير وتعديل أسعار عناصر الإنتاج يمثل المدخل الاقتصادي التقليدي، بحيث تقوم الدولة بحماية الأجور المنخفضة من خلال وضع حد أدنى للأجور وتعديله من حين

¹ عبد الكريم بريشي، " دور الضريبة ف إعادة توزيع الدخل الوطني"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013_2014، ص164.
² ريهام زهير العيلة، محددات عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي: دراسة حالة دولة فلسطين، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص. 34.
³ سراج وهيب، " هيكل توزيع الدخل وأثره على زيادة النمو وتقليل الفقر في الجزائر: دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2015_2016، ص135.

لآخر حسب مستويات التضخم والنمو الاقتصادي المحقق، وهذا من أجل رفع القدرة الشرائية للأجور ومشاركة الأجراء في ثمار النمو.

- إعادة توزيع الأصول المملوكة: ونحتاج في ذلك إلى معرفة كيفية توزيع وتملك هذه الأصول بين شرائح المجتمع، فالسبب الرئيسي في تفاوت الدخل والثروات هو حصول نسبة قليلة من السكان على نسبة كبيرة من الدخل وهذا لكونهم يمتلكون نسبة كبيرة من الموارد الإنتاجية والمالية.

ب. التدخل على مستوى التوزيع الشخصي: هناك عدة سياسات حكومية يمكن من خلالها أن تؤثر بها الدولة على الدخل الشخصية للأفراد أهمها:

- زيادة الضرائب التصاعدية على الدخل والممتلكات: تعتبر الضرائب التصاعدية على كل من الدخل والثروة مصدر رئيسي لتمويل سياسات الحكومة لتحسين مستويات معيشة الفقراء من سكانها، كونها تقوم بإعادة توزيعها عليهم في شكل إعانات وتحويلات حكومية.

- زيادة المدفوعات التحويلية ودعم السلع والخدمات العامة لصالح الفقراء: تعتبر سياسة الدعم المباشر لاستهلاك السلع والخدمات العامة للفقراء وسيلة مهمة لاستئصال الفقر، مثل المشروعات الصحية في المناطق الريفية، وإيصال المناطق الريفية بالكهرباء، وإبقاء أسعار المواد الغذائية الضرورية منخفضة، كل هذه السياسات لها تأثير على الدخل الشخصي الحقيقي للفقراء.

المحور السادس

المؤسسات الاقتصادية: مفاهيمها وتعريفها، تصنيفها وخصائصها.

تمهيد:

تلعب المؤسسة الاقتصادية دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعات أيا كانت وذلك لما لها من دور إستراتيجي في تحقيق ذلك، ومن هذا المنطلق فالمؤسسة الاقتصادية تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة والمتجددة والمتباينة بسبب وجود علاقة إرتباط بالعديد من الأطراف (موردين، مستهلكين، مسيرين ومساهمين) ونظرا لوجود تداخلات وتعقيدات مختلفة في المؤسسة الاقتصادية فإن دراستها تستوجب تجنب المعالجة العامة لهذا الموضوع وعليه إرتأينا التطرق إلى موضوع المؤسسة من خلال الإلمام بمجموعة من العناصر المتعلقة بالمؤسسة .

أولا: مفهوم المؤسسة الاقتصادية.

إن مفهوم المؤسسة الاقتصادية عرف تطورا كبيرا نظرا للتطور المستمر الذي شهدته في طرق تنظيمها وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها وتشعب واتساع نشاطاتها سواء الخدمية أو الإنتاجية، بالإضافة إلى اختلاف الاتجاهات الاقتصادية حيث أدى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الإشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين إلى إعطاء تعريفات تختلف بينهما.

1. تعريف المؤسسة الاقتصادية:

قد قدمت العديد من التعاريف للمؤسسات الاقتصادية في مختلف الأوقات وحسب مختلف الاتجاهات ويمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية على أنها " كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو/تبادل السلع أو/ والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه وتبعاً لحجم ونوع نشاطه.¹

وتعرف المؤسسة أيضا على أنها: منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني ومكاني²

¹ - ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1998، ص 10 .

² - عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة ،2009،الجزائر، ص 28

كما تعتبر المؤسسة مجموعة وسائل مادية وبشرية ومالية هدفها الوحيد هو إنتاج سلع وخدمات في أحسن الظروف الاقتصادية تتجه إلى تلبية الحاجات المادية للإنسان، كما يمكن للمؤسسة - وذلك حسب طاقتها - أن تباشر نشاطا اقتصاديا واحدا أو أكثر، وأن تكون متكونة من وحدة واحدة أو أكثر¹.

وتعرف المؤسسة أيضا على أنها الوجهة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي².

2. المؤسسة الاقتصادية وبعض المفاهيم المتعلقة بها:

عادة ما تستعمل بعض المفاهيم لدى العديد من الأشخاص لأداء نفس المعنى إلا أن التمعن في محتوى كل منها على حدى يعطي نظرة أخرى لمعانيها فنجد:

- المنشأة: وتعرف بأنها " مجموعة الأشخاص الدائمين العاملين في نفس المكان وهم تابعون لنفس المنظم " كما يوجد في بعض القوانين الأوروبية تعريف لها على النحو التالي: " المنشأة هي مصنع أو واجهة مكتب... إلخ أين يعمل شخص أو عدة أشخاص لحساب نفس السلطة المديرة: رب العمل، شركة... إلخ(3).

مما سبق يمكن تقديم ما يلي(4):

- المؤسسة يمكن أن تتكون من منشأة واحدة أو عدة منشآت
- المنشأة عندما تكون جزء من المؤسسة، ليس لها شخصية قانونية، بينما نجد المؤسسة تتمتع بشخصية قانونية متميزة تلزمها التسجيل في السجل التجاري وفي تحمل كل ما يترتب عن وجودها القانوني مثل الضرائب والرسوم... وغيرها.
- المنشأة تتميز جغرافيا عن المؤسسة الأم بينما الأخيرة تتميز بمقر وحيد يتحدد بواسطة قانونها الأساسي ويترتب عليه تبعات قانونية بغض النظر عن مكان وجود مصانعها أو منشآتها أو مصالحها.

¹ - عاشور كتنوش، المحاسبة العامة، أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 8.

² - عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2008، ص 24.

³ - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، المرجع السابق، ص 11.

⁴ - ناصر دادي عدون، المرجع السابق، ص 11.

مما سبق نجد أن هناك اختلافا واضحا بين المنشأة والمؤسسة إلا أنه غالبا ما يستعمل أحدهما بمعنى الآخر، ومن الخصائص الهامة للفصل بين المؤسسة والمنشأة هي ميزة عدم استقلالية المنشأة سواء ماليا أو قانونيا أو من ناحية وسائل الإنتاج المستعملة لديها حيث تكون جزءا من وسائل الإنتاج التي توفرها المؤسسة الأم.

- **الشركة:** وتعرف في القانون الجزائري على أنها " عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كما يتحملون الخسائر التي تنجر عن ذلك" ¹

- **المنظمة:** اعتبر الاقتصادي *P.De Bruyne* المؤسسة الاقتصادية على أنها منظمة لأنها تجمع العناصر المكونة لهذه الأخيرة بحيث "تتكون منظمة من اللحظة التي يقبل فيها أفراد أو يريدون المساهمة فيها ، أو تقديم مساهمة فاعلة وتحقيق أهدافها ، والمساهمون حسب هذا المعنى هم مجموعة من الأفراد المشاركون في وجود واستمرار المنظمة ابتداء من المساهمين أو مالكي المؤسسة ،المستخدمين الأجراء ، الدائنين وبشكل آخر الزبائن والإدارات العمومية وكل من هؤلاء يقدم مشاركة إلى المؤسسة في انتظار تلبية عدد من الرغبات بالمقابل منها ² .

ثانيا: خصائص المؤسسات الاقتصادية:

للمؤسسة الاقتصادية جملة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي: ³

1. المؤسسة مركز للتحويل (Centre de transformtion): إن المؤسسة هي ذلك المكان الذي يتم فيه تحويل الموارد (المدخلات) إلى منتجات تامة الصنع (سلع وخدمات)،وتتمثل الموارد في المواد الأولية، رؤوس الأموال، المعلومات، الأفراد.

2. المؤسسة مركز للتوزيع (Centre de repartition): تعتبر المؤسسة المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع الأموال المتأتية من بيع السلع والخدمات، وذلك تحت أشكال مختلفة ليستفيد منها مختلف الأعوان الاقتصادية التي ساهمت في العملية الإنتاجية مثل:

▪ الأجر التي توزع على العمال الأجراء.

¹ - صولح سماح ، محاضرات في اقتصاد المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 3

² - ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ،مرجع سبق ذكره ،ص13 .

³ - غول فرحات،الوجيز في اقتصاد المؤسسة ،دار الخلدونية،الطبعة الأولى،الجزائر، 2008، ص9،ص10،ص11،ص12 .

- الأرباح ومداخيل أخرى التي توزع على الملاك الذين خاطروا برؤوس أموالهم سابقا.
- مستحقات الإيجار الخاص بالمقرات والمعدات الخاصة بالمؤسسة.
- الفوائد التي تدفعها المؤسسة للبنوك تعويضا للأموال المقترضة.
- دفع مستحقات الموردين.
- تسديد الضرائب والاشتراكات في الضمان الاجتماعي.

3. المؤسسة مركز للحياة الاجتماعية (Centre de vie sociale): تعتبر المؤسسة مكان يتم فيه العمل جماعيا (رجال ونساء) من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة وذلك بالتعاون والتنسيق في إطار احترام القواعد وقيم المؤسسة، حيث يقضي أغلبية العمال ثلث (3/1) أو أكثر من حياتهم في المؤسسة مما يؤدي إلى ترسيخ العديد من المظاهر بين العمال: صراعات، محبة، خيبة أمل، رضاء... وعليه فإن المسير في المؤسسة يحاول التكيف مع الاختلافات في اتجاهات العمال وأفكارهم وإيديولوجياتهم وأهداف تواجدهم في المؤسسة، وذلك من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بأكثر فعالية.

4. المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية (Centre de decisions): تلعب المؤسسة دورا مهما في الاقتصاد باعتبارها مركزا للقرارات الاقتصادية التي تخص: نوع المنتوجات، كمية المنتوجات، الأسعار، التوزيع، التصدير، الاتصال...، تتمثل هذه القرارات في الاختيارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة، ذلك لأن المؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبرة على اتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات وفي فترات مختلفة (قصيرة، متوسطة، طويلة) وحسب درجة أهميتها (استراتيجية، تكتيكية، عملية).

إن اتخاذ القرارات من مسؤوليات الإدارة في المؤسسة ويترتب عليها نتائج مختلفة، وعليه لا بد من مراعاة العوامل التي قد تؤثر على عملية اتخاذ القرار (المؤهلات، الأهداف، الموارد، البيئة)، حتى تتمكن المؤسسة من اتخاذ القرار السليم الذي يسمح لها بتقليل حالات عدم التأكد ويزيد من فرص النجاح، وذلك في ظل ضغط المنافسة والمساهمين والمستهلكين والأجراء.

5. المؤسسة شبكة للمعلومات (Reseau d'informtions): إن اتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة (داخلية وخارجية عن المؤسسة)، وبالتالي يتحتم على المؤسسة إعداد أنظمة قادرة على إنتاج المعلومات أو ما يسمى بنظام المعلومات وتحويلها إلى المقررين (نظام اتصالات) من أجل إنجاز المهام المنوطة بهم على أكمل وجه، وتعتبر الشبكة المعلوماتية والاتصالية بمثابة العنصر الحيوي للمؤسسة.

6. المؤسسة مركز للمخاطرة: إن المؤسسة معرضة للخطر باستمرار، حيث يمكن أن تخسر جزء أو كل تسبيقاتها المالية والمادية في حالة الفشل، وترتبط هذه المخاطر بصعوبات التسيير وضغط المنافسين ومتطلبات الزبائن، ولهذا نجد بأن رأسمال المؤسسة يشارك فيه عدة أشخاص أو مؤسسات من أجل جمع مبالغ مالية معتبرة من جهة ومن جهة ثانية تقليل المخاطر والخسائر في حالة الفشل.

ثالثا: أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تعتبر الأهداف عن النتائج أو الغايات التي ترغب المؤسسة بلوغها، ويمكن تعريف الأهداف على أنها " تصورات لنهاية مرغوبة- ظروف وحالات يسعى العاملون لتحقيقها من خلال أداء واجباتهم"، كما عرفت على أنها: " تمثل المخرجات المحددة التي تضعها المؤسسة وتسعى إلى تحقيقها"، حيث تعتبر هذه الأهداف بمثابة بيانات عامة لما يجب أن تفعله المؤسسة، وهناك العديد من الأهداف تسعى المؤسسات الاقتصادية الوصول إليها من خلال القيام بنشاطاتها (سواء كانت عمومية أو خاصة)، مع اختلاف هذه الأهداف باختلاف نشاط المؤسسة ونوعها وحجمها، ونلخص أهم هذه الأهداف في العناصر التالية⁽¹⁾:

1. الأهداف الاقتصادية: ويمكن حصر أهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

- تحقيق الربح: يعتبر الربح من أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصاديا، نظرا إلى حاجة المؤسسة إلى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو،
- تحقيق متطلبات المجتمع: إن تحقيق المؤسسة للنتائج المسطرة يمر حتما عبر بيع الإنتاج المادي (السلع) وتغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق طلبات المجتمع،
- عقلنة الإنتاج: يتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع،

2. الأهداف الاجتماعية: تتمثل الأهداف الاجتماعية للمؤسسة فيما يلي:

- ضمان مستوى مقبول من الأجور للعمال مقابل مجهوداتهم، وهو ما يسمح بتحسين مستوى معيشة العمال في ظل التطور السريع للمجتمعات تكنولوجيا،
- الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال من خلال علاقات مهنية واجتماعية بين الأشخاص رغم اختلافاتهم في المستوى العلمي، الانتماء الاجتماعي والسياسي.

¹ - غول فرحات، الوجيز في إقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص12، ص13، ص14 .

- توفير التأمينات والمرافق للعمال (التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، التقاعد...)، فضلا عن المرافق العامة مثل التعاونيات الاستهلاكية والمطاعم.

3. الأهداف الثقافية والرياضية: تتعلق هذه الأهداف بالجانب التكويني والترفيهي ومن بينها:

- توفير الوسائل الترفيهية والثقافية، التي تعمل على إفادة العمال وأبناء العمال (المسرح، المكتبات، الرحلات...).
- تدريب العمال المبتدئين وإعادة تكوين القدامى، حيث أنه مع تطور وسائل الإنتاج السريع أصبح العديد من العمال لا يتحكمون في هذه التكنولوجيات بصفة جيدة.
- تخصيص أوقات للرياضة، حيث تعمل العديد من المؤسسات الحديثة على اتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد (اليابان: بعد الغناء).

4. الأهداف التكنولوجية: من خلال قيام المؤسسة بالبحث والتطوير، وذلك بتوفير إدارة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وترصد لها مبالغ كبيرة.

رابعا: تصنيفات المؤسسات الاقتصادية

يمكن للمؤسسات الاقتصادية أن تأخذ أشكالا مختلفة وعادة ما يتم التمييز بينها بالإعتماد على مجموع من المعايير والتي من بينها نجد:

1. حسب المعيار القانوني: هناك ثلاثة أنواع وفقا لهذا المعيار

- المؤسسات الخاصة: حيث تكون المؤسسة ملك لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.¹
- المؤسسة العامة (العمومية): وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة . والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفق القوانين للدولة².

- المؤسسات المختلطة: وهي مؤسسة يكون رأسمالها مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص.

2. حسب المعيار الاقتصادي.

من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية:

¹ - درحون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير و مساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 23.

² - عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوجدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 18.

- القطاع الأولي يجمع تلك المؤسسات المتخصصة في الزراعة (الفلاحة) بمختلف أنواعها ومنتجاتها، وتربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري
 - القطاع الثانوي: تتمثل في قطاع الصناعة، أي المؤسسات الصناعية، وهي مختلف المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط.
 - القطاع الثالث: يتمثل في المؤسسات الخدمية، أي المؤسسات المنتجة للخدمات (التوزيع، النقل، السياحة، البنوك، التأمين).
- تجدر الإشارة إلى أن قطاع الخدمات يعرف تطورا مذهلا في العقدين الأخيرين، وعليه هناك من يضيف قطاعا رابع، الذي يتمثل في تلك المؤسسات التي تمنح الخدمات لمؤسسات أخرى: الإعلام الآلي، الأمن، الاستشارة.

3. حسب معيار الحجم

- يرجع تصنيف المؤسسات حسب الحجم إلى أهمية المؤسسة ومكانتها في الاقتصاد ، وقد اختلف في عدد المعايير التي تمكن من تصنيف المؤسسات حسب حجمها . فهناك من يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال ورقم الأعمال كمعيارين أساسيين للتصنيف ، وهناك من يضيف إلى ذلك القيمة المضافة كما أنه ووفقا لمعيار الحجم فإن هناك العديد من التصنيفات التي تأخذ بعين الاعتبار المعايير الكمية فنجد مثلا:

- صندوق النقد الدولي اعتبر المؤسسة التي تستخدم أقل من خمسة (05) عمال مؤسسة صغيرة في حين أن المؤسسة المتوسطة هي التي تستخدم من 06-19 عاملا وتعتبر المؤسسة كبيرة عندما تستخدم (20) عاملا فأكثر¹ .

- البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية: فقد صنفت الهيئتين المؤسسات إلى (2):

- المؤسسات الفردية: وهي التي تستخدم من 01-05 عمال وقيمة الأصول الثابتة بها بخلاف الأراضي والمباني لا تتجاوز 4000 دولار أمريكي.
- المؤسسات الصغيرة : وهي التي يعمل بها أكثر من خمسة عمال (05) وأقل من خمسة عشر عاملا (15) ولا تزيد الأصول الثابتة بخلاف الأراضي والمباني عن 10000 دولار أمريكي.

¹ - عمرو رفيق وآخرون، آثار السياسة الاقتصادية في الخطة الاقتصادية والاجتماعية (1993-1997) على التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة التخطيط، الأردن، 1995، ص 32.

² - إيمان مرعي، المشروعات الصغيرة والتنمية: التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر، 2005، ص 19.

- المؤسسات المتوسطة: وهي التي يعمل بها أكثر من خمسة عشر عاملا وتزيد قيمة الأصول الثابتة بها بخلاف الأراضي والمباني عن 10000 دولار أمريكي.

4. تصنيف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر: أما في القانون الجزائري فقد ميز المشرع الجزائري بين المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة من خلال القانون التوجيهي رقم 02/17 الصادر بـ 2017/01/10 والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معتمدا في ذلك على المعايير الكمية في تحديد مفهومها وذلك على حجم المؤسسات والذي تضمن: حجم المبيعات، رقم الأعمال وعدد العمال، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (01) تصنيف المؤسسات وفقا للقانون الجزائري

نوع المؤسسة	المؤسسة المصغرة	المؤسسة الصغيرة	المؤسسة المتوسطة
عدد العمال	9-1	49-10	250-50
رقم الأعمال (دج)	40 مليون دج	400 مليون دج	من 400 إلى 4 مليار دج
حجم المبيعات (دج)	20 مليون دج	200 مليون دج	من 200 مليون دج إلى 1 مليار دج

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر 2017 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 02 الصادرة بتاريخ 2017/01/11

المحور السابع

السوق: مفهومه، المتدخلين فيه، أنواعه، كيفية تحديد الأسعار في مختلف
أنواع الأسواق

تمهيد:

إن تحديد ثمن السلعة أو الخدمة، إنما يتم في السوق. ويؤثر الطابع أو الهيكل الخاص بالسوق، أو نوعها بعبارة أخرى، تأثيراً كبيراً في الكيفية أو الطريقة التي يتحدد بها هذا الثمن.

وبداية فإن محاولة تحقيق الالتقاء بين قوى العرض والطلب، أو ما يطلق عليه تعبير التوازن، سوف يتوقف على: المستهلك الذي يسعى لتحقيق أكبر قدر من الإشباع، والمنتج الذي يسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح، وظروف السوق التي تقوم بعملية التصحيح والتوفيق بين وجهات النظر المتناقضة.

أولاً. مفهوم السوق: تشير السوق تقليدياً إلى المكان الذي يلتقي فيه كل من البائعين والمشتريين لتبادل مواردهم من السلع والخدمات، خلال عمليات البيع والشراء. هذه النظرة تغيرت حديثاً بعد تقدم وسائل الاتصال. فالحدود المكانية لم تصبح لها تلك الأهمية المميزة. حيث يمكن لكل من المشتريين والبائعين، إتمام صفقاتهم ومبادلاتهم، دون شرط التواجد معاً، في نفس المكان.

وعليه فالسوق في المفهوم الحديث، أصبحت تنصرف إلى مفهوم التنظيم أكثر منها إلى مفهوم الحيز المكاني والمادي. فهي تنظيم لشبكة من المبادلات، يحدث من خلالها توافق وتعارض الرغبات (العرض والطلب _ التوازن والاختلال)، ووجود زمان ومكان لوقوع الحدث، وسلعة أو سلع موضوعاً للتبادل، وثن أو أثمان لقياس قيم المبادلة.¹

ثانياً. الأطراف المتدخلة في السوق:

هناك عدة أطراف ووحدات متعاملة في السوق من خلال عملية التبادل، والتي فيها تتفاعل وتتشابك القرارات، التي تتخذها كل وحدة مراعية في ذلك مصالحها الخاصة.

1. الطرف الأول: هو المنتج أو المشروع (خاص-عام-مشترك)، فهو الذي يقوم أولاً بمعرفة اتجاهات الطلب وحجمه في السوق، ثم يحدد حجم الإنتاج بناء على ذلك.

2. الطرف الثاني: الطرف الثاني في السوق هو المستهلك. ويقصد بالمستهلك هنا وحدة اجتماعية قد تتمثل في الفرد أو العائلة أو مؤسسة. وهذه الوحدة، لا تهدف إلى تحقيق الربح، إنما تعمل على تحقيق الإشباع الأمثل.

3. الطرف الثالث: الطرف الثالث في العلاقة الاقتصادية في السوق هو الحكومة، والتي أصبحت شخصية اقتصادية كاملة ومزدوجة. فهي تقوم في بعض الحالات بدور المنتج، كما تقوم بدور المستهلك. هذا إلى

¹ _ عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 300.

جانب دورها الأساسي في إقامة التوازن، وتصحيح أثار السوق فيما يتعلق بالعلاقات بين العارضين وطالبي السلع والخدمات بما فيها عناصر الإنتاج.

ثالثاً. وظائف السوق:

للسوق عدة وظائف أساسية، تتمثل فيما يلي:

1. تحديد الأثمان أو قيم المبادلة: فالثمن (أو السعر) هو أساس اتخاذ القرارات من جانب العناصر المتقابلة في السوق. وتقاس كفاءة السوق بمدى التعادل بين الأثمان أو القيم النسبية، أي قيم مبادلة عناصر الإنتاج وقيم السلع والخدمات.

2. تخصيص الموارد: والذي يعني هنا تنظيم الإنتاج. وهو التنظيم الذي يعتمد على الاستخدام الأمثل، أي كيفية استخدام الموارد بالصورة التي تحقق أحسن نتيجة ممكنة.

3. التوزيع: والأمر يتعلق بداية بتوزيع الناتج أو المنتجات، والتوزيع هنا يتم من خلال السوق، ويرتبط بأسعار السلع وبالقوة الشرائية للمستهلكين.

وإذا كانت قدرة المنتجين على تصريف منتجاتهم تتوقف على القدرات الشرائية للمستهلكين، فإن تلك القوة تتحدد على أساس ما تلقوه مسبقاً من دخول مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية. وهنا ننتقل إلى الوجه الثاني والهام من مشكلة التوزيع، وهي مشكلة توزيع الدخل بين العناصر المشاركة في العملية الإنتاجية. وفي بعض الأحيان لا يحقق هذا التوزيع دخولا كافية لإشباع احتياجات الأفراد، أو يؤدي إلى التفاوت في توزيع الدخل. وعندئذ تكون السوق قد فقدت كفاءتها فيما يتعلق بوظيفتها التوزيعية.

4. تحقيق التوازن بين العرض والطلب: وما يترتب على ذلك من تحديد للأثمان، التي يجب أن تسود السوق، وكذلك للكميات التي يمكن إنتاجها واستهلاكها. ووظيفة السوق هذه ترتبط بكفاءة أدائه في وظائفه الثلاثة السابقة.

5. مواجهة المستقبل (التنبؤ): ففي السوق يتحدد الاستهلاك، كما يتحدد الاستثمار والفائض، أي احتياجات التجديد والتوسع في الطاقة الإنتاجية، لمواجهة زيادة الطلب المتوقعة. فوظيفة السوق هي التوفيق بين الطلب والعرض بالرغم من اختلاف المراحل الزمنية بينهما.¹

¹ _ عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص 306.

رابعاً. أشكال (أنواع) السوق:

السوق كما عرفنا، تتكون من عديد الأطراف، والتي تتخذ في الواقع موقعين رئيسيين: إما طالبين أو كعارضين بالإضافة إلى عناصر أخرى كطبيعة السلعة والسعر وعدد المتعاملين. والظروف التي يتم فيها التبادل. وباختلاف هذه العناصر من سوق إلى أخرى، فإنه عادة ما نفرق بين أربعة أنواع من الأسواق كالآتي:

1. سوق المنافسة الكاملة: تعتبر السوق تنافسية كاملة إذا ما توفرت فيها مجموعة من الشروط، ويمكن إيجاز هذه الشروط فيما يلي:

- كبر عدد المتعاملين (بائعين ومشتريين): فلا يستطيع أي منهم التأثير على سعر السلعة في السوق.
- تجانس وحدات السلع (تماثل المنتجات): وهذا يعني امكانية احلال سلعة مكان سلعة أخرى.
- حرية الدخول والخروج من وإلى السوق: لا توجد أي قيود تمنع الافراد من الدخول أو الخروج من السوق مما يؤكد حرية انتقال عناصر الإنتاج من صناعة إلى صناعة واستخدامها في مجالات مختلفة.
- عدم وجود اتفاق بين المتعاملين في السوق: بمعنى عدم وجود اتفاق بين المشتريين أو البائعين على اتباع سياسة معينة مثل تحديد الأسواق، أو تحديد الاسعار أو توزيع الأرباح وأو غيرها من الاتفاقيات.
- المعرفة الكاملة بظروف السوق: وهذا يعني أن يكون جميع المتعاملين على علم تام بكل الظروف السائدة في السوق، بحيث لا يستطيع أي منتج رفع سعره، كما لا يستطيع اي مستهلك الشراء يثمن منخفض عن الثمن المحدد في سوق المنافسة الكاملة.
- ضرورة وجود سعر واحد في السوق: حيث لا يستطيع اي منتج أو أي طرف في التعامل أن يؤثر على هذا السعر.

من خلال الخصائص الواردة أعلاه، نلاحظ صعوبة أو استحالة تطبيق هكذا نموذج من الأسواق، وهي بالكاد تكون موجودة، وتكمن أهمية دراستها في إجراء عمليات المقارنة بين هذه السوق والأسواق الأخرى.

2. سوق المنافسة الاحتكارية: إذا ما حاولنا تقييم شروط المنافسة الكاملة ومدى واقعيتها، لوجدنا أنه قلما تتوافر مثل هذه الشروط مجتمعة إلا بالنسبة للنذر القليل من الأسواق، وبصفة خاصة تلك التي يتم فيها تبادل المواد الخام، وخصوصا على المستوى الدولي. في حين أن معظم السلع الأخرى، يتم تبادلها في أسواق لا تتوافر فيها كل أو بعض هذه الشروط.

و يمكننا القول أن المنافسة الاحتكارية هو ذلك النوع الشائع الوجود بالنسبة للغالبية العظمى من السلع، يعتبر هذا النوع من الأسواق خليط من المنافسة الكاملة والاحتكار التام، ومن أبرز خصائص هذه السوق ما يلي¹:

- وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين: حيث كما ورد في سوق المنافسة الكاملة وهو قيام كل منتج بتغطية نسبة بسيطة من السوق، مما يجعل أثر كل فرد منتج منهم ضئيلاً جداً في السوق، ولكن هذا النوع من السوق يحتوي على عدد أقل من المنتجين عما هو في سوق المنافسة الكاملة.
- عدم تجانس المنتجات ولكنها قريبة من بعضها البعض: بمعنى أنه يمكن اعتبار السلع المنتجة بدائل جيدة ولا يمكن اعتبارها مكاملة لبعضها البعض.
- حرية الدخول والخروج من السوق: مثل ما هو الحال في سوق المنافسة الحرة الكاملة.
- إتباع سياسة التميز السلعي (السوق لا يسوده سعر واحد): ويتم ذلك بالعمل على جعل السلعة تبدو مختلفة عما يقدمه الآخرون، حتى لو أنها تشبع نفس الحاجة، وذلك باللجوء إلى تحسين جودة المنتج وتقديم تسهيلات شرائية للمستهلكين.

3. سوق احتكار القلة: يتشابه هذا النوع من الأسواق مع سوق المنافسة الاحتكارية من حيث وجود اختلاف بين وحدات السلع المنتجة، وبالتالي وجود أسعار مختلفة لكل منها، ولكن تختلف عنها من حيث عدد البائعين، إذ قد يكون هذا العدد من الصغر بحيث أن أي فرد منهم يستطيع أن يؤثر تأثيراً مباشراً وفعالاً على أحوال السوق من ناحية، وعلى غيره من المنتجين من ناحية أخرى، ولذلك تتسم قرارات المتعاملين في مثل هذه السوق بنوع من الحذر الشديد، بل يمكن القول أن المنافسة بين هذه القلة عادة ما تبتعد تماماً عن الأسعار، فلا يحاول أي منتج أن يخفض من سعر سلعته خوفاً من أن يجذوا الآخرين حذوه، ومن ثم يضيعوا عليه فرصة الاستفادة من تخفيض السعر، وعادة ما يسود سوق احتكار القلة نوع من الاتفاق بين جميع المنتجين على اتباع سياسة واحدة، بل قد يصل الأمر بهم إلى تخصيص حصة انتاجية لكل منهم.

ومن أبرز خصائص هذه السوق ما يلي:

- وجود عدد قليل من المؤسسات: مما يعني استحواد كل مؤسسة على نصيب كبير من حصة السوق.

¹ _ محمد الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 184.

- صعوبة الدخول الى السوق إما بسبب ضخامة الاستثمارات، وإما بسبب صعوبة الحصول على المعلومات الفنية اللازمة للإنتاج، و بسبب حقوق العلامة المسجلة.
- اتباع سياسة التميز السلعي: وتظهر في سوق احتكار القلة أكثر وضوحاً من سوق المنافسة الاحتكارية.
- لا يوجد أي اتفاق بين المنتجين على الكميات التي سيتم إنتاجها أو تحديد أسعار بيعها.
- في بعض الأحيان قد يسود نوع من الاتفاق بين المنتجين على اتباع سياسة واحدة.
- لا يستطيع أحد المنتجين أن يؤثر في السعر أو الكمية المعروضة من السلعة.
- يمكن اعتبار السلع متجانسة وغير متجانسة في هذه السوق.

4. سوق الاحتكار التام: ويسمى سوق الاحتكار، يتميز هذا النوع من الأسواق بالخصائص التالية:

- وجود مُنتج واحد في السوق: حيث يعتبر هذا المنتج الممثل الوحيد لصناعة معينة، متمكناً بذلك من التحكم في سعر السوق من خلال رفع السعر أو تخفيض الكمية المعروضة أو العكس.
- سيطرة المُنتج على المواد الأولية: يمتلك المنتج كل المواد الأولية، فلا يقوم ببيع المواد الخام الأولية إلى أي من المنافسين أو تقديم أي تسهيلات لهم للحصول عليها.
- المتطلبات الرأسمالية: وأهمها تمتع المخترع بوفورات مالية ضخمة، تحتاجها الصناعة مما يشكل صعوبة على المنتجين الآخرين الدخول إلى مضمار المنافسة.
- عوائق تمنع دخول مؤسسات جديدة للسوق: كأن تقوم الحكومة بمنح امتياز بإنتاج وبيع سلعة محددة تنتجها جهة واحدة، مما يمنع دخول آخرين إلى اسوق ومنافسة هذه الجهة.
- عدم وجود بدائل للسلعة التي ينتجها المخترع: بمعنى أن الطلب على سلعة المخترع هو طلب غير مرن، فتغير السعر لا يؤثر كثيراً على الكميات.

في ظل هذا النوع من الأسواق نفرق عادة بين ثلاثة أنواع من الاحتكار، كما يلي:

- احتكار البيع: وهو الحالة التي يكون فيها منتج واحد قائم بالإنتاج، بغض النظر عن عدد المشترين، وهنا يكون العرض الفردي لهذا المُنتج هو في نفس الوقت العرض الكلي للسلعة، وفي مثل هذه الحالة كثيراً ما يلجأ المُنتج المخترع إلى تجزئة السوق الواحدة إلى مجموعة منفصلة من الأسواق ذات مرونة مختلفة للطلب، ويتبع في كل من هذه الأسواق سياسة تختلف عن تلك المتبعة في الأسواق الأخرى، كما يلجأ المُنتج المخترع أيضاً إلى التمييز بين وحدات السلعة بقدر الإمكان لفرض أسعار مختلفة لكل منها.

- احتكار الشراء: هو النوع الثاني من الاحتكار، وهو تلك الحالة التي يكون فيها مشتري واحد للسلعة، بغض النظر عن عدد البائعين. وهنا يكون الطلب الفردي لهذا المشتري هو الطلب الكلي على السلعة.

- الاحتكار التبادلي: يعرف الاحتكار التبادلي بأنه سوق يواجه فيه بائع واحد للسلعة أو خدمة معينة مشترتياً واحداً لهذه السلعة أو الخدمة، أي سوق يقف فيها محتكر بيع السلعة أو الخدمة وجها لوجه أمام محتكر شرائها.

وقد كان الاحتكار التبادلي نادر الوجود في القرن الماضي، إلا أنه أصبح أكثر وجوداً في القرن الحالي وبالذات في مجال عوامل الانتاج على الاخص "العمل"، وذلك بسبب مواجهة نقابات العمال لاتحادات اصحاب الأعمال في سوق العمل بهدف تحديد الأجور. كذلك قد توجد سوق الاحتكار التبادلي بالنسبة لبعض المواد الاولية كما في حالة مواجهة اتحاد منتجي القطن لاتحاد الغزل والنسيج وغيرها من اسواق الاحتكار التبادلي.

خامساً. كيفية تحديد الأسعار في مختلف أنواع الأسواق:

يتم تحديد الأسعار (الأثمان) في مختلف الأسواق عند توازن السوق، ونعني بالتوازن هنا الحالة التي تعكس إلتقاء إرادات الطلب و إرادات العرض بقصد تحديد ثمن (سعر) السلعة وكمياتها. وهو تحديد نسبي يتم من خلال القوانين الاقتصادية التي تحكم كل سوق، وفي خلال فترة معينة. والتوازن أو الإلتقاء بين القوى المختلفة المكونة للعرض والطلب قد يكون جزئياً، عندما يتعلق الأمر بتحديد قيمة أو ثمن سلعة معينة، كما قد يكون عاماً إذا تعلق الأمر بعدد من السلع، توازيتها علاقات متعددة بين الطلب والعرض. وقد ينقلب التوازن إلى حالات من عدم التوازن المتقطع أو المستمر نتيجة تدخل بعض الظروف الخارجية عن السوق مما يربط آثاراً وتقلبات في الثمن (أي السعر) والكميات المتداولة.

وفيما يلي نتناول كيفية تشكيل الثمن في إطار عدد من الأسواق والتي سبق وتعرضنا لها.¹

1 . تحديد الاسعار في سوق المنافسة الكاملة: على الرغم من أن سوق المنافسة الكاملة يعتبر نموذجاً مثالياً قلما يوجد في الواقع، إلا أنه يمثل مكان الصدارة في الدراسات الاقتصادية التحليلية الخاصة بنظرية الثمن. وترجع تلك الأهمية إلى أنه يمثل، رغم ندرته في الحياة العملية، إطاراً هاماً لفهم كيفية تشكل الأسعار في نماذج الأسواق الأخرى، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى تمثل سوق المنافسة الكاملة إحدى الفروض الرئيسية التي تعتمد عليها النظرية الحديثة عند تفسير توازن المشروع وتوازن الصناعة سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل.

¹ _ عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 309.

أ. **سعر التوازن:** يعبر التوازن عن السعر الذي تتعادل فيه قوى الطلب مع قوى العرض. أي الثمن أو السعر الذي عنده يكون المشترون على استعداد لشراء كمية معينة، ويكون البائعون على استعداد لبيع نفس الكمية. وهو ثمن وحيد متمائل. ويستمد تماثله من تماثل الوحدات المنتجة والمطلوبة، ومن تماثل ظروف السوق، وظروف كل من الباعين والمشتريين. وبمجرد تحقيق وتحديد هذا السعر، فإنه يعتبر قيمة معطاة، ويُفرض على كافة أطراف العلاقة في السوق. فثمن التوازن هذا لا يمكن أن يكون إلا واحداً، وهو وحده الذي يمكن أن يكون الثمن الفعلي أو الحقيقي في السوق، وهو الذي يحقق أكبر كمية ممكنة من المبيعات.

ب. **تشكل سعر التوازن:** لا يعدو سعر التوازن الذي يتكون نتيجة تلاقي العرض والطلب أن يكون سعراً مؤقتاً، ذلك أن منحني العرض ومنحني الطلب لا يحتفظان، مع الزمن، بنفس الشكل ولا بموضع كل منهما بالنسبة للآخر. من هنا وجب أن نفرق بين مدد ثلاثة في التحليل الاقتصادي عند دراسة كيفية تشكل السعر، وهي:

- **تشكل السعر في الفترة القصيرة جداً:** بقصد بها المدة التي لا تكفي لتغيير حجم الانتاج زيادة أو نقصاناً، وتعود فيها التغيرات في العرض الى تغيرات الكمية المخزنة لا إلى تغيرات الكمية المنتجة. وعلى ذلك فإن تغير السعر في هذه المدة، لا يعود الى تغيرات النفقة، لأن فرضية الفترة القصيرة تعتبرها ثابتة، وإنما يعود الى تغيرات العرض والطلب، ولما كان الطلب على السلعة يتحدد بالطلب الحدي (اقل المشتريين رغبة في الشراء أي الذي يتطلب اقل ثمن) وكان العرض يتوقف على العرض الحدي (العرض الذي يصدر عن اقل الباعين رغبة في البيع اي الذي يتطلب اكبر ثمن)، فان السعر يتحدد بما يُعرف بالمزج الحدي ويسمى سعر التوازن في هذه المدة القصيرة جداً، بالسعر الجاري وهو سعر مؤقت، لأنه لا يقترن بتوازن المشروعات (المؤسسات).

- **تشكل السعر في الفترة القصيرة:** ويُقصد بها المدة التي تتسع لتغيير حجم الانتاج دون ن تتسع لتغيير حجم المشروع أو عدد المشروعات. وهي المدة التي تقترن بتوازن المشروع لا بتوازن الصناعة. ولما كان لكل مستوى انتاج مستوى معين من النفقة الحدية، فإن تغير مستويات الانتاج يؤدي الى إدخال عامل جديد في تحديد السعر، وهو تغير النفقة الحدية للمشروع، وذلك عن طريق تأثير هذه النفقة في العروض الفردية للمشروعات وبالتالي على العرض الكلي.

ويتحدد التوازن في المدة القصيرة بتساوي الايراد الحدي مع النفقة الحدية. والايراد الحدي في المنافسة الكاملة لا يعدو أن يكون هو سعر السوق.

فالسعر يتحدد في الفترة القصيرة بنفقة الانتاج الحدية للمشروعات، وذلك عن طريق تحديد حجم الانتاج بما يحقق هذه المساواة، والنتيجة أن السعر يتحدد في المدة القصيرة في حالة المنافسة الكاملة بتلاقي العرض والطلب عند مستوى نفقة الانتاج الحدية. وهذا السعر مثل سعر التوازن في الفترة القصيرة جداً، سعر مؤقت.

- **تشكل السعر في الفترة الطويلة:** يقصد بها المدة التي تسمح بتغيير حجم الانتاج عن طريق تغيير حجم المشروعات وعددها، اي عن طريق تغيير الطاقة الانتاجية وكذلك عن طريق التنقل بين فروع الانتاج المختلفة. ويتحدد سعر التوازن بتلاقي منحني العرض ومنحني الطلب اللذين يتمتعان بمرونة كبيرة خلال هذه الفترة.

ففي الفترة الطويلة يقترن سعر التوازن بتوازن الكمية المطلوبة والكمية المعروضة، وتوازن المشروع(المنتج)، وتوازن الصناعة. وحتى يتم التوازن في صناعة ما، لا بد ان يكون كل مشروع(منتج) من مشروعاتها في حالة توازن على حدة، ويحدث هذا عندما يحقق المشروع الحدي(المشروع الذي يعمل في أسوأ الظروف، اي الذي ينتج بأكبر تكلفة متوسطة)) ربحه العادي لا اكثر ولا اقل

ولما كان توازن المشروع الحدي يعني التساوي بين السعر والنفقة الحدية، فإن معنى ذلك أنه في حالة الصناعة تكون النفقة المتوسطة مساوية للسعر(الايراد المتوسط) مساوية للنفقة الحدية. ولما كانت النفقة الحدية تساوي النفقة المتوسطة في ادنى مستويات هذه الاخيرة كان معنى ذلك أن السعر في حالة التوازن يتساوى مع اقل نفقة متوسطة للمشروع الحدي. أي أن شرط توازن الصناعة في النفقة الطويلة هو تساوي السعر مع النفقة المتوسطة للمشروع الحدي ومع النفقة الحدية ، أي أن شرط التوازن هو تساوي السعر مع اقل نفقة متوسطة للمشروع الحدي.

ومن هنا يتضح أن السعر التوازني في الفترة الطويلة يقترن بتوازن الكمية المعروضة والكمية المطلوبة، وتوازن المشروع، وتوازن الصناعة. والسعر في الفترة الطويلة يُعرف بسعر التوازن المستمر، أو سعر التوازن العادي. ج. **تغيير سعر التوازن:** رأينا أن التوازن يعبر عن موقف اقتصادي معين في لحظة أو فترة زمنية، يحدث خلالها التقاء بين قوى العرض والطلب حول سعر وكمية معينة، ولكن نقطة الالتقاء هذه لا يمكن تصورها ثابتة، فمع تغير الظروف الاقتصادية تتغير وتتحرك إلى مكان آخر. وهذا يعني تغير لسعر والكمية المتفق عليهما، ولكن لا يعني الإخلال بالتوازن. فالتوازن محقق وموجود ما دام هناك التقاء بين العرض والطلب.

والظروف الاقتصادية التي يمكن أن تغير من التوازن، قد تتعلق بعلاقات الطلب، أو بعلاقات العرض، أو بعلاقات العرض والطلب معاً، أو بمتغيرات خارجية بعيدة عن العرض والطلب معاً، أو بالسعر ذاته.¹

2. تحديد الاسعار في سوق الاحتكار.: ونميز هنا بين:

أ. احتكار البيع: وهنا نميز بين احتكار البيع الكامل واحتكار البيع البسيط، ونكون أمام الحالة الاولى حينما يتولى مشروع واحد بيع سلعة أو خدمة ليس لها بديل. ومؤدى سوق احتكار البيع الكامل أنه لا توجد منتجات أخرى يمكن ان تؤثر أسعار بيعها أ الكميات المباعة منها بدرجة يُعتد بها في السعر الذي يبيع به المحتكر او في الكمية التي يبيعها، والعكس صحيح. وعلى ذلك فشرط الاحتكار الكامل هو اختفاء المنافسة تماماً بانفراد مُنتج(مشروع) واحد بإنتاج سلعة ليس لها بديل. أما الحالة الثانية فهي احتكار البيع البسيط ويقصد بها أن ينفرد مُنتج بإنتاج سلعة معينة، أي أن الصناعة تتكون من مشروع واحد، ولكن يكون للسلعة بديل غير قريب (أي رديء). وهذا يعني أن المحتكر يقابل منافسة في الواقع من السلعة الاخرى التي يمكن أن تكون بديلاً لسلعته.

- تشكل السعر: يتكون السعر في حالة احتكار البيع من تقاطع محور الكمية المعروضة مع منحنى الايراد المتوسط أي منحنى الطلب. ونلاحظ أنه كلما ارتفعت الكمية المعروضة أنخفض السعر، وكلما انخفضت الكمية المعروضة ارتفع السعر. وقد سبق أن رأينا أن الكمية المعروضة تتحدد بالمستوى الذي يحقق أكبر ربح ممكن. وعلى ذلك فهي الكمية التي تحدد السعر بالتقاءها مع منحنى الطلب.

رأينا أن المحتكر يحدد وحده الكمية المعروضة، وهو ما يضمن له بالتالي سلطة تحديد الكمية المباعة وسلطة تحديد السعر. غير أن سيطرة المحتكر ليست كاملة على كل عناصر السوق، فهو لا يسيطر على الكمية المطلوبة وبالتالي لا يستطيع تحديد الكمية المباعة والسعر معاً، فهو إما يحدد الكمية المباعة وفي هذه الحالة يترك تحديد السعر للطلب، وإما يحدد السعر وفي هذه الحالة يترك تحديد الكمية المباعة للمشتريين.

ب. احتكار الشراء: يعرف احتكار الشراء بأنه سوق يقوم فيه مشروع واحد بشراء سلعة أو خدمة معينة، وبالتالي تكون سوق شراء هذه السلعة أو الخدمة بأكملها من نصيب هذا المشروع (هو اقل وجود في الحياة العملية من احتكار البيع). وفي هذه الحالة يتمتع المشتري بسلطة التأثير على السعر عن طريق تحديد الكمية المطلوبة والتي يتنافس على انتاجها العديد من المشروعات.

¹ _ مصطفى رشدي شبيحة، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، مرجع سبق ذكره، ص 265.

ومن الناحية العملية فإن محتكر الشراء قد يكبت رغبته في تعظيم ارباحه في الاجل القصير، وذلك مراعاة لعدة اعتبارات مثل الرغبة في عدم دخول مشروعات اخرى منافسة له في سوق شراء السلعة او الخدمة محل احتكار الشراء، وخشي اثاره الرأي العام وتدخل السلطات العامة لرقابة احتكاره وتنظيمه.

ج. الاحتكار التبادلي: هو كما ذكرنا اعلاه، سوق يواجه فيه بائع واحد للسلعة أو خدمة معينة مشترياً واحداً لهذه السلعة أو الخدمة، أي سوق يقف فيها محتكر بيع السلعة أو الخدمة وجها لوجه أمام محتكر شرائها. والسمة الاساسية لسوق الاحتكار التبادلي هو عدم تحديد السعر فيه، أي عدم المقدرة على تعيين أو تحديد مستوى السعر الفعلي الذي سيسود في السوق بدقة، وذلك بالرغم من معرفة حالة عرض السلعة أو الخدمة محل الاحتكار المتبادل وحالة الطلب عليها، فهنا يحاول كل طرف أن يستغل موقفه الاحتكاري. فالمنتج المحتكر يريد أن يحث على أكبر سعر ممكن، ولكنه لا يستطيع الوصول الى ذلك عن طريق التحكم في الكمية المعروضة لأنه يواجه مشترياً واحداً. ونفس الوضع ينطبق على المشتري فهو يريد أن يشتري بأقل سعر ممكن، ولكنه لا يستطيع الوصول الى ذلك عن طريق التحكم في الكمية المطلوبة، لأنه يواجه مُنتجاً واحداً يتحكم في عرض السلعة وليس لها بديل. وفي هذه الحالة يتحدد السعر داخل منطقة تتحدد بحد أدنى لا يمكن أن يقل عنه السعر، وبحد أعلى لا يمكن أن يرتفع عنه. أما عن تحديد النقطة التي يقع فيها السعر بالضبط بين هذين الحدين فإنه يتوقف على مدى الضغط الذي يستطيع أن يمارسه كل منهما على الآخر. وهذا بدوره يتوقف على عدة عوامل أهمها: القدر على تخزين السلعة بالنسبة للمنتج، والقدر على الانتظار من أجل الشراء بالنسبة للمشتري. بالإضافة الى الحاجة للسيولة النقدية بالنسبة للمنتج، والحاجة لتشغيل الطاقة الانتاجية بالنسبة للمشتري او الحصول على دخل عن طريق اعادته بيعه.

3. تحديد الاسعار في سوق احتكار القلة (شبه الاحتكار): ويقصد باحتكار القلة سوق يتولى فيها بيع سلعة أو خدمة مماثلة أو متنوعة عدد محدود من المشروعات (المنتجين) التي تتقاسم فيما بينها الجزء الأكبر من الطلب على السلعة. أما كيفية تحديد تشكل السعر (الثلث) في هذه السوق فتختلف بحسب ما إذا وُجد اتفاق أو تنسيق بين المشروعات القليلة التي تتقاسم الطلب أو غاب هذا الاتفاق أو التنسيق.

أ. تشكل السعر في حالة عدم وجود اتفاق بين المشروعات: هنا يضطر المنتج أن يدخل في اعتباره سلوك المنتجين الآخرين، وهو لا يعرفه على وجه أكيد، بل يعتمد في تقديره على افتراضات معينة.

ومن بين الاحتمالات الممكنة في هذا الصدد، أن يقوم المنتجون بشن الحرب التنافسية بعضهم على بعض لأسباب متعددة. منها محاولة أحدهما السيطرة على السوق سيطرة كاملة، ومنها أيضا محاولة الضغط على بعض أعضاء السوق من خلال موجات التخفيض في الاسعار الواحدة تلو الأخرى، وقد يلجأ بعض

المنتجين إلى الدعاية الواسعة ومنح الهدايا والهبات والعمولات للعملاء. هذا الوضع لا يدوم بطبيعته كثيراً، إذ ينتهي بانسحاب المشروعات ذات الامكانيات المتواضعة.

والطلب هنا بطبيعته طلب ذو شطرين: شطر ذو مرونة مرتفعة عند أسعار أعلى من السعر السائد، وشرط ذو مرونة منخفضة عند أسعار أدنى من السعر السائد. وهكذا فإن المنتج في احتكار القلة، وذلك على عكس حالات المنافسة الكاملة والاحتكار التام، لا يغير من الكمية المنتجة أو السعر لأقل تغيير يطرأ على نفقاته. إذ هو أقل تأثراً لتغيرات الاسعار أو لتغيرات النفقة، ومن مصلحته أن يبقى على الأوضاع كما هي. وهذا يفسر ثبات الاسعار في أسواق احتكار القلة.

ب. تشكل السعر في حالة وجود اتفاق بين المشروعات: ان الوضع السابق غالباً ما ينتهي بتنظيم عملية اتفاق (صريحة أو ضمنية) على السياسات التي تتبع بالنسبة لأسعار السلع، أو اقتسام السوق، أو تحديد أجور العمال، أو اثمان المواد الأولية... إلخ. وتتصرف المشروعات التي تتفق فيما بينها عندئذ، كما لو كانت تحتكر إنتاج السلعة احتكاراً كاملاً مع احتفاظ كل منها بشخصيته وظروفه الخاصة به. ويترتب على ذلك أن السعر الذي يسود في هذه الحالة يختلف عن السعر الذي يسود في حالة الاحتكار الكامل. فمن ناحية يكون هذا السعر وليد مساومات ومفاوضات بين مختلف أطراف هذا الاحتكار، فهو سعر وسط لا يعتبره اي مشروع يناسب ظروفه ورغم ذلك يقبله. ومن ناحية أخرى فإن هذا السعر الذي يسود لا يحقق للمشروع الواحد اقصى ربح ممكن، فهو يقبله حرصاً منه على الاحتفاظ بنصيبه في السوق وبكيانه الذاتي، وبصرف النظر عما يكون هناك من فوارق في النفقات الإنتاجية.¹

4. تحديد الاسعار في سوق المنافسة الاحتكارية: تعرف المنافسة الاحتكارية بأنها سوق يتولى فيها عدد كبير من المشروعات بيع سلعة أو خدمة واحد معينة، ولكن كل منها يعرض نوعاً مميزاً خاص به. فهي منافسة من نوع خاص، الغرض منها أن تحقق للمشروع بعض العناصر والخصائص الاحتكارية التي تميزه عن غيره من المشروعات والتي تعمل في مجاله الانتاجي. وأهم ما يميز هذه السوق هو تمايز الأصناف المتعددة من السلعة أو الخدمة الواحدة وتغايرها.

ورأينا سابقاً أن المنافسة الاحتكارية تتميز، من ناحية بتعدد المشروعات المنتجة للسلعة أو الخدمة، ومن ناحية أخرى بتمايز الاصناف التي تنتجها هذه المشروعات. فكيف تتحد الأسعار؟. هنا نفرق بين حالتين: أ. الحالة الأولى: يكون فيها التمييز بين السلع على اساس موضوعي (الخصائص الفنية للسلعة ذاتها). فالمشروع يواجه منحني طلب ذو مرونة مرتفعة. وسوف يحاول أن يمنح سلعته بعض الخصائص التي تميل

¹ _ عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 346.

بالطلب الى ان يكون اقل مرونة. والأمر لا يقتصر فقط على التأثير في الطلب الخاص به، بل يجب أن يراعي استراتيجية المشروعات الأخرى المنافسة (المرونة المتقاطعة). أو بمعنى آخر مدى قدرته على سحب عملاء المشروعات الأخرى عندما يخفض سعره، ومدى قدرته على منع عملائه من التحول عنه الى المشروعات الأخرى عندما يرفع سعره. وبصفة عامة سوف يحاول كل مشروع عن طريق التمييز والتغيير في الخصائص الموضوعية لسلعته أن يجعل الطلب عليه غير مرن لمواجهة أي تحول عنه عندما يزيد اسعاره.

ب. الحالة الثانية: يكون فيها التمييز على أساس شخصي (الدعاية والإعلان وخدمات اثناء وبعد البيع وغيرها من الخصائص السلوكية والاجتماعية). وبالطبع فإن ذلك سوف يرفع من مستوى النفقات، ولكنه سوف يعوض ذلك من خلال زيادة مبيعاته من جانب ورفع أسعاره من جانب آخر.

ويلاحظ أنه في المنافسة الاحتكارية ينتج المشروع اقل من حجمه الأمثل، وينجم عن ذلك وجود فائض في الطاقة الانتاجية في ظل هذه اسوق، مقارنة بما هو عليه الحال في سوق المنافسة الكاملة. ويكون الثمن في حالة المنافسة الاحتكارية أكثر ارتفاعا عنه في حالة المنافسة الكاملة.

المحور الثامن

النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية.

تمهيد:

منذ القدم و حتى يومنا الحاضر عمل الإنسان على مواجهة المشكلة الاقتصادية حسبما يتماشى و تطور البيئة المعيشية و متطلباتها، و كلما انتقل الإنسان من مرحلة تاريخية إلى أخرى تتطور معه طبيعة حاجياته و طرق تلبيتها، و تبعاً لذلك أنتجت لنا كل مرحلة تاريخية نظاما اقتصاديا معيناً يختلف عن النظام الاقتصادي الذي يليه، سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى الحديث عن مفهوم النظري للنظام الاقتصادي، و نتعرف بعدها على أهم النظم الاقتصادية التي عرفها الإنسان منذ البدايات الأولى لوجوده على الأرض.

أولاً: مفهوم النظام الاقتصادي و مكوناته.

1. النظام الاقتصادي: هو مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينه. و يركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.

ويعدّ النظام الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثر به ويؤثر فيه. وعرّف "أنتونيلي *Antonelli*" النظام الاقتصادي بأنه: مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان⁽¹⁾.

و يعرف الاقتصادي "صومبارت *Sombart*" النظام الاقتصادي بأنه: المظهر الذي يجمع بين العوامل الثلاثة التالية:

- **الروحية:** أي الدوافع البارزة للفعاليات الاقتصادية (كأن يكون الاقتصاد في سبيل السيطرة و الحرب، أو في سبيل الكسب الآني و السريع أو في سبيل تطبيق مبدأ من مبادئ المثالية... إلخ).
- **الشكل:** و هو مجموعة العوامل الاجتماعية و الحقوقية و القانونية التي تحدد إطار الحياة الاقتصادية (نظام الملكية، نظام العمل، علاقات الإنتاج، دور الدولة في الحياة الاقتصادية).
- **الماهية:** و هي مجموعة الوسائل و الطرق التقنية التي تجري بواسطتها التحولات المادية في الزراعة و الصناعة و التجارة (الآلة اليدوية، الميكانيكية، التكنولوجيا الصناعية...)

¹ _ الموسوعة العربية | الأنظمة الاقتصادية (arab-ency.com.sy)

وتحدد طبيعة النظام الاقتصادي من التداخل المنطقي بين العناصر الثلاثة المذكورة. ويؤكد "صومبارت" أن عنصر الشكل هو المحدد الرئيسي لطبيعة النظام؛ لأنه تعبيرٌ عن الروحية التي تعكس في النهاية بالخلفية الفكرية (العقيدة) التي يقوم عليها النظام. وتتوافق الروحية أيضاً مع مستوى معين من تطور وسائل الإنتاج⁽¹⁾.

و هناك من يذهب في تحديد معنى النظام الاقتصادي إلى تعريفه من خلال ثلاثة عناصر أساسية: المذهب الفكري، القوى الإنتاجية، العلاقات الإنتاجية، هذه العناصر الثلاثة تشكل في مجموعها النظام الاقتصادي، و لا بد من اجتماع هذه العناصر الثلاثة لكي يوجد أي نظام اقتصادي أصلاً: فبدون العلاقات الإنتاجية ليس من المتصور إمكانية تطبيق مذهب فكري معين، غير أن وجود مذهب فكري لا يعني بالضرورة توافر القوى الإنتاجية، و العلاقات الإنتاجية الكفيلة بوضعه موضع التنفيذ، كما أنه لا يعني حتمية أو إمكانية تطبيق المذهب الفكري⁽²⁾.

و بناء على هذا فإنه يتم داخل كل نظام اقتصادي يشتمل هذه العناصر الثلاثة، التعامل مع كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية على تحديد المسائل الثلاث الآتية:

- أولاً: ماذا ينتج المجتمع؟
- ثانياً: كيف ينتج المجتمع؟
- ثالثاً: على من يتم توزيع ما تم إنتاجه فعلاً؟ و على أي أساس؟ (التوزيع)

ثانياً: تصنيف النظم الاقتصادية (حسب تطورها التاريخي).

على ضوء التعاريف السابقة للنظام الاقتصادي، قام الدارسون بتصنيف أنواع النظم الاقتصادية منذ بداية التفاعلات و النشاطات الاقتصادية و حتى يومنا هذا.

و قد سجلت لنا دراسات تاريخ الفعاليات و النشاطات الاقتصادية مختلف أطوار التشكيلات و النظم الاجتماعية الاقتصادية للإنسانية، و المحددة بأسلوب الإنتاج الاجتماعي في كل مرحلة من مراحل التطور التاريخي⁽³⁾. بحيث تختلف الكيفية التي بها الإنتاج و التبادل و التوزيع من دولة إلى أخرى، فإذا كانت الغاية النهائية للنشاط الإنساني الاقتصادي هي إشباع حاجات الإنسان عن طريق إنتاج السلع اللازمة لهذا

¹ _ الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية)، "الأنظمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره.

² _ مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007، ص 25.

الإشباع، فإن تنظيم الإنتاج و توجيهه أو توزيعه تختلف باختلاف المكان و الزمان حسب النظام الاقتصادي الذي يتبناه كل مجتمع¹.

بالرغم من اختلاف الباحثين في وضع معايير مشتركة في تحديد وتصنيف لأنظمة الاقتصادية، إلا أنه يمكننا اعتماد التصنيف التالي لشموليته، فقد عرف الإنسان منذ القدر و طبق العديد من النظم الاقتصادية المختلفة من حيث أسلوب الإنتاج و توزيعه مكانا و زمانا، وهذه النظم الاقتصادية حسب تطورها التاريخي يمكن تصنيفها إلى:

1- نظم اقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية (النظام الاقتصادي: البدائي / العبودي / الإقطاعي).

2- نظم اقتصادية بعد الرأسمالية (النظام الاقتصادي: الرأسمالي / الاشتراكي / المختلط).

1. النظم الاقتصادية قبل المرحلة الرأسمالية:

أ. النظام الاقتصادي البدائي (المشاعية البدائية):

تعد المشاعية البدائية أول نظام اقتصادي اجتماعي في التاريخ، وكانت وسائل الإنتاج التي استخدمها الإنسان بسيطة وبدائية، كما كانت مهارات العمل وخبرة الأفراد ومعرفتهم قليلة جدا⁽²⁾. فالحياة الاقتصادية في هذه المرحلة كانت تربط الإنسان مباشرة بالطبيعة، بحيث تركز جهد الإنسان و إنتاجه في صيد الحيوانات و اقتطاف الثمار و الخيرات التي تجود بها الأرض، فلم يكن يملك آلات و رأس مال ليحول إنتاجه، بل مجرد أدوات بسيطة كالعصا أو الحجر لتحصيل قوته اليومي، و بالتدريج بدأ الإنسان يدخل تحسينات على أدوات إنتاجه الحجرية و الخشبية و العظمية ليحصل بواسطتها على كميات أكبر من المواد اللازمة لتحسين معيشتة، و قد تحقق له ذلك من خلال:

- اكتشاف النار الذي سمح له باكتشاف مصادر جديدة للغذاء، و للوقاية من البرد، و كذلك لصنع بعض الأدوات المنزلية من الطين و الخشب.
- اكتشاف بعض المعادن كالبرونز و الحديد.
- اكتشاف القوس و أدوات الصيد، الأمر الذي زاد من مصادر الغذاء و ساعد على التربية الحيوانات بعد اصطياها.
- تعلم مبادئ الزراعة و الفلاحة.

¹ - مختار عبد الحكيم طلبية، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² - الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية)، "الأنظمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره.

-علاقات الإنتاج: لم يكن في مقدور الأفراد مواجهة الطبيعة إلا بتجميع جهودهم وتضافرها، فتجمعوا حينها و شكلوا قبائل و جماعات ، و كان اقتصاد القبيلة يدور بصورة مشتركة لتأمين حاجاتهم عن طريق إقامة علاقات إنتاجية قائمة على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، فاضطراهم للتعاون و توافر أدوات عمل بسيطة متاحة من الطبيعة لم تسمح بتملكها لأشخاص أو مجموعات معينة داخل القبيلة، بل كانت مشاعة و مشتركة بين أفراد القبيلة. أما بالنسبة لتوزيع المنتجات فكان يتم ضمن كميات متساوية و قليلة للحفاظ على البقاء¹. و لم تكن هناك حاجة للنقود و الأسواق للمبادلة، إلى أن تم استخدام المقايضة لاحقا.

و الملاحظ على النشاط الاقتصادي للمجتمعات البدائية أنه كان قائما على أساس المساواة و مشاركة الرجل و المرأة في العمل معا، حيث ظهر أول تقسيم اجتماعي للعمل حسب الجنس و العمل، فتخصص النساء في تربية الأطفال و جني الثمار و أعمال البيت، بينما تخصص الرجال في الصيد و الزرع..، كما عرفت المجتمعات البدائية ظهور حرفيين مختصين في إنتاج صناعات معينة كصناعة التعدين و الحياكة و الحدادة و صنع الأسلحة إلى جانب قسم آخر يختص في الزراعة.

القانون الأساسي الذي حكم النظام الاقتصادي البدائي كان قائما على أساس: إنتاج الخيرات الضرورية لسد الحاجيات القبلية بواسطة الأدوات البسيطة و على أساس العمل الجماعي².

ب. النظام الاقتصادي العبودي:

يعد نظام الرق أو العبودية، الذي حلَّ محلَّ النظام المشاعي البدائي، أول نظام في التاريخ يقوم على الاستغلال و الانقسام الطبقي الإنسان لأخيه الإنسان³. و هناك عدة عوامل ساهمت في ظهور هذا النظام الاقتصادي، و أهمها⁴:

- التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل.
- ظهور إمكانية العمل الفردي نتيجة تطور وسائل و إنتاجية العمل.
- ظهور الملكية الفردية و ما ترتب عنها من علاقات اقتصادية جديدة أدخلت بنظام التوزيع المتساوي لمنتجات العمل.

¹ عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر و التوزيع، القاهرة 2004، ص 42.

² المرجع نفسه، ص 43-44.

³ الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية)، "الأنظمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره.

⁴ عبد الله ساقور، المرجع السابق، ص 44-45.

- بصفة عامة: أدى التبدل الحاصل في بنية المجتمع إلى حتمية تطور و نمو قوى الإنتاج و انحلال العلاقات الإنتاجية للقبيلة البدائية، فحل العمل الفردي محل العمل الجماعي، و حلت الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، هذا ما أدى بدوره إلى تغير في منظومة الحقوق و الواجبات.
- وكانت العبودية في أولى مراحلها تسمى «العبودية الأبوية» أو العبودية البيتية، وكان عدد الأرقاء قليلاً، وكان السيد مالك الرقيق يشتغل في الأرض مع أرقائه.
- استهل أسلوب الإنتاج في نظام الرق تاريخه حين صار استغلال الرقيق هو السائد في عملية الإنتاج، وحين انقسم المجتمع إلى طبقتين متناحرتين: **المُسْتَعْلَيْنَ «الأسياء»** و**المُسْتَعْلَيْنَ «الرقيق»**. ويضمُّ مجتمع الرق إلى هاتين الطبقتين فئة الأحرار كالحرفيين و الفلاحين الصغار و التجار والمرابين. و تكوّن في ظل هذا النظام المجتمع الطبقي، وأضحت السيطرة السياسية مقصورة على طبقة الأسياء في المجتمع (علاقات الإنتاج / الشكل).

و يمكن إجمال خصائص النشاط الاقتصادي في ظل المجتمع العبودي في النقاط التالية:

- شكلت طبقة العبيد الأساس الاقتصادي لعملية الإنتاج و الوسيلة الأساسية للثروات في المجتمع العبودي، فلم تعد المجموعة القبلية تعمل لسد حاجاتها الاقتصادية، بل أصبحت طبقة من المجتمع تعمل من أجل تحقيق فائض بالنسبة لطبقة الأسياء.
- عرفت وسائل الإنتاج تطوراً ملحوظاً في هذه المرحلة، بحيث اكتشف الإنسان الكثير من الآلات و الوسائل البناء و التشييد و الزراعة¹.
- تقسيم العمل على أساس طبقي اجتماعي إلى: عمل جسدي و آخر ذهني، فالعمل الجسدي: تخصص له الأرقاء للإنتاج المادي، فقد اقتصروا في الأعمال البناء و التشييد و المناجم و شق الطرقات...، في حين كان العمل الذهني من نصيب الأسياء الذين اقتصروا بالإدارة الحكومية و السياسة و الفلسفة و الشعر و الأدب و الفن، إلى جانب العمل الحرفي الذي اقتص فيه الحرفيين و كذلك النشاط التجاري للمرابين و صغار الفرحين .
- وظهر في ظل نظام الرق تبادل البضائع الذي تحوّل تحولاً متدرجاً إلى تجارة منظمة، و نشأت الأسواق التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، وظهر ما يسمى بالتجارة الخارجية. وقد أدى تزايد كميات الإنتاج من السلع المخصصة للسوق و توسيع التبادل التجاري إلى تزايد التفاوت

¹ - عيد الله ساقور، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

في الملكية والثروة على حساب عمل الرقيق، وظلت الأرض وسيلة الإنتاج الرئيسة. واعتمد النشاط الاقتصادي على الزراعة وتربية الماشية مع ظهور الإنتاج الحرفي. ومع تطور التجارة المنظمة ظهرت النقود التي بدأت تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات مجتمع الرق¹.

- القانون الأساسي الذي حكم النظام الاقتصادي العبودي: إن إنتاج الخيرات المادية موجه لسد مختلف حاجيات الأسياد المتزايدة باستمرار، و كان يتم عن طريق الاستثمار في العبيد، الذين شكلوا محور كل إنتاج يؤسس القاعدة التي يقوم عليها التركيب الفوقي للمجتمع، و كان من العوامل المهمة في تكريس هذا النظام هو مواقف الفلاسفة و المفكرين الذين كانوا يرون في هذا النظام خلود الطبيعة، فأفلاطون عبر عن هذا النظام قائلاً: " الرقيق هو الأداة الحية، في حين أن الأداة هي الرقيق الذي لا حياة فيه"².

ج. النظام الاقتصادي الإقطاعي (نظام الاقتصاد المغلق):

هو النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في عصر الإقطاع في العصور الوسطى. وكان للتنظيمات الاجتماعية في القرون الوسطى: كان لهذه التنظيمات الدور و الأثر الرئيسي في شكل النشاط الاقتصادي و جوهره، فبد انهيار الإمبراطورية الرومانية انقسمت إلى مجموعة من الدويلات و المدن و المقاطعات، و شكلت هذه الأخيرة الإطار العام للنشاط الاقتصادي في هذه المرحلة، فقد سادت و ظهرت العديد من المقاطعات المتنافرة و التي عرفت بممارسة اقتصاديات مغلقة تعتمد على الزراعة كنشاط أساسي. و عموما تشكل النظام الاجتماعي و السياسي الأوربي في هذه المرحلة من ثلاثة تنظيمات أساسية طبعت شكل الحياة الاقتصادية و أثرت عليها، هي: الكنيسة، الإقطاعية، و المنظمات الحرفية.

- خصائص النظام الاقتصادي الإقطاعي:

- إن الدوافع الاقتصادية (العوامل الروحية) في هذا النظام تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي للإقطاعي و الفلاحين الذين يعملون ضمن ممتلكاته، فليس الغاية من العمل هو زيادة الرفاهية بل مجرد الحفاظ على ما هو ضروري و مألوف، و بمعنى آخر الاقتصاد هنا هو "اقتصاد حاجة"، أي الاقتصاد الذي تتحدد أهدافه بانتهاء أراضي الإقطاعي.

¹ _ الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية)، "الأنظمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره.

² _ عبد الله ساقور، مرجع سبق ذكره، ص 46.

- من ناحية التنظيم الحقوقي و الاجتماعي (الشكل) في هذا النظام فإنها تركز على إعطاء كل صلاحيات اتخاذ القرار في يد الإقطاعي، الذي يملك السلطة السياسية المطلقة على مقاطعته من الناحية البشرية، أو بالنسبة لتوزيع الدخل الاقتصادي .
- ويقوم النظام الإقطاعي على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج "الأرض" واستغلال الفلاحين. و كانت الملكية الإقطاعية على منطقة معينة، تشمل المدن والقرى وما فيها ومن فيها من أقنان و فلاحين.
- وفي مرحلة تكوّن النظام الإقطاعي بدأت تتحدد السمات الرئيسة لأسلوب الإنتاج الإقطاعي، وخاصة ظهور الملكية العقارية الإقطاعية، وظهر أنواع من الريع العقاري الإقطاعي بوصفه نوعاً اقتصادياً مميزاً لعلاقات الإنتاج في هذا النظام⁽¹⁾. و عموماً يمكن إبراز أهم السمات الأساسية لهذا النظام الاقتصادي في النقاط التالية⁽²⁾:
- أنه نظام اقتصادي مغلق، استمر لفترة يقوم على الاكتفاء الذاتي أو الإنتاج بغرض الاستهلاك.
- يمثل النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الرئيسي، و إلى جانبه ظهر كذلك النشاط الحرفي و الذي و اعتبر من مميزات الحياة الاقتصادية في هذه المرحلة، ومع هذا النشاط أصبح الإنتاج يتم بغرض التبادل، وإن كان على نطاق محدود.
- تمثلت القوى الإنتاجية أو أدوات الإنتاج الأساسية، والتي تشمل أساساً الأرض والعمل ورأس المال والمهارات التنظيمية، القوى في عاملا الأرض والعمل.
- بالرغم من تزايد أهمية السوق بمرور السنين، كانت على وجه التحديد جانباً ثانوياً من جوانب الحياة الاقتصادية في العصور الوسطى.

2. النظم الاقتصادية بعد المرحلة الرأسمالية:

أ- النظام الاقتصادي الرأسمالي (الرأسمالية /الاقتصاد الحر/ الليبرالي):

بعد أن استقر النظام الاقتصادي الإقطاعي في فترة العصور الوسطى، ظهرت جملة من العوامل التي غيرت طبيعة البنية الاجتماعية و السياسية في تلك المرحلة و مهدت لظهور نظام اقتصادي جديد قام على أنقاض النظام الإقطاعي ، عرف هذا النظام بالنظام الاقتصادي الرأسمالي.

¹ _ الموسوعة العربية (النسخة الإلكترونية)، "الأنظمة الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره.
² _ مختار عيد الحكيم طلبية، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

- تعريف نظام الاقتصاد الرأسمالي.

يعرف نظام الاقتصاد الرأسمالي بأنه (الرأسمالية) بأنه نظام اقتصادي يتميز بنمط من الإنتاج يرتكز على تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: طبقة مالكي وسائل الإنتاج (الأرض، المواد الأولية، آلات و أدوات العمل) - سواء كانت مكونة من أفراد أو شركات أو مؤسسات- الذين يشترون قوة العمل لتشغيل مشروعاتهم، و طبقة البروليتاريا (العمال) المحبرة على بيع قوة عملها، لأن ليس لأفرادها وسائل الإنتاج و لا رأس المال الذي يتيح لهم العمل لحسابهم الخاص⁽¹⁾.

فالرأسمالية إذا تعبر في جوهرها على نظام إنتاج اجتماعي يتميز بتمركز أدوات و وسائل الإنتاج و مجموع الثروات بأيدي عدد قليل جدا من الناس يشكلون طبقة الرأسماليين، بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسماليين الذين يهدفون إلى تحقيق الربح على حساب الأكثرية من العمال⁽²⁾.

- عوامل نشأة النظام الرأسمالي.

تجمعت عوامل كثيرة، خلال فترة زمنية، أدت إلى تداعي وانحيار النظام الإقطاعي، وفي نفس الوقت مهدت لظهور نظام الاقتصاد الرأسمالي. ويحدد مؤرخو تاريخ الفكر الاقتصادي هذه الفترة، بتلك الممتدة من منتصف القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، تلك الفترة التي شهدت بوضوح بداية الثورة الصناعية ووقوع الثورة الأمريكية وصدور المؤلف العظيم " ثروة الأمم " لأدم سميث .

لقد قام النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي، فالعوامل التي أدت إلى انحيار النظام الإقطاعي هي ذاتها التي ساهمت في إحداث تغيير في الهيكل الاجتماعي الموجود والقائم وإيجاد نظام جديد هو النظام الرأسمالي. و ترجع أسباب نشأة النظام الرأسمالي إلى العوامل التالية:

- تراكم رأس المال:

- زيادة عدد السكان

- التطورات الصناعية و التقنية:

-التطورات السياسية و ظهور الدولة القومية الحديثة:

- الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الأوروبية:

¹ _ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (الرأسمالية)، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط3، ج 2، بيروت، 1990، ص 789.

² _ عبد الله ساقور، مرجع سبق ذكره، ص 57.

- خصائص النظام الرأسمالي.

إن دافع الحياة الاقتصادية هو دافع فردي مصلحي، يتلخص في البحث عن الربح إلى أكبر حد تسمح به السوق أو قانون العرض و الطلب، و لقد أرجع بعض المفكرين الفكرة الرأسمالية إلى مبادئ ثلاث:

- مبدأ حرية التملك.

- مبدأ المزاومة الحرة.

- مبدأ العقلانية

و لا يجد الفرد في مدى بحثه عن منفعته الخاصة و عن أكبر ربح له إلا مقدرته الخاصة و قوانين السوق و قوانين الدولة.

أما بالنسبة للإطار القانوني و الاجتماعي في هذا النظام فإنه يركز على المقومات التالية

- مبدأ الملكية الخاصة:

يعترف القانون في الدول الرأسمالية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعا استهلاكية أو سلعا إنتاجية. و حق الملكية على مال من الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف، كما أنه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب كسب الملكية.

و لا يعني الاعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة. فالدولة الرأسمالية تمتلك جزءا من الثروة القومية تتمثل في المباني الحكومية، وأراضي الدولة، و المناجم، والغابات، والهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي كالطرق والمصارف والجسور.

و يمكن للملكية الخاصة في البلاد الرأسمالية أن تحاط ببعض القيود القانونية مراعاة لاعتبارات الصالح العام، كالقيود التي تمنع المالك من استخدام ماله على نحو يضر بمصلحة جيرانه أو رفاهية مجتمعه. ففي بعض البلاد تمنع القوانين الارتفاع بالمباني فوق حد معين، كما تحرم إنشاء المصانع الضارة بالصحة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية¹.

¹ مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 43.

- مبدأ حرية التعاقد و العمل:

فالعمل من الناحية الحقوقية حر غير مقيد، غير أنه من الناحية الاقتصادية يرتبط -شأنه كشأن أي سلعة- بقانون العرض و الطلب، فكل عمل مباع يدفع أجرا عنه يحدده العقد القائم بين البائع و الشاري فالاقتصاد الرأسمالي يقوم أساساً على وجود السوق التي تتم فيها مبادلة السلع والخدمات بين البائعين والمشتريين على أساس المنافسة و المزاحمة، دون تدخل من جانب الدولة بقصد الحد من قوى العرض والطلب أو توجيهها، فالقانون يكفل حرية التبادل وحرية التعاقد بالنسبة لكل الأموال الاقتصادية، بما فيها عوامل الإنتاج ومن بينها العمل.

- الدور المهم للمستحدث أو رب العمل (Entrepreneur):

فرب العمل هو الذي يقوم بجمع وسائل الإنتاج الثلاثة (الموارد الطبيعية/ رأس المال و العمل)، ضمن الوحدة الاقتصادية (مصنع/ متجر/ مشروعاً زراعياً) بواسطة شرائه لها، و هو بذلك يمثل الشخص الأساسي و الهام في عملية الإنتاج و التبادل. و يقوم بنتيجة عملية الإنتاج بدفع أجرة العمال و فائدة الرأسمالي و قيمة المواد الأولية، ثم يحتفظ بالباقي الذي يكون الربح الصافي.

- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد:

عبر آدم سميث عن هذا المبدأ بمقولته المشهورة " **دعه يعمل دعه يمر** "، إشارة منه بضرورة عدم وضع أي حواجز أو معوقات من طرف أجهزة الدولة تحول أو تضيق إمكانية الفرد لممارسة حقه الطبيعي في العمل و التملك، فليس من حق الدولة في النظام الرأسمالي التدخل في تحديد مجالات العمل أو صيغ الملكية المنافية للملكية الفردية، فدورها يتمثل في خلق البيئة المستقرة و الآمنة التي تكفل للأفراد و تضمن لهم ممارسة أعمالهم و حماية ممتلكاتهم، و هذا ما اصطلح عليه بـ"الدولة الحامية"، التي تقوم بسن التشريعات و القوانين المنظمة لعلاقات الأفراد الاقتصادية، كما أن آلية السوق القائمة على قانون العرض و الطلب هي الكفيلة بتحقيق التوازن و استقرار الأسعار و عدم ارتفاعها، لأن المنافسة داخل السوق تجعل التجار يبيعون منتجاتهم بأسعار تنافسية لترويج منتجاتهم و تحقيق الأرباح و في الوقت ذاته تتحقق منفعة المواطن المستهلك المستفيد من هذه المنافسة.

غير أن القول بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لا يؤخذ بمطلقه، لأن التطورات الاقتصادية التي عرفتتها الكثير من الدول الرأسمالية منذ بدايات ظهور هذا النظام و حتى يومنا الحاضر تؤكد بأن الدولة لا تكفي فقط بملاحظة النشاطات و التفاعلات الاقتصادية، بل قد يكون لها في الكثير من الأحيان الدور الفعال في تنظيم الحياة الاقتصادية و تحديد معالمها بما لا يتنافى و المبادئ السابقة الذكر،

- مبدأ المنافسة الحرة:

يتنافس البائعون والمشترون في سوق السلع الاستهلاكية وسوق عوامل الإنتاج من أجل الحصول على أفضل الشروط للسلع والخدمات محل التعاقد، فالبائع يحاول بيع أكبر قدر ممكن من السلع سعياً وراء الربح، منافساً بذلك غيره من منتجي السلع المماثلة، محاولاً تخفيض ثمن سلعته أو تحسين من جودتها ليكسب السوق لنفسه.

ب. النظام الاقتصادي الاشتراكي (نظام الإنتاج الجماعي):

أدى تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي في العديد من الدول الأوروبية منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى ظهور العديد من المشاكل التي صاحبت تطبيق هذا النظام على أرض الواقع، أوجبت التفكير في ضرورة تغيير الأوضاع و تقديم نظام اقتصادي بديل عنه، قادر على تجاوز الاختلالات التي عرفتتها المجتمعات الأوروبية على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي. و مع بداية القرن التاسع عشر، ظهرت الفكرة الاشتراكية، كرد فعل للدمار و الاختلال الذي نتج عن استئثار الأمر للرأسمالية الصاعدة.

- مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي و ظروف نشأته

- تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يطلق لفظ الاشتراكية *Socialism* للتعبير عن الكثير من المعاني المختلفة، فأحياناً يطلق على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضاً لسياسة الحرية الاقتصادية. كما يطلق، أحياناً، للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال، والطبقات الفقيرة، بهدف سن التشريعات الاجتماعية، والاقتصادية، التي تخفف معاناتهم، وتمنحهم بعض المزايا.

إلا أن الاشتراكية، من الناحية العلمية، تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج، والأراضي، والآلات، والمصانع للدولة. بمعنى آخر، فإن الاشتراكية، على خلاف ما تقتضيه الرأسمالية، تقوم على الملكية الجماعية لعناصر الإنتاج المختلفة⁽¹⁾.

الاشتراكية نظام اجتماعي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والاشتراكية تظهر إلى حيز الوجود، نتيجة إلغاء النمط الرأسمالي للإنتاج وإقامة دكتاتورية البروليتاريا. وتبني الاشتراكية على شكلين من الملكية: ملكية الدولة (العامة) والملكية التعاونية والجماعية. وتقتضي الملكية العامة انعدام وجود الطبقات

¹ _ موسوعة مقاتل من الصحراء، "تاريخ النظم الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره.

المستغلة واستغلال الإنسان للإنسان، وتقتضي وجود علاقات التعاون الرفاقية، والمساعدة المتبادلة بين العمال المشتركين في الإنتاج.

- الظروف و العوامل التي مهدت لظهور الاشتراكية كبديل للنظام الرأسمالي:

الاشتراكية جاءت أساسا لكي تعبر عن وجهة نظر رافضة للأوضاع القائمة متقدمة في ذلك أداء النظام الرأسمالي، وكذلك العمل للقيام بثورة تقلب هذه الأوضاع لصالح طبقات العمال المحرومة، لذلك يمكن القول بأن الاشتراكية منظور نقدي للرأسمالية تقوم على أساس:

- انتقاد لاذع للرأسمالية و أسسها القانونية والفلسفية، واعتبارها نظاما يساعد على استغلال طبقات اجتماعية لطبقات أخرى.
- اعتقاد بإمكانية تغير البنيات الاجتماعية من طرف كل أعضاء المجتمع فقط على أساس وعيهم لأخطار النظام الرأسمالي.
- تقديم اقتراحات ونماذج لمجتمعات جديدة يكون الأفراد فيها متساوون ولا تعرف الاستغلال. و يمكن إجمال الانتقادات التي وجهت للرأسمالية، وشكلت في الوقت ذاته دافع للضرورة التغير نحو الاشتراكية، في النقاط التالية:
- نشر الأنانية التي تهدد التماسك الاجتماعي: الناجمة عن تكريس مبدأ الملكية الخاصة، حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأسواق تحقيقاً لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة.
- انتشار اللامساواة الاجتماعية و سوء التوزيع العادل للمداخيل و الثروات: يرتكز النظام الرأسمالي على عدد من الدعائم أهمها الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج.
- ابتزاز الأيدي العاملة: ذلك أن الرأسمالية تجعل الأيدي العاملة سلعة خاضعة لمفهومي العرض والطلب.
- انتشار البطالة: وهي ظاهرة مألوفة في المجتمع الرأسمالي.
- الاحتكار: إذ يقوم الشخص الرأسمالي باحتكار البضائع وتخزينها حتى إذا ما فقدت من الأسواق نزل بها لبيعها بسعر مضاعف يبتز فيه المستهلكين الضعفاء.

- الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي وتتعامل معه بعيداً عن ميوله الروحية والأخلاقية، داعية إلى الفصل بين الاقتصاد وبين الأخلاق.
 - المزاومة والمنافسة: إن بنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق مسعور إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة، وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف،
 - خلق حالة صراع مستمر داخل المجتمع: بين طبقتين إحداهما مبتزة يهملها جمع المال من كل السبل وأخرى محرومة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها.
 - الاستعمار: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعماراً اقتصادياً أولاً وفكرياً وسياسياً وثقافياً عامة، وذلك فضلاً عن استرقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.
- خصائص النظام الاقتصادي الاشتراكي.**

يسعى الأفراد داخل النظام الاشتراكي إلى العمل على إزالة كل الفوارق الطبقيّة (اقتصادية كانت أو اجتماعية) التي سادت المجتمع الرأسمالي، و ذلك عبر إلغاء نظام حافز الربح، فلا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح؛ لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل و الثروة، وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي الشعور القومي والشعور الوطني، والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، و نظير عدم وجود ربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجاناً؛ فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني وهكذا .

أما بالنسبة للإطار القانوني و الاجتماعي في هذا النظام فإنه يركز على المقومات التالية:

- الملكية الجماعية (العامة) لوسائل الإنتاج:

يقوم النظام على مبدأ عام هو إلغاء الملكية الفردية للموارد الاقتصادية و أدوات الإنتاج، حيث يجب أن تمتلك الدولة هذه الموارد و الأدوات، فالملكية العامة تشمل ملكية الدولة لمصادر الثروة الطبيعية و للمشروعات الصناعية و التجارية و لمشروعات النقل و المصارف و للمشروعات الزراعية .

و لا يعني هذا أن الملكية الخاصة محرمة تحريماً مطلقاً، بل تبقى منحصرة في بعض الجوانب، فالملكية الخاصة نظام طبيعي بالنسبة لأموال و سلع الاستهلاك، فالأفراد يملكون ما يحصلون عليه من دخول، و يملكون ما

يحصلونه من مدخرات، و لهم حرية التصرف في ما يملكونه، بالإضافة إلى ملكية السكن و السيارة و الملبس و المأكل، في حدود التي لا تخل بالمبدأ العام.

- التخطيط المركزي للاقتصاد القومي:

يتم تنظيم الحياة الاقتصادية و توزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة طبقا لخطة خاصة تضعها السلطة المركزية و تلتزم بتنفيذها كافة الوحدات الإنتاجية (جهاز التخطيط داخل الدولة)، و يساعد السلطة المركزية في وضع الخطة العامة عدد من الإدارات تختص كل إدارة منها بدراسة مشكلة معينة و اقتراح القرارات المناسبة لحلها.

فجهاز التخطيط يأخذ شكلا هرميا تمثل قمته هيئة التخطيط العليا التي تضع الخطة الاقتصادية و الاجتماعية، و تقوم بالتنسيق بين هيئات التخطيط، و تشمل الخطة العامة جانبي الإنتاج و الاستهلاك. و لا تستهدف الخطة تحقيق الربح و إنما تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة، و بذلك تكون الإنتاجية عبارة عن العائد الاجتماعي، و لا تنحصر في مجرد الأرباح النقدية.

ثالثا: السياسات الاقتصادية.

1. مفهوم السياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية أنها " مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه " نجد ذلك لما تقرر الدولة زيادة العجز الموازي للمحافظة على التشغيل ، وضع معايير لارتفاع الأسعار و المداخيل للتقليل من التضخم ، اعتماد جباية تفضيلية لدعم الصادرات... الخ، و تحدث السياسة الاقتصادية أثارها ، إلا أنه لا يمكننا دائما إدراك هذه الأثار بالنظر الى الآجال، و يمكن التمييز بين نوعين من الآجال في وضع السياسات الاقتصادية .

الأجل الداخلي وهو الزمن بين الصدمة الملاحظة و تدابير السياسة الاقتصادية المعتمدة للتأثير على هذه الصدمة ، و هو أجل مزدوج فمن جهة نقوم بتقييم الصدمة و من جهة أخرى نقوم بوضع السياسة الملائمة.

الأجل الخارجي و هو الزمن الذي يمتد بين اللحظة التي يتم فيها اتخاذ تدابير السياسة الاقتصادية و اللحظة التي يظهر فيها الأثر الفعلي على الاقتصاد ، و يفسر هذان الأجلان أن أثار السياسة الاقتصادية ، لا يمكن قياسها دائما بشكل صحيح ، و يمكن تقديرها بشكل سيئ .

يمكن التمييز بين أنواع السياسة الاقتصادية تبعاً للأثار المتوقعة ما إذا كانت في المدى القصير أو في المدى الطويل ، و عليه نميز بين¹:

- السياسة الظرفية : و تتعلق أساساً بالسياسة الميزانية و السياسة النقدية .
 - السياسة الهيكلية: و تتعلق أساساً بالسياسة الصناعية و السياسة الاجتماعية.
- و تقوم السياسة الاقتصادية أساساً على التوقعات، قد لا تكون هذه التوقعات واحدة بالنسبة للحكومة و الأعوان الاقتصاديين. و تكون السياسة الاقتصادية ذات مصداقية إذا كان الأعوان الاقتصاديون مطمئنين الى أن السلطات العمومية لا تتراجع في الاختيارات المعلن عنها ، و من هنا ينخرط الأعوان لتحقيق الأهداف المعلنة و يكيّفون توقعاتهم مع معدل التضخم المراد من قبل السلطات ، إذ في العادة ما ينتظر الى جهود الحكومة في مكافحة التضخم على أنها أساس لاختبار مصداقيتها . سبق لنا و أن تعرضنا الى تعريف السياسة الاقتصادية ، إلا أنه من المفيد هنا أن نضيف مجموعة من التعاريف لمفهوم السياسة الاقتصادية و من أهمها نجد :

السياسة الاقتصادية هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية و التي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية... الخ .

السياسة الاقتصادية هي مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي، و يجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية.

تعبّر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع منسجم و هادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج ، التبادل ، استهلاك السلع و الخدمات و تكون رأس المال .

2. أنواع السياسة الاقتصادية:

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسة الاقتصادية :

- أ. سياسة الضبط: تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم ، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات ، استقرار العملة ، البحث عن التوظيف الكامل، هذا بالمفهوم الضيق ، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة الى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوط الاجتماعية ، السياسات المضادة للأزمة).

ب . سياسة الانعاش: يهدف الانعاش الى إعادة إطلاق الألة الاقتصادية ، مستخدماً العجز الموازي ، حفز الاستثمار ، الأجور و الاستهلاك ، تسهيلات القرض ... الخ ، و هي مستوحاة من الفكر الكينزي ، و نلجأ في بعض الأحيان الى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك و الانعاش عن طريق الاستثمار .

ج . سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي : و تعبر عن سياسة اقتصادية تهدف الى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي ، و تتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة ، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي و التشغيل .

د . سياسة الانكماش: و هي سياسة تهدف الى التقليل من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الاجبارية على الدخل ، تجميد الأجور ، مراقبة الكتلة النقدية ، و تؤدي هذه السياسة في العادة الى تقليص النشاط الاقتصادي.

هـ . سياسة التوقف ثم الذهاب: و هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا و تتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الانعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الانتاجي .

و . السياسة النقدية: تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي مهمة البنك المركزي والمتمثلة في ممارسة الرقابة على النقود من خلال معدلات الفائدة.

ز . السياسة المالية: السياسة المالية هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها و إيراداتها و موازنتها العامة و ذلك بهدف انتاج آثار مرغوبة و تجنب الاثار غير المرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ

3. اهداف السياسة الاقتصادية:

من بين الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية نجد: تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة، و غايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا أنه تقليدياً جرى العرف على تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة تعرف بالمربع السحري لكالدر .

أ. البحث عن النمو الاقتصادي: وهو الهدف الأكثر عمومية ، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة ، الأمة ...، و عادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو.

ب. **البحث عن التشغيل الكامل** : يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع و التي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي ، إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف الى استعمال الكامل لكل عوامل الانتاج و التي من بينها العمل .

و لتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين :إجمالي السكان و يضم فئتين من السكان النشيطين او غير النشيطين ، و ينقسم سكان النشطون الى عاملين و الى عاطلين .

ج. **البحث عن التوازن الخارجي**: و هو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات، و يؤدي اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز ، الى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، و الى تدهور قيمة عملتها، و بالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلاد ذات عملات ضعيفة .

د. **التحكم في التضخم** : و هذا من خلال البحث عن خفض معدل التضخم ، لأن عدم التحكم فيه يؤدي الى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

المحور التاسع

النقود: لمحة تاريخية عن نشأة النقود، مفهوم وأنواع النقود، الوظائف التقليدية والحديثة للنقود، النقود في النشاط الاقتصادي و المالي.

تمهيد:

تعتبر المقايضة مرحلة تاريخية عرفت بها المجتمعات البشرية في العصور الأولى من التاريخ، حيث كان التبادل قليلاً ويتم في حالات استثنائية، واعتبرت آنذاك المقايضة خطوة للأمام، ونظراً للسليبات المذكورة سابقاً حول نظام المقايضة، أصبح هذا الأخير يشكل قيداً على المبادلات ذاتها. وبالتالي ظهرت النقود وتم استعمالها في التبادل، وتعتبر أبرز معالم الذكاء الإنساني لذلك الوقت.¹

نصل إلى أن اقتصاد التبادل النقدي ظهر لتجاوز سليات نظام المقايضة، ويستخدم النقود في مختلف نشاطاته، وارتبط تواجهه بظهور النقود المعدنية وامتد بعد ذلك. ويتميز بالانتقال من مرحلة الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد النقدي.

أولاً: لمحة تاريخية عن نشأة النقود: تعتبر النقود بشكلها الحالي حديثة النشأة نسبياً، ولم تظهر فجأة، بل توصلت إليها البشرية نتيجة تطور بطيء وطويل. وهي أهم المحددات الاقتصادية، وعنصر من عناصر النشاط الاقتصادي، كما تعتبر ظاهرة اجتماعية اقتصادية مركبة، تنطوي على أبعاد مختلفة، تستدعي تحليلاً لها من خلال الزمن. وانطلاقاً من هذا المفهوم المتعلق بنشأة النقود، فإننا نلاحظ تطبيق قوانين التطور الجدلي (الديالكتيكي) المتضمن الفكرة ونقيضها، وإن كل فكرة تحمل في ثناياها عوامل فشلها، وبالتالي ظهور فكرة ثالثة تجمع بين الحدث ونقيضه، وواقع هذا موجود في تطور النقود، من خلال تطور العلاقات الاقتصادية من مرحلة الانتاج إلى مرحلة الاستهلاك، حيث بدأ الانتاج موجهاً للاستهلاك الذاتي. وبعد التخصص وظهور الفائض نشأ التناقض والحاجة إلى شيء وسيط للمبادلة وبالتالي العلاقة: سلعة - وسيط - سلعة.

حيث كان الوسيط في البداية أي شيء يتفق عليه، ولأسباب تتعلق بصعوبة التخزين والأمن والنقل وغيرها، تم الاهتداء للنقود. ولقد عرف الإنسان النقود منذ القديم، واستعملها لتحقيق حاجياته، وأخذت أهميتها تتغير وتتطور من عصر إلى آخر، وارتبط ذلك بتطور الحياة البشرية. فالنقود ظاهرة اجتماعية اقتصادية، تمثل ابتكاراً أملت ضرورة حل مشكل التبادل في اقتصاد بدأ يتخصص في إنتاج سلعة دون أخرى، أو بأنه أنتج سلعة فائضة.

ارتبطت نشأة النقود وقبول تعامل البشرية بها بتطور الحاجات الإنسانية وتوسع الرغبات وتناميها، بعد أن عجزت المقايضة عن تسهيل هذه الحاجات وتعذر إشباعها بسهولة ويسر، لذلك ارتبط تطور شكل النقود ونوعها بتطور الحاجات الإنسانية.

إن عيوب المقايضة وصعوباتها أصبحت أكثر حدة ووضوحاً بمرور الزمن الذي شهد تطور الحياة الاقتصادية وزيادة حجم التخصص وتقسيم العمل فيما بين الأفراد والجماعات، لهذا كان لابد من إيجاد وسيلة أو أداة يمكن عن

¹ _ محمد دويدار وأسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 39.

طريقها تلافي عيوب المقايضة، وتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات، فكانت هذه الوسيلة أو الأداة هي التي اعتمدها الأفراد والجماعات وسيطا للمبادلة.

هذا الوسيط لا يلقى قبولا عاما من الجميع وهم يتعاملون به كبديل عن مقايضة سلعة بأخرى بصورة مباشرة وبدون وسيط بينها، كما أن النقود وفرت وسيلة مناسبة لاختزان القيم بعد أن كان الأفراد يحتفظون بالقوة الشرائية للسلعة عن طريق اختزانها وحفظها لفترة زمنية معينة فضلا عن استخدام النقود كوسيلة للدفع المؤجل وأداة للادخار، بعد أن كانت طريقة تسديد الديون تتم بواسطة السلع العينية في ظل المقايضة، كما وفرت النقود إمكانية توافق رغبات البائعين مع المشترين بعد أن كانت هناك صعوبة في تطبيق رغبات الأطراف المتبادلة في السوق في ظل المقايضة التي لا يتوفر في ظلها وجود معيار مشترك أو مقياس موحد تنسب له قيم السلع المختلفة، فكانت النقود مقياسا مشتركا لقيم السلع المختلفة.

إن النقود اتخذت أشكالا عدة كان أولها (سلعيا) تمثل في قبول الأفراد لسلعة معينة كبديل عن تنازلهم عما بحوزتهم من سلع أخرى. وقد اختلفت نوعية نوعية السلعة المستخدمة لهذا الغرض (وسيطا للتبادل) باختلاف المجتمعات وتعاقب المراحل التاريخية التي مرت بها البشرية إلى أن اتخذت النقود شكلها الحالي المعروف بالنقود الورقية أو الائتمانية

ثانيا: مفهوم النقود: تتعدد تعاريف النقود انطلاقا من تطور مجتمعات البشرية، وكلمة نقود "*Monnaie*" تعني أشياء كثيرة تختلف حسب الموضوع أو المناسبة التي تذكر فيها.¹ واختلف الكتاب والمفكرون، ولم يجدوا تعريفاً يتفقون عليه حول النقود، وذلك تبعاً لاختلاف زاوية النظر والتحليل المستند على تخصص دون آخر، كما تختلف التعاريف حسب الايديولوجية الفكرية المحددة لأهمية النقود ودورها في الحياة الاقتصادية.²

- فيعرفها "ميلتون فريدمان" في خطاب له أثناء نيته جائزة نول للاقتصاد سنة 1975، بأنها عبارة عن الوسيلة التي يسعى الافراد إلى اكتسابها، من أجل استخدامها في الحصول على ما يرغبون من سلع وخدمات حاضرة أو مستقبلية، وتتمتع بالقبول العام لدى أفراد المجتمع.³

- النقود هي وسيلة للإجراء ولسد الالتزامات، تعطي حاملها قوة شرائية، وبالتالي هي وسيلة دفع.

- كما تعرف النقود على أنها تعبر عن مجموعة آليات القانون العام المقبولة والمستعملة في بلد ما. ونعني بذلك كل شيء يلقى القبول العام في التبادلات. أي أن النقود أداة دفع ووسيلة تبادل، ووفق المعنى القانوني تُمكن النقود حاملها من إبراء الذمة وإطفاء الدين.

¹ سامي عفيف حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية، القصر الذهبي للطباعة، القاهرة، مصر، 2004، ص 147.

² هيثم الزغبي وحسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 161.

³ ماهر ظاهر بطرس، النقود والبنوك، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 2006، ص 14.

مما تقدم يمكننا التأكيد على اختلاف وجهات النظر حول تعريف النقود، والتي قامت أساساً على تعدد وظائف النقود وخصائصها، واختلاف دورها تبعاً لدرجة التقدم والنمو الاقتصادي. إلا أننا نحاول تقديم تعريف شامل للنقود سواء من حيث وظائفها أو دورها في الاقتصاد المعاصر.

تمثل النقود المقابل لكل الأنشطة، وهي أداة دفع ووسيلة تبادل ومخزن للقيمة ومقياس لها، تمنح لحائزها قوة شرائية (معنى اقتصادي) تمكنه من تلبية كل حاجاته، كما تمثل حقاً (معنى قانوني) يُمكن صاحبه من إطفاء الدين وإبراء الذمة، لما يتميز به النقد من قوة إجبارية تلقى القبول العام لدى جميع أفراد المجتمع. وتتوافر سمات النقود في خصائصها وبقدرتها المستمرة على أداء وظائفها.¹

باختصار، فكرة النقود واستعمالها في التبادل، هو ذكاء إنساني للقضاء على الصعوبات الشائكة التي أنجمت عن نظام المقايضة، وهي كل شيء يؤدي وظيفة النقود ويحظى بالقبول العام. وبكلمة وجيزة جداً فالنقود تعرف بالنسبة للوظائف التي تؤديها.²

ثالثاً: خصائص النقود: اعتماداً على مختلف تعاريف النقود، يتضح أن هناك عدة خصائص تميز النقود عما سواها من أدوات مالية أخرى، وتصنف كما يلي:³

1. خصائص عامة وعملية: وهي:

- خاصية العمومية والشمولية (عدم التخصيص): أي أن النقود أداة عمومية شاملة تسمح لمالكها بالحصول على أي سلع وخدمات.

- خاصية الإجبارية (الإلزامية): وهي محددة بالقوانين في بلد واحد، أو ضمن مجموعة كدول الأورو، وهي تجبر كل عميل بقبول هذا النقد، نشير هنا إلى تطور هذه الخاصية من صفة القبول الاختياري المعتمد على الثقة في قيمة النقد (حالة الذهب في البداية)، إلى صفة القبول الإجباري المستمد من إرادة الدولة، عندما حلت النقود الورقية محل الذهب.

- خاصية الدوام والثبات النسبي في القيمة: عدم ثبات قيمة النقود عبر الزمن يفقد ثقة الغير فيها، ويحدث اضطرابات في المعاملات، ولذلك يجب أن تكون ثابتة نسبياً. وأن ضمان الدولة لدوام هذه النقود لا يكفي إذا انحارت قيمتها مثلاً، لأنها تؤثر في قيمة الأصول والمبالغ المقرضة للغير لانخفاض القدرة الشرائية لها، وبالتالي فإن الضمان الأساسي للنقود يعتمد على الثقة الجماعية والقدرة الإنتاجية.

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 29.

² صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، المرجع السابق، ص 20.

³ محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 40-41.

- خاصية الندرة: تعتبر الندرة خاصية مهمة في النقود حتى تتناسب مع حجم المعاملات، وتلقى الاحترام من قبل المجتمع ويعتبر الشكل الأول للنقود المتمثل في المعادن النفيسة إجماعاً ذو دلالة قوية، لما تمثله من قيمة وندرة في المجتمع.

- خاصية الأثر الآني: إطفاء الدين وإبراء الذمة تكون أنية لحظة الدفع.

- خاصية المكان المحدد: وتعني أن الشمولية والإجبارية تكونا صالحتان في بلد محدد أو تجمع متفق عليه كالاتحاد الأوروبي وغيره، وتم حل هذه المشكلة المرتبطة بالتبادل الدولي في إطار معدلات الصرف.

- القابلية للتجزئة (الانقسام): بمعنى إمكانية تقسيمها إلى وحدات صغيرة وسيطة أو نهائية، ويقابلها انقسام متساو في القيمة.

- التماثل والتجانس المطلق: يعني أن تكون كل وحدة نقدية بديلاً تاماً للوحدات النقدية الأخرى من نفس القيمة.¹

- سهولة حملها: بحيث لا يضطر الفرد عند شراء سلعة بسيطة، حمل كميات من النقود، أي أن صفة خفة الوزن وصغر الحجم توفر العبء لحملها أو نقلها من مكان لآخر.

- عدم القابلية للهلاك السريع: عدم زوالها أو تلفها عند تداولها.

- صعوبة التقليد أو التزييف.

2. خصائص النقود حسب كينز: عدد كينز في نظريته العامة ثلاث خصائص مهمة للنقود، تميزها عن بقية السلع وهي²:

- انعدام مرونة النقود كسلعة: أي أن عرض النقود لا يتعلق بالطلب عليها كقيمة استعمالية، وبالتالي لا نتوقع إنتاجاً أكثر للنقود في حالة تعاظم الطلب عليها، حيث أن إنتاجها مدروس بيد هيئة نقدية رسمية، ومرتبطة بمتغيرات عديدة.

- انعدام مرونة الإحلال للنقود: معناه لا يمكن تعويض النقد المتداول بسلعة أخرى، تقوم بدور النقد عند عدم توفره.

- قيمة النقد غير مرتبط بحجمه.

¹ ضياء مجيد الموسوي، المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 23.

² بخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 45-46.

رابعاً: وظائف النقود: النقود أداة للقيام بوظائف معينة، وهي تختلف من حيث المصدر والهدف واطار التطبيق، فهناك الوظائف التقليدية، أو ذات الطابع النقدي البحت، ووظائف حديثة أكثر عمومية ومرتبطة بالنشاط الاقتصادي الذي تطور في الاقتصاد المعاصر، وتقسم كما يلي:

1. وظائف النقود التقليدية: نشأت هذه الوظائف التقليدية للنقود للتغلب على صعوبات المقايضة، واختلف المفكرون في ترتيبها وهي أربعة:

- **النقود مقياس للقيمة (معياري للقيمة):** يعبر عنها بالعلاقة (سلعة - نقد)، ونعني بها إيجاد قيمة محددة للسلع والخدمات، أي أنها المعيار أو الوحدة التي تقاس به قيم السلع والخدمات، حيث تستخدم النقود كوحدة للمحاسبة، وتسمى هذه القيمة سعراً أو ثمناً بعدد معين من الوحدات النقدية. وبهذا المقياس نستطيع تبادل السلع عن طريق إيجاد أسعار السلع المعنية بالتبادل. حيث يتصف هذا التقييم بمزايا هي: تسهيل المعاملات (حل مشكلة الوحدات غير المتجانسة في التبادل)، تنشيط المعاملات وتفادي المشقة وربح الوقت، واطهار كل تغير يحدث في قيم السلع وفقاً لتغير الظروف الاقتصادية.

- **النقود وسيط للتبادل (سلعة - نقد - سلعة):** تعتبر وظيفة أساسية للنقد، برزت كنتيجة لعدم كفاية الوظيفة الأولى في التغلب على صعوبات المقايضة (خاصة صعوبة توافق الرغبات وصعوبة تجزئة السلع)، ومنه فهي وظيفة ثانية للنقد ارتبطت تاريخياً بنظام المقايضة، فهي تمثل نتاج الفكر الإنساني بسبب قيام العديد من السلع بهذه الوظيفة.

وعليه فالإقتصاد الحديث هو اقتصاد نقدي، يسمح بمبادلة سلعة ما أو خدمة مقابل النقود، الأمر الذي يسهل المبادلات ويوفر تكاليف المعاملات. كما أن النقود كوسيط للمبادلات، تبعد القلق بقدرتها السريعة على توفير سلع استهلاكية ونتاجية تحقق منافع للمنتج والمستهلك.

- **النقود أداة دفع (آنية وآجلة):** هي ثالث الوظائف نشأة، وتمثل قوة شرائية تلقى القبول العام في إبراء الذمة وتسديد الالتزامات الناشئة عن الاقتراض و المعاملات.

وتُعد هذه الوظيفة امتداداً لوظيفة مقياس للقيم الحاضرة. ومنه فأداة الدفع آنية أو آجلة، فأما الأولى فتشمل الإبراء لحظة التعامل، وأما الثانية فتعني القيام بعملية الدفع في وقت لاحق، وتندرج هنا إبراء الذمة نتيجة التعاملات التجارية وإطفاء الدين بين أصحاب الأعمال خصوصاً، وكذلك البنوك نتيجة منحهم القروض.

ويمكن القول أن الشرط الضروري والمنطقي لقيام النقود بوظيفة "أداة للمدفوعات الآجلة"، يتلخص في ضرورة احتفاظ النقود بقيمتها النسبية لفترة طويلة، وهذا يتوقف على درجة الاستقرار الاقتصادي للبلد المعني.¹

¹ - ضياء مجيد الموسوي، المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص 46.

- النقود مخزن للقيمة (مستودع للقيمة): تعتبر الوظيفة الرابعة وتكمل الوظائف السابقة، وهي امتداد للوظيفة الثانية (وسيط للتبادل)، وترتبط بخاصية الدوام والثبات. واعتماداً على هذه الوظيفة، يُنظر للنقود على أنها وسيلة ملائمة لتخزين الثروة، وبهذه الوظيفة يتحقق الوجود الاقتصادي للنقود عن طريق:
- المكافئ العام للسلع: أي يمكن اكتنازه في وقت ما لأجل إنفاقه (التبادل) لاحقاً.
- تكتسب النقود معنى اقتصادي إذا تحولت وظيفة مخزن للقيم إلى وسيط تبادل، حيث عندما يحصل الفرد على دخل نقدي يوجه جزء منه للإنفاق (وظيفة وسيط للتبادل) والباقي يُدخر، وهنا تكتسب النقود وظيفة مخزن للقيمة.
- الكفاءة والفعالية: وظيفة مخزن للقيمة تتميز بالكفاءة والفعالية، وذلك بسبب السيولة التي تجعل النقود أحسن وسيلة دفع احتياطية (قدرة شرائية مؤجلة) وقابلة للتحقيق حالاً، أي أنها الملجأ المؤقت للقوة الشرائية لتحقيق وظيفة "مخزن للقيمة"، تحت شرط عدم انخفاض قيمتها عبر الزمن، وتلقى القبول الدائم باستبدالها سلعا وخدمات مطلوبة.

2. وظائف ذات طبع اقتصادي عام: إلى جانب الوظائف التقليدية المذكورة سابقاً، نظيف جملة من الوظائف ذات الطابع الاقتصادي:

- النقود كعامل من عوامل الإنتاج وعنصر مهم في الاستهلاك والتوزيع: يعتبرها البعض الوظيفة الخامسة للنقود، ويعتبر النقد عامل محدد للاستهلاك وعامل من عوامل الإنتاج ممثل في رأس المال، هذا إضافة لدورها في التبادل وأهميتها في التوزيع (مدى عدالة توزيع الدخل).¹ فالنقود ضرورية للفرد والمؤسسات (الإنتاج والاستهلاك)، كما أنها ضرورية للدولة من حيث دورها في الإنتاج وتأثيرها على عدالة توزيع الدخل.
- النقود أداة من أدوات السياسة النقدية: تقوم الدولة بضبط العلاقة التوازنية بين التدفقات النقدية والسلعية. وفي حالة اللاتوازن يتدخل البنك المركزي لممارسة صلاحياته، بتطبيق سياسة نقدية ملائمة لإعادة التوازن، وهي وظيفة لا تنفرد بها النقود فقط عن طريق سياسة الإصدار النقدي، بل هناك عدة سياسات أخرى نعود إليها في موضع آخر.

- النقود ذات بعد دولي: تتوسع النقود لتأخذ بعداً دولياً، يتجسد من خلال ما يلي:

- . النقود عنصر تكامل بين الدول ووسيلة تبادل وتعاون دولي، ولذلك قامت بعض الدول بتوحيد عملتها في إطار إقليمي (أوروبا) أو على الأقل "ربط عملتها بمعدلات صرف ثابتة بغرض استقرار العملة".

¹ _ أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 67

. النقود أداة سيطرة: ويتضح ذلك دولياً من خلال شروط المؤسسات النقدية الدولية في منح القروض للدول، وعولمة رأس المال الأجنبي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، وانعكاساته الإيجابية والسلبية على البلدان المضيفة.

. المضاربة في البورصات الدولية ليس بقصد الاستثمار بل لتحقيق الأرباح، وهذا يمكن أن يؤدي إلى أزمات، وفي النهاية تؤدي هذه الأعمال إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي.¹

خامساً: أنواع النقود: نتيجة للتطورات التاريخية والاقتصادية التي عاشتها المجتمعات، ومارافق ذلك كم تطور للنقود، كان لابد من تنوع واختلاف أشكال هذه النقود تبعاً لكل حقبة، ويمكن تقسيم هذه الأنواع إلى:

1. النقود السلعية: تمثل الحلقة الأولى في تطور البشرية من اقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد النقدي، فظهرت منذ الأزل عند الحضارات القديمة كأداة محاسبة وتبادل، حيث استعملت سنابل الشعير كوسيلة للتبادل، واستعمل قدماء المصريين الماشية لنفس الغرض.

وينصرف تعبير النقود السلعية إلى السلعة التي تعارف أفراد أي مجتمع على قبولها في أي فترة من الزمن، وذلك سداداً لما يتنازلون عن ملكيته من سلع، حتى إذا لم يكونوا بحاجة إلى هذه السلع النقدية.

ولابد من الإشارة لبعض الخصائص التي يجب أن تتصف بها النقود السلعية، وهي²:

- سهولة التأكد من السلعة موضع النقد.

- أن تكون ذات نفع في حد ذاتها.

- قابلية نقلها بسهولة، وقابليتها للانقسام.

- أن تكون معمرة

2. النقود المعدنية: مع مرور الزمن تم اكتشاف المعادن، وبعض خصائصها الفيزيائية والوظيفية، تم استخدامها كنقود. وهذا النوع من النقود يطلق عليه اسم "النقود المعدنية"، الذي ارتبط تواجدها بما يسمى "الاقتصاد النقدي". واستخدمت المعادن كنفد سلعي نتيجة للتطورات التي حصلت آنذاك، تلافاً لمشاكل النظام التبادلي السابق، وللمزايا التي يوفرها هذا النظام وهي: قابلية المعادن للتخزين، سهولة التداول، القابلية للتجزئة، مرونة استخدامها، الثبات النسبي للقيمة. وأول معدن استخدم هو البرونز، ثم النحاس، وأخيراً نظام النقود الذهبية ثم نظام المعدنين (الذهب والفضة).³

¹ محمد حافظ عبده الرهوان، النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية الشرطة، مصر، 2000، ص 23.

² أحمد يوسف عبد الخير وعبد العزيز علي السوداني، النقود والبنوك والأسواق المالية، الجمعية السعودية للمحاسبة، مصر، 2005، ص 04.

³ أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

وتدرج استعمال المعادن النفيسة كنفود، حتى تم الوصول الى ضبط صورتها وفق قطع نقدية كالأقراص وتم ذلك على ثلاث مراحل¹:

- المرحلة الأولى: مرحلة النقود الموزونة، حيث يقبل الناس المعادن النفيسة مع وزنها ومعرفة عيارها، وكانت النقود المعدنية عبارة عن سبائك.

- المرحلة الثانية: مرحلة النقود المعدودة: أدخلت تعديلات على السبائك النقدية، حيث وضع فوقها ختم رسمي يضمن وزنها والعيار، بل صار الوزن اسماً يطلق عليها كالدينار والدرهم والمثقال.

- المرحلة الثالثة: النقد المضروب أو المسبوك وهي المرحلة الأخيرة من التطور، حيث أصبحت النقود المعدنية ملزمة للناس بقوة القانون بعدما كانت اختيارية، ومنه ظهر السعر القانوني (سعر التعامل أو التبادل). وفي هذه المرحلة دعت الضرورة تواجد نقود بقيمة صغيرة رفقة نقود بقيمة كبيرة، وأطلق على الأولى "النقود المعدنية المساعدة" التي تُصنع من معادن غير نفيسة كالبرونز والنيكل، وتتميز بكون قيمتها الإسمية (المسجلة قانوناً على العملة) أكبر من القيمة الفعلية (القيمة الاستعمالية لها ك معدن) ومثال ذلك الدينار الجزائري وأجزائه التي تستعمل في المبادلات الصغيرة القيمة.²

3. النقود الورقية: تعتبر مرحلة النقود الورقية من المراحل الهامة في تاريخ تطور النقود، تلي مرحلة النقود المعدنية³. وظهرت النقود الورقية للمزايا التي توفرها، وهي: تدني قيمتها الاستعمالية، سهولة طباعتها، سهولة حملها، عدم تلفها أو خدشها مع الثبات النسبي لقيمتها. وفي مراحلها الأولى كانت لها قوة إبراء محدودة مقارنة بالذهب. ولا يعني ظهور النقود الورقية انتهاء نظام النقود المعدنية، بل مرافقة لها وتسمى "النقود المعدنية المساعدة". ومرت النقود الورقية بالمراحل التالية⁴:

- المرحلة الأولى: كانت الورقة بديلاً عن النقود المعدنية أي شهادات إيداع أو وصولات استلام، حيث كان المتعاملون بالنقد هم التاجر، الصائغ، الصيرفي، ولصعوبة حمل المعادن خاصة النفيسة، تم اللجوء إلى ايداعها لدى الصاغة والسيارفة مقابل وصل استلام بقيمة المعدن، مما ساعد على استقرار وتطور عادة الايداع، وعليه تخصصت بعض المصارف في قبول الودائع، وأصبح "البنك" يطلق على ذلك المكان الذي يجتمع فيه المصرفي بعملائه.

- المرحلة الثانية: قابلية وصولات الإيداع للتظهير (نقل ملكيته لشخص آخر دون الرجوع للصاغة أو السيارفة) ومع التطور أصبح ممكن قبول هذا السند (وصولات) في التعامل دون تظهير، وبذلك أنتقل من مجرد سند إلى نقد يستخدم في التداول، ولم يعد يُكتب اسم صاحب النقد (صاحب الوصل)، بل يكتب لحامله، وتلك هي ورقة

¹ - محمد دويدار وأسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص 16.

³ - محمد حافظ عبده الزهوان، النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 28.

⁴ - محمد دويدار وأسامة الفولي، مبادئ الاقتصاد النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 47-54.

البنكنوت المعروفة. ويرجع الفضل في هذا التطور إلى البنوك التجارية الكبرى. وتعتبر أول محاولة لإصدار نقود البنكنوت تمت في السويد عام 1656، من طرف المصرفي السويدي *Palm Struche*، الذي يرجع له الفضل في ظهور النقود الورقية وفق الشكل الحديث¹. حيث جعل من الأوراق أداة ائتمان (أداة إقراض) وأداة خصم.

- المرحلة الثالثة: إصدار الصاغة أو الصيارفة لأوراق تتجاوز قيم الودائع بدافع الربح، ومليين حاجة التجار المتزايدة من النقد، بقيام البنك بمنح قروض تجارية جديدة وخاصة في صورة عمليات الخصم، حيث كان البنك يستلم الورقة التجارية المراد خصمها ويصدر مقابلها نقوداً ورقية تتدفق للتداول رفقة النقود التي سبق إصدارها بغطاء كامل، وبالتالي ظهرت الى جانب النقود الورقية نقوداً بدون غطاء، وهذا نتيجة حالة الثقة ويقين التجار في الصيارفة والصاغة.

- المرحلة الرابعة: تحول النقود من الطابع الاختياري للفرد في استعمالها وبسعر اختياري، إلى الطابع القانوني وفرض السعر القانوني، ثم أخيراً تحولت هذه النقود الورقية إلى نقود إلزامية غير قابلة للتحويل.

فبعد نجاح الذي حققته "النقود الورقية القابلة للتحويل" في المرحلة 3، اتجهت الدولة إلى إصدار "أوراق النقد الحكومية"، فحددت فيها السعر القانوني للورقة النقدية وأعطتها قوة إبراء غير محدودة كما حدث في إنجلترا سنة 1833 وفي فرنسا عام 1877²، ومع مرور الوقت تحولت إلى نقود إلزامية غير قابلة للتحويل.

د. **نقود الودائع (النقود المصرفية):** تسمى أيضا بالنقود الدفترية أو الكتابية³، وتمثل شكلاً متطوراً للنقود، وارتبط هذا النوع من النقود بمستوى التطور الاقتصادي والتجاري للدولة. ومصدرها ودائع البنك (جارية تحت الطلب)، ويتفق هذا التعريف مع تعريف صندوق النقد الدولي، حيث تتكون نقود الودائع من الودائع الجارية أو الحسابات الجارية التي يطلق عليها ودائع تحت الطلب الموجودة لدى البنوك التجارية، وهذه الودائع يتم تداولها ونقل ملكيتها من شخص لآخر عن طريق أمر بالدفع أو التحويل لمصلحة حامله بواسطة الشيكات.

وتقوم فكرة نقود الودائع على قاعدة هامة مؤداها أن البنوك التجارية لها القدرة على خلق النقود، حيث تضيف هذه النقود الجديدة إلى تلك المتداولة في المجتمع. وبالتالي خلق (إنشاء) النقود يحصل نتيجة تكرار عمليات الإيداع والإقراض للبنوك التجارية مجتمعة من خلال اجراءات من طرف السلطات النقدية.

وتكمن أهمية هذا النوع من النقود كونها أكثر النقود استعمالاً في العصر الحديث، لدرجة بلوغه نسبة 60% - 80% من عرض النقود للدول المتقدمة، وتمثل نسبة 30% - 50% في الدول النامية⁴، ووصلت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 90% من مجموع وسائل الدفع، ولا تزال نسبتها متدنية في الدول النامية لضعف الجهاز المصرفي.

¹ محمد حافظ عبده الرهوان، المرجع السابق، ص 30.

² سامي عفيف حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية، اقصر الذهبي للطباعة، القاهرة، مصر، 2004، ص 154.

³ بخزار يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

4. النقود الإلكترونية: النقود الإلكترونية هي تطور تاريخي للنقود الكتابية أو نقود الودائع، أو نقل هي نتاج الفكر الإنساني لتسهيل العمليات الاقتصادية والمالية لاشتمالها على خصائص الامان، السرعة، السهولة وقلة التكاليف. وساعدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تبادل الأموال دون أداة ورقية تحمل من يد إلى أخرى.

ويشمل مصطلح النقود الإلكترونية مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتزويد الاشخاص ببدائل لطرق الدفع التقليدية، وقد تنوعت هذه المنتجات وتطورت بشكل متلاحق¹.

وتتمثل النقود الإلكترونية في شكل وحدات ذات قيمة نقدية مقدرة ومخزنة إلكترونياً، يمتلكها حائزها بغرض تسوية معاملاته². كما عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي، بأنها " مجموعة من التقنيات المعلوماتية الممغنطة إلكترونياً، والتي تسمح بتبادل الأموال بدون الحاجة لتحرير أوراق، والتي تتضمن علاقة ثلاثية بين المصدر(البنك، او المؤسسة المالية، أو التاجر) والمستفيد(التاجر الذي يقبل الدفع بواسطتها، والذي من الممكن أن يكون أيضاً المصدر للبطاقة) والحائز(المستهلك صاحب الحق الذي تُنشئه البطاقة)³.

وبذلك يحمل مصطلح النقود الإلكترونية معنيين (معنى واسع ومعنى ضيق). حيث يتضمن الأول تقديم مفهوم للنقود الإلكترونية ينصرف إلى مجموع الأموال المحمولة عن طريق إلكتروني (سواء بين البنوك، أو بين البنوك والأفراد)، أي إحلال إلكتروني محل النقود التقليدية. وأما المعنى الضيق للنقود الإلكترونية، فيركز على البطاقات الإلكترونية، في شكل مخزون إلكتروني لقيمة نقدية، مسجل على بطاقات بلاستيكية، يمكن استخدامه في تسوية المدفوعات.

سادسا. النقود في النشاط الاقتصادي والمالي:

تحتل النقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والمالي في الاقتصاديات المعاصرة، خاصة بعد سيطرة النظام الرأسمالي، الذي دخل حالياً مرحلة العولمة، وتسعى كل الأنشطة الاقتصادية للاندماج في ميكانيزماته. ويمثل النظام النقدي لبلدان الاقتصاديات المعاصرة أهم جوانب هذا الوضع العالمي الجديد.

ويجمع الاقتصاديون على أهمية النقود، وتغطي هذه الأهمية جانبين هما⁴: التأثير على الكفاءة الاقتصادية، وعلاقة النقود بعدم الاستقرار وحدوث الدورات الاقتصادية. فبالنسبة للجانب الأول تعمل النقود على التخصص في الإنتاج، وخفض تكاليف الإنتاج، والسهولة في الحسابات، ورفع مستويات الاستثمار. أما بالنسبة للجانب الثاني تعمل النقود في بعض الأحيان على اختلال التوازن الاقتصادي، و على تذبذب السوق المالية والتأثير على معدلات الصرف.

¹ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 315.

² عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

³ عبد الباسط وفا، سوق النقود الإلكترونية، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص 11.

⁴ أحمد يوسف عبد الخير وعبد العزيز علي السوداني، النقود والبنوك والأسواق المالية، الجمعية السعودية للمحاسبة، مصر، 2005، ص 04.

ويمكن شرح ذلك بالتفضيل كما يلي¹:

- الأهمية في مراحل النشاط الاقتصادي: الإنتاج، المبادلة، التوزيع، الاستهلاك، من خلال مختلف الوظائف التي يؤديها النقود.

- الأهمية من خلال الاسعار وقيمة النقود، فارتفاع اسعار المنتجات يؤدي إلى إرتفاع الأرباح، وهو ما ينعكس على تطور الاستثمارات. كما أن ارتفاع الاسعار له انعكاسات سلبية، حيث يمكن أن يؤدي إلى التضخم، وهو ما يؤثر على توزيع الدخل الوطني، ويمس سلباً بالقدرة الشرائية للأفراد.

- دور النقود في حل المشاكل الاقتصادية أو تعقيدها، ونعلم كيف أن أزمة الكساد العالمي (1929-1933) تم حلها من طرف المفكر الانجليزي "جون مينارد كينز" عن طريق رفع الطلب الكلي وتشجيع ما سماه "الطلب الفعال"، ضمن اطار أدوات السياسة المالية. ولنا في العالم "ميلتون فريدمان" مثالا في دور النقود لحل مشكلة الكساد باتباع السياسة النقدية عن طريق زيادة عرض النقود بما يسمى "النقد الرخيص".

- علاقة النقد بالاستثمار، حيث أن زيادة الكتلة النقدية M_2 عن طريق مختلف الآليات، يخفض معدل الفائدة مما يشجع على طلب النقود، ومن ثم رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات انتاج مرتفعة.

- معدلات الصرف وتذبذب السوق المالية، يؤثر على النشاط الاقتصادي.

- دور النقود في التوازن الاقتصادي²، والذي يعبر عنه عموماً باختلال العرض والطلب للسلع والخدمات، وتبعاً لذلك يوجد رأيان: الأول حول العرض، والثاني حول الطلب. ففيما يتعلق بالعرض: أن نقص عرض السلع والخدمات، يؤدي إلى تواجد وسائل دفع أكبر في مواجهة المعروضات، فترتفع الأسعار في المدى القصير. وبالتالي حدثت مشكلة إنتاج أدت إلى أزمة نقدية. وأما فيما يخص الطلب: فإن زيادة عرض السلع والخدمات، يؤدي إلى اختلال بين وسائل الدفع المتاحة وعرض السلع والخدمات على المدى القصير فتتخفف الأسعار. وبالتالي فزيادة العرض من السلع والخدمات تولد أزمة وفرة إنتاج تنجر عنها مشكلة توزيع.

- تأثير كمية النقود على الأسعار وعلى النشاط الاقتصادي، وقد عالج هذا الأمر المفكر "المقريزي" وكذلك تعرض له الاقتصادي "مُجَّد دويدار" في كتابه الاقتصاد السياسي.

- أهمية النقود في قياس القيم والتبادل، ودورها الفعال في الاقتصاد الحديث.

ونستخلص مما سبق أن النقود في النشاط الاقتصادي والمالي، خاصة ضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي، تؤدي وظائفها التقليدية والمشتقة، وتلعب دوراً مهماً في تكوين الأسعار، وتساهم في توزيع الدخل، وتؤثر في مستوى التشغيل والانتاج عموماً. كما تعتبر أحد أهم المحددات الاقتصادية واحدى اهم أدوات السياسة.

¹ _ ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1987، ص 31.
² _ بخزار يعبدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

المحور العاشر

المشكلات الاقتصادية الكبرى: التضخم والبطالة

تمهيد:

تعتبر ظاهرة التضخم من بين أهم الموضوعات التي تشغل صناعات السياسات، الذين ينصب تركيزهم على الاقتصادية التي تشغل صن تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحدّ من ظاهرة التضخم وآثارها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية. كما أن البطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية، وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج، لأنه جيل القوة والطاقة والمهارة والخبرة، و أن تعطيل تلك الطاقة الجسدية بسبب الفراغ، لاسيما بين الشباب يؤدي إلى أن ترتد عليه تلك الطاقة لتهدمه نفسياً مسببة له مشاكل كثيرة وتتحول البطالة في كثير من بلدان العالم إلى مشاكل أساسية معقدة.

أولاً: التضخم

يعتبر التضخم انعكاساً ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة . وفي واقع الأمر، فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعنى فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار. من ناحية أخرى، فإن هناك ارتباطاً قوياً ومباشراً بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب البنوية والهيكلية للنظام السياسي.

1. تعريف التضخم :

يعتبر " التضخم " من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة يمكن أن نختار منها الحالات التالية

-الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.

-ارتفاع التكاليف.

-الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد... بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي... كما أن من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح... ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخل النقدي. وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها " التضخم " هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد

مفهوم التضخم.

ويميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات وتشمل:

- تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار.

- تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخل النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.

- تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.

- التضخم النقدي: أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ومن هنا يرى بعض الكتاب أنه عندما يستخدم تعبير "التضخم" دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم.

2. تاريخ التضخم:

نظرا لما للتضخم من أثر، سواء كان ذلك على توزيع الدخل القومي، أو على تقويم المشروعات، أو على ميزان المدفوعات، أو على الكفاية الإنتاجية... ونظرا لما تولده ظاهرة التضخم من آثار اجتماعية بحيث يزداد الفساد الإداري وتنتشر الرشوة وتزداد هجرة الكفاءات الفنية للخارج، وتزداد الصراعات بين طبقات المجتمع... كل ذلك أدى إلى الاهتمام الكبير بظاهرة التضخم، وإلى البحث عن أهم الأسباب المؤدية إليها. ففي القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم وهو (التضخم النقدي) (بحيث إذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها، وبعبارة أخرى، ارتفع مستوى الأسعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار). ثم كانت تحليلات الاقتصادي (كينز)، حيث ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك، وسعر الفائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال. وهكذا توصل (كينز) إلى أن التضخم هو: زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى تبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية. وفي النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة، بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أدق تتوقف على

العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار¹

3. أنواع التضخم:

- التضخم الأصيل: يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.
- التضخم الزاحف: يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار.
- التضخم المكبوت: وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.
- التضخم المفرط: وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية، كما حصل في كل من ألمانيا خلال عامي 1921 و1923 وفي هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية

4. أسباب نشوء التضخم:

- ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:
- تضخم ناشئ عن التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.
- تضخم ناشئ عن الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج. مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.
- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى، تمارس من قبل قوى خارجية، كما يحصل للعراق وكوبا ولذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة²

¹ حمد سليمان البازعي، الانتقال الدولي للتضخم، مجلة الإدارة العامة، العدد الأول، 1997 عمان، الأردن، ص 83.

² حمد سليمان البازعي، المرجع نفسه، ص 91.

5. الآثار الاقتصادية للتضخم:

للتضخم آثار اقتصادية مؤثرة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأبرز هذه الآثار هي:

-ارتفاع الأسعار والكتلة النقدية المتداولة:

يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية وإنَّ أولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخل المحدود، فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من السكان، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعاشية للسكان.

-ازدياد معدلات التضخم تؤدي إلى خفض القيمة الشرائية للنقد مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة وزيادة الطلب على رؤوس الأموال يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

-الحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية: إن ازدياد معدلات التضخم مؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وهذا يسبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري.

-يؤدي التضخم إلى زيادة أسعار الفائدة وتبعاً لذلك تزداد أرباح منشآت الأعمال، وتنخفض هذه الأرباح بانخفاض معدلات الفائدة، حيث يتم تمويل الموجودات بإصدار سندات مديونية. في حين لا تسري هذه الخصائص في عدد من المشروعات الصناعية في الاقتصاديات ذات التضخم المنخفض. بل يحصل ذلك في الاقتصاديات ذات المعدلات العالية للتضخم، إذ يسبب ارتفاع التضخم ارتفاع في الإيرادات ومعدلات الفائدة. وهي معدلات ليست حقيقية لو تم معالجتها وإعادةتها إلى الأسعار الثابتة

6. السياسات الاقتصادية لمواجهة التضخم:

يمكن الحد من التضخم ولاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية:

أ. السياسة المالية:

- تضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.
- قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.

- زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخل المرتفعة.
- خفض الإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق

ب- السياسة النقدية:

تتولى المصارف المركزية (البنوك المركزية) في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية:

فيما يخص: الأدوات الكمية:

- زيادة سعر إعادة الخصم: ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم.

- دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق. أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.

- زيادة نسبة الإحتياط القانوني. تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف.

فيما يخص: الأدوات النوعية: أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الإلتزام المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.

فيما يخص: معدلات الفائدة: غالباً ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعيرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي. وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية.

ثانياً: البطالة

تعتبر البطالة من المظاهر العالمية غير أن حجمها يتفاوت من بلد لآخر كما تتفاوت درجة المعاملة الانسانية التي يتلقاها الفرد العاطل من مجتمعه، و نسبة العاطلين في أي مجتمع تعتبر مقياس هام لمستوى الصحة النفسية التي يعيشها السكان .

من المعلوم إن البطالة مشكلة عويصة تعاني منها كل الشعوب على اختلاف مشاربهم وأجناسهم لكن هذا لا يعني انه ليس هناك حل ناجع للحد من آثارها على المجتمع.

الجدير بالذكر ان البطالة أصبحت تعد من اخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات العالمية لكونها تشكل إهدار لعنصر العامل البشري مع ما يتبع ذلك من آثار اقتصادية و اجتماعية وخيمة كما تشكل بيئة خصبة لنمو الجريمة و التطرف و أعمال العنف وسببا رئيسيا في انخفاض مستوى معيشة الغالبية العظمى من المواطنين وفي تزايد أعداد من يقعون تحت خطر الفقر المطلق، فالبطالة مشكلة اقتصادية، كما هي مشكلة نفسية، واجتماعية، وأمنية، وسياسية.

1. مفهوم البطالة

قد يبدو للوهلة الأولى أن تعريف العاطل بأنه من لا يعمل هو التعريف الصحيح والكافي ولكن الحقيقة هو أن التعريف غير كاف وغير دقيق، فليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلاً، كما أنه ليس كل من يبحث عن عمل يعتبر أيضاً عاطلاً، فدائرة من لا يعملون تعتبر أكبر بكثير من دائرة العاطلين .

فعند إعداد الإحصاءات الرسمية عن البطالة لا بد أن يجتمع شرطان أساسيان:

- أن يكون قادراً على العمل و بالتالي يخرج عن دائرة العاطلين كل من العجائز والمرضي.

- أن يبحث عن فرصة للعمل و بالتالي يخرج بذلك من دائرة العاطلين كل من الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات ممن هم في سن العمل، ولكنهم لا يبحثون عنه.

كما يخرج أيضاً بمقتضى هذا الشرط الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه لأنهم أحبطوا تماماً نتيجة لفشلهم السابق في الحصول على عمل .

وكذلك يخرج من دائرة العاطلين أولئك الذين لا يبحثون عن عمل نتيجة لكونهم على درجة عالية من الثراء تجعلهم في غني عن العمل¹.

2. أسباب مشكلة البطالة

ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد كاققتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك.

¹ - عاطف عوجة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1985، ص 20.

وترجع الدول الحديثة أسباب البطالة إلى :

- التخلف الاقتصادي في الدول النامية وهو اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة ارتفاعاً¹،
- ندرة الموارد الاقتصادية : أدت ندرة الموارد الاقتصادية إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحويلات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني.
- عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم .
- عدم تحديث وتطوير اساليب وطرق العمل: ، وعدم التوسع في اماكن الانتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة .
- انتشار الأمية أو تدني المستوى التعليمي.
- انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والخط من شأنه وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية .
- عدم قدرة القوانين المنظمة للشغل على التحفيز على الاستثمار لأن المستثمر يرى فيها إجحافاً خصوصاً عندما يقع اختلاف بين العامل ورب العمل ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عائلاتهم ويفضون توسيع مشاريعهم. لأن ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيداً من المشاكل القضائية

3. أنواع البطالة

هناك عدة أنواع للبطالة خاصة تلك التي عرفتها البلدان الرأسمالية و التي نذكر منها :

- البطالة الدورية

تنتاب النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية فترات صعود و هبوط و التي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث و عشر سنين و التي يطلق عليها مصطلح الدورة الاقتصادية ، و التي لها خاصية التكرار و الدورية، و تنقسم الدورة الاقتصادية بصورة عامة على مرحلتين : مرحلة الرواج أو التوسع ، و التي من مميزات الأساسية اتجاه التوظيف نحو التزايد، إلى أن تصل إلى نقطة الذروة أو قمة الرواج، و التي تعتبر نقطة تحول ثم يتجه بعد ذلك النشاط الاقتصادي نحو الهبوط بما في ذلك التوظيف، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانكماش ، و تبعا لدورية النشاط الاقتصادي، فإن البطالة المصاحبة لذلك تسمى بالبطالة الدورية².

- البطالة الاحتكاكية

تعرف البطالة الاحتكاكية ، على أنها تلك البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة، و التي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، و لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل. و بالتالي فإن إنشاء مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظيف من شأنه أن يقلل من

¹ - عباس صالح : العولمة واثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، الاسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص90.
² - عيد القادر محمد علاء الدين، البطالة، الاسكندرية ، مصر ، منشأة المعارف ، د ط ، 2003 ، ص 3 .

مدة البحث عن العمل، و يتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الامكانيات المتاحة بسرعة و كفاءة أكثر¹.

– البطالة الهيكلية

يقصد بالبطالة الهيكلية ، ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني، و التي تؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة و مؤهلات و خبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل و الباحثين عنه. فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لانخفاض الطلب عن نوعيات معينة من العمالة، بسبب الكساد الذي لحق بالصناعات التي كانوا يعملون بها، وظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لانتاج سلع معينة لصناعات تزدهر. فالبطالة التي تنجم في هذه الحالة تكون بسبب تغيرات هيكلية طرأت على الطلب.

كما يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية. حيث من النتائج المباشرة للتطور التكنولوجي تسريح العمال و بأعداد كبيرة مما يظطرهم للسفر إلى أماكن أخرى بعيدة بحثا عن العمل أو إعادة التدريب لكسب مهارات جديدة. وإلى جانب هذا النوع أو مقارب له هو نوع البطالة الفنية التي تشير إلى إن التقدم العلمي- التكنيكي لا بد وان يترك آثارا جانبية على المجتمع وبالتالي فان التطور التكنولوجي له تأثير في نشوء البطالة .

بالاضافة إلى الأنواع السالفة الذكر للبطالة، هناك تصنيفات أخرى للبطالة مثل :

– البطالة السافرة و البطالة المقنعة

يقصد بالبطالة السافرة، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة و التي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية. و مدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة و ظروف الاقتصاد الوطني. و آثارها تكون أقل حدة في الدول المتقدمة منها في الدول النامية. حيث العاطل عن العمل في الدول المتقدمة يحصل على إعانة بطالة و إعانات حكومية أخرى ، في حين تنعدم كل هذه المساعدات بالنسبة للعاطل في الدول النامية².

أما البطالة المقنعة، فهي تمثل تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، أي وجود عمالة زائدة و التي لا يؤثر سحبها من دائرة الانتاج على حجم الانتاج، و بالتالي فهي عبارة عن عمالة غير منتجة³.

– البطالة الاختيارية و البطالة الاجبارية

تشير البطالة الاختيارية إلى الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته و ذلك عن طريق تقديم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به. إما لعزوفه عن العمل أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن، إلى غير ذلك من الأسباب، في كل هذه الحالات قرار التعطل اختياري.

¹ - حسين عمر : موسوعة المصطلحات الاقتصادية جدة ، المملكة العربية السعودية ، دار الشروق، دت ، ص53 .

² - الأشوح زينب صالح ، الأطراد والبيئة ومداداة البطالة ، القاهرة ، مصر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003 ، ص 77 .

³ - ماهر احمد : تقليل العمالة ، الاسكندرية ، مصر ، الدار الجامعية ، ، 2000 ، ص353 .

أما في حالة إرغام العامل على التعطل رغم أنه راغب في العمل و قادر عليه و قابل لمستوى الأجر السائد، فهذه الحالة نكون أمام بطالة اجبارية و مثال على ذلك تسريح العمال كالطرد بشكل قسري... و هذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد، كما أن البطالة الاجبارية يمكن تأخذ شكل البطالة الاحتكاكية أو الهيكلية.

– **البطالة الموسمية:** وهذه البطالة غالباً ما تظهر في الأنشطة الاقتصادية الموسمية التي يقتصر الإنتاج فيها خلال فصل معين من السنة كما هو الحال في القطاع الزراعي وكذلك في بعض الصناعات ففي فصل الشتاء مثلاً غالباً ما يتعطل الفلاحين وعمال الصناعات الاستهلاكية الموسمية¹.

4. الآثار الناجمة عن البطالة

تشكل البطالة سبباً رئيسياً لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع ، كما أنها تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته ، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بجدوى وجوده .

وفي إجمال للآثار الناجمة عن البطالة يذكر أن معظم المشكلات الاجتماعية والنفسية والأخلاقية التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول العربية والإسلامية التي تعاني من مشكلة البطالة كانت البطالة هي العامل المشترك في خلقها واستفحال خطرها .

و يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

– الآثار الاجتماعية الناجمة عن البطالة:

يترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية حيث يشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فنتشر الجريمة بأنواعها، وخاصة في صفوف العاطلين الذين لا يتلقون إعانة بطالة خلال فترة تعطله، ويكون واقع البطالة وما ينجم عنها نتيجة لفقدان مصدر العيش (الكسب) أشد على القطاعات الأضعف في المجتمع، وهم الفقراء والنساء، أضف لذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تحيا في مجبوحة من العيش، ومما هو جدير بالذكر انه كلما طالت فترة التعطل كلما صار ضررها جسيماً حيث تؤثر تأثيراً سلبياً على المواهب الفنية والعقلية للعامل فتضمحل مهاراته بل يفقد الإنسان ميزة التعود على العمل وإتقانه وينحط مستواه.

– الآثار الأمنية و السياسية

نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة و التي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها و هي ترفع شعار التململ والتمرد، و مع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لا بد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادة، ومن

- فكري احمد نعمان : النظرية الاقتصادية في الاسلام ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ، دار القلم ، ط1، 1985 ، ص 114 .¹

الطبيعي أن ينطق لسان حالمهم متساؤلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تحلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة.

- الآثار الاقتصادية

فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نمو الانتاج، و بالتالي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاعا في معدلات البطالة، و هكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة و منذ التسعينات تلخص في ضعف أداء الانتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة، كما تبين الاحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية¹.

5. السياسات الاقتصادية لمواجهة البطالة:

باعتبار كون البطالة تعد بمثابة قنابل موقوتة تحدد الاستقرار في العالم أجمع، فإن المطلوب وضع إستراتيجية شاملة في هذا الشأن منها آخذة في الاعتبار عدة أمور منها:

- تأهيل الشباب حديثي التخرج من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات وأنظمة التعليم والتدريب في الدول العربية، حيث يفتقر كثير منها إلى العمالة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل، مما يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة.

- خلق قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحة والباحثين عنها، و هنا يمكن الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، يتم تحديثها يوميا، وتكون متاحة من خلال مواقع إنترنت متخصصة أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل.

- تنظيم عملية استقدام العمالة الأجنبية وتقنينها، بحيث تقتصر صلاحيتها حصراً على الأجهزة المختصة فقط، وعدم تعدد الجهات والمصادر التي تقوم بذلك.

- ترشيد عملية استقدام العمالة الأجنبية وذلك من خلال حصرها في مهن محددة.

- تحسين الأداء الاقتصادي ، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول ، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال الاستثمارات.

-إن تحقيق النمو الاقتصادي أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على البطالة والفقر في الوطن العربي والنمو الحالي يبين ضعف المستوى، ولن يتسنى تحقيق ذلك دون أن يكون هناك نمو في القطاع الخاص كأداة أساسية ورئيسية للنمو الاقتصادي ولتوليد فرص العمل، وإزالة كل ما يعترضه من عقبات وضرورة التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها تشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل.

¹ - ماهر احمد، تقليل العمالة، المرجع السابق، ص 83 .

- أن زيادة الاستثمارات تدفع إلى حل مشكلة البطالة التي يمكن أن تزيد من فرص العمل ، فخلق وظائف هي أولوية لا تسبقها أولوية ومن أجل توسيع الفرص لابد من خلق المناخ الذي يتمكن فيه القطاع الخاص و الاستثمارات الأجنبية في الإسهام للقضاء على هذه الظاهرة وتأمين فرص عمل
- إنشاء هيئة أو مركز متخصص بالسكان النشطين اقتصادياً وإيجاد قاعدة معلومات متكاملة تقوم توفر كافة البيانات عن سوق العمل وإجراء بحوث مسحية و إعداد الدراسات الخاصة بالظاهرة حالياً و بناء التصورات المستقبلية والتي تساعد على وضع سياسات خاصة بالعمالة ولمواجهة المشكلة والإسراع في وضع الإستراتيجية لضمان توفر فرص العمل مستقبلاً وتحليل الآثار المختلفة للظاهرة وبرامج الحد منها.
- ضرورة مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وعقد ندوات فكرية وثقافية لتعريف المواطن بالآثار السلبية لتزايد حجم البطالة على مختلف جوانب الحياة، وكذلك أهمية دور وسائل الإعلام المختلفة .
- تشجيع التعليم الفني المهني لكلا الجنسين وبيان أهمية التعليم المهني في تنمية المهارات والقدرات البشرية المعرفية والتقنية للعمالة وسيكون له دور هام في تجهيز العمالة لمواجهة التغيرات الهيكلية والتحول التي طرأت على طلب اليد العاملة في سوق العمل.
- دعم عملية التدريب المستمر، وبخاصة التدريب التأهيلي والاستثمار فيه.
- دعم عملية التعليم المستمر للقوى العاملة، وبخاصة لمن هم دون الشهادة الثانوية.

المحور الحادي عشر

المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.

تمهيد:

المؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار والتنمية ، وهي مملوكة للدول الأعضاء بها ، وتعمل المؤسسات علي توفير التمويل ، والمعونة الفنية ، والمشورة في مجال السياسات ، والأبحاث ، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات الدولية علي توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي ، ومن بين اهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة علي نطاق واسع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

أولاً: صندوق النقد الدولي.

1. نشأة صندوق النقد الدولي.

في مؤتمر بريتون وودز والذي عقد في العام 1944م في مدينة نيوهامشير في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من اجل مناقشة وبحث السلوك النقدي الذي يتعين على دول العالم الامتثال له في فترة المقبلة وكذا ضرورة الاتفاق على نظام نقدي جديد يوفر حرية التجارة ويمد الدول الأعضاء بالسيولة الكافية، عرض في هذا المؤتمر أهم مقترحين وهما لكل من اللورد كينز الانجليزي وهاري هوایت الأمريكي من أجل تحقيق الأهداف التي عقد المؤتمر من أجله وفيما يلي نستعرض أهم النقاط التي تعرض إليها كل من هذين المقترحين.

أ. مشروع كينز.

وقد ذهب كينز في مشروعه إلى أن إدارة وضبط النظام العالمي الجديد تتطلب تكوين مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي، ويكون لكل دولة مشتركة بها حصة تحدد مسؤولياتها في إدارة شؤون هذه المؤسسة، وقد قصد كينز بذلك إنشاء اتحاد للمقاصة الدولية تكون مهمته البنك المركزي في النظام النقدي المحلي، مع ترك الحرية لكل دولة عضو في تحديد سياستها بما يتناسب بما يتناسب وظروفها¹.

كما تضمن مشروع كينز اقتراح قيام هذه المؤسسة الدولية المقصودة بمنح القروض إلى الدول الأعضاء على غرار ما تقوم به البنوك التجارية عند تقديم القروض لعملائها، أن يتم منح هذه القروض حسب أهمية كل دولة في التجارة الخارجية².

¹ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 153.
² ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005 ص 305.

واقترح كينز أن تتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم بانكور وهي عبارة عن وحدة نقدية حسابية قياسية تستخدم في تسوية المدفوعات بحيث ترتبط قيمتها بالذهب¹.

وفي الواقع فإن هذا المشروع كان يحاول إلغاء دائنية ومديونية الدول اتجاه بعضها البعض بحيث تصبح مع اتحاد المقاصة الدولي وهو في الواقع كان يدافع عن مصلحة بريطانيا.

ب. مشروع هاري هويت. (1892-1948): مسؤول امريكا آنذاك في مؤتمر بريتون وودز، واهم مؤسسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

أما مشروع "هاري هويت" فلم يكن يستهدف إيجاد سلطة دولية نقدية تحل محل السلطات النقدية المحلية، بل تصور إمكانية التعاون بين هذه السلطات. وكان جوهر اقتراحه يتخلص في أن نظام النقد الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف ومحاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال والتخفيضات المستمرة في العملة.

وقد اقترح لذلك تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه واقترح أن تكون وحدة التعامل الدولي هي "اليونيتاس" والتي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب وعلى الدول أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو اليونيتاس وليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق².

وعموما فقد تشابه المشروعات من حيث المبادئ الأساسية، فقد تضمن كل منها مايلي:

- إيجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية.
- السعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات.
- توفير الأثمان للدول الأعضاء.
- العمل على استقرار أسعار الصرف.

كما أن الفرق بين هذين المشروعين يتلخص في أن مشروع كينز قدم مقترحات بخصوص إنشاء مصرف عالمي وعملة عالمية بانكور ونظام موحد للمفاوضة، في حين أن مشروع هاري قد ركز على القضايا المتعلقة بإعادة الأعمال وقد تضمنت إنشاء صندوق دولي لتحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي المستمر على الصعيد العالمي وقد تضمنت مقترحاته كذلك ضرورة حماية أسعار الصرف وثبتها.

¹ بسام حجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003 ص 177.

² زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص 154.

ولقد جاء قرار المؤتمرين متأثراً بالمشروع الأمريكي أكثر من تأثره بالمشروع الإنجليزي وذلك بفضل ثراء أمريكا وقوتها العسكرية وهكذا انتهت أبحاث ومناقشات مؤتمر بريتون وودز بإيجاد صندوق النقد الدولي إضافة إلى مؤسسة مالية ثانية وهي البنك العالمي للإنشاء والتعمير.

2. التعريف و الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

بعدما تطرقنا فيما سبق إلى مؤتمر بريتون وودز و فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي سنحاول فيما يلي التعرض إلى تعريف صندوق النقد الدولي و كذا الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة الدولية.

أ. تعريف صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة و الذي نشأ بموجب معاهدة دولية في العالم 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي و يقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة و يديره أعضائه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 دولة و قد بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947¹.

و لا يشترط للعضوية فيه أن تكون الدولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة و يضم الصندوق للأعضاء الأصليين و هي الدول التي حضرت مؤتمر بريتون وودز و التي أودعت الوثائق الخاصة بالانضمام حتى آخر ديسمبر من العام 1946، أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر 1946، فلا تعتبر أعضاء أصليين و قد صدر قبول عضويتها قرارات من قبل مجلس محافظي الصندوق و لا يوجد فرق في الحقوق و الالتزامات بين كل من الأعضاء الأصليين و الأعضاء الجدد و لكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق و ذلك بعد إبلاغه أو إذا ما عجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في اتفاق فإنه يمكن أن يحرم من الحقوق في السحب من موارد الصندوق أما إذا استمر عجزه بعد فترة معينة فإنه يرجى منه الانسحاب من الصندوق².

و يمثل صندوق النقد الدولي إحدى مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي و هو يفوق بذلك البنك العالمي للإنشاء و التعمير في الأهمية و يرجع السبب في ذلك أن صندوق النقد الدولي قد عهد إليه بأخطر مهمة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و هي العمل على استقرار أسعار الصرف و حرية تمويل العملات فضلا على أنه ظل لفترة

¹ - ما هو النقد الدولي www.imf.org le 18/02/2022,

² - زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، المرجع السابق ص156-157.

غير قصيرة معنيا بأمر الدول المتقدمة، في حين كان البنك الدولي منشغلا بأمر الدول النامية و هي أقل على المستوى الاستراتيجي¹.

ب: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدانه الأعضاء و هي مسؤولة تمثل عنصرا لأن ما لتحقيق فعاليته، و يتولى القيام بأعمال الصندوق أربعة أجهزة و هي:

- مجلس المحافظين.

يضم مجلس المحافظين ممثلين لكل البلدان الأعضاء و هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي و يقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ له عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد و كذا محافظ مناب له و بيت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، و لكنه يفوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية².

- المجلس التنفيذي

و يتألف المجلس التنفيذي من 24 مديرا و يرأسه المدير العام للصندوق و يجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات تستغرق كل منها يوما كاملا، و يمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر و ذلك في مقر الصندوق في واشنطن العاصمة و تخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى و هي الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و ألمانيا و فرنسا و المملكة المتحدة، إلى جانب كل من الصين و روسيا و المملكة العربية السعودية، أما المديرون الستة عشر الآخرون فيتولى انتخابهم مجموعات من البلدان تعرف بإسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين³.

و يختص هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق و إدارة شؤونه اليومية و له كل الصلاحيات في هذا الصدد ما عدا تلك التي تدخل صراحة في اختصاص مجلس المحافظين،

- مدير الصندوق

و يتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، و هو بحكم منصبه يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق و ذلك بنص اتفاق الصندوق و هو الذي يرأس المجلس التنفيذي و لكنه لا يملك صوتا فيه و ذلك فيما عدا التصويت المرجح

¹ - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 257-

258.

² _ موقع صندوق النقد الدولي، ما هو صندوق النقد الدولي www.imf.org le 18/02/2021

³ _ نفس المرجع السابق: www.imf.org

في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس و مدة عقده خمس سنوات قابلة للتجديد، و عادة ما يتم تعيين مديرا للصندوق رجل ذو خبرة واسعة في مجال النقد و الائتمان و المال و يساعده في عمله نائب أو نائبان آخران¹.

- هيئة موظفي الصندوق

بحيث يقوم مدير الصندوق بتعيين مجموعة منتقاة من الموظفين الفنيين يكونون الهيئة العاملة بالصندوق و يراعي في انتقاءهم أقصى درجات الكفاءة و التخصص الفني مع توسيع القاعدة التي يختار من بين مواطنيها هؤلاء الموظفين إلى أكبر حد ممكن و يتعين أن يقر عضو هيئة موظفي الصندوق عند تعيينه أنه لن يقبل أية تعليمات فيما يتعلق بممارسة واجباته في الصندوق من أية حكومة أو سلطة خارجية عن الصندوق.

أي أن العاملين في صندوق النقد الدولي موظفون مدنيون دوليون مسؤولون أمام الصندوق و ليس أمام سلطاتهم الوطنية، و يعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلد و يشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريبا و يضم الصندوق 22 إدارة و مكتبا يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام².

3. أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي

أصبح صندوق النقد الدولي يقوم بوظائف عديدة و ذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف و التي نستعرضها كما يلي:

أ. أهداف صندوق النقد الدولي

يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إبرازها كما يلي:

- الهدف العام لصندوق النقد الدولي هو تشجيع التعاون الدولي في مجال النقد و ذلك بواسطة هيئة دولية دائمة تهيئ سبل التشاور و التأزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية، و خاصة بعد تراجع العمل بقاعدة الذهب فلم تعد العملات الوطنية مغطاة بالذهب كما كان في السابق، و قد استلزم ذلك وجود منظمة دولية تملك خبرات و آليات تعمل على ضبط أسعار العملات الوطنية.

- تشجيع و تيسير التوسع و النمو المتوازن للتجارة الخارجية الدولية، فالتوسع في التجارة الدولية يسهم في التنمية الاقتصادية لكل من الدول الأطراف في تلك التجارة، إلا أنه يجب أن يكون ذلك التوسع متوازنا بين جميع أطرافه

¹ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص163.
² موقع صندوق النقد الدولي: www.imf.org le 18/02/2021

و السبب في ذلك أن التوسع غير متوازن يؤدي إلى الخلل في معدل التبادل للعملات، مما يؤدي إلى مشكلات في التنمية الاقتصادية.

- العمل على تجنب تخفيض قيمة تبادل العملات الوطنية بالعملات الأجنبية لأغراض تنافسية و القصد من ذلك مجابهة السياسات الاقتصادية التي تحدد سعرا تحكميا للعملات الوطنية بهدف تشجيع التصدير و دعم منتجات وطنية معينة لحماية الصناعة الوطنية و يهدف الصندوق إلى وضع قواعد و نظم نموذجية لتبادل العملات.
- إنشاء نظام المدفوعات متعدد الأطراف بهدف تسهيل عقد الصفقات النقدية بين الدول.
- العمل على إلغاء القيود التي تعرقل عمليات التجارة الخارجية¹.
- تدعيم الثقة لدى البلدان، متيحاً لهم استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دول اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرّخاء الوطني أو الدولي².

ب. وظائف صندوق النقد الدولي

يمارس صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق أهدافه وظيفتين أساسيتين: الأولى تنظيمية رقابية بحيث يقوم الصندوق بمراقبة سلوك الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق ثبات و استقرار أسعار الصرف و تنشيط التبادل الدولي أما الوظيفة الثانية فهي تمويلية و يحتفظ الصندوق لهذه الغاية بمجموعة كبيرة من العملات يستعين بها لمد الدول الأعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية³. كما يمكن إبراز و بشيء من التفصيل وظائف صندوق النقد الدولي في مجموعة النقاط التالية:

- يقدم الصندوق القروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض للدول التي تعاني من اختلالات في موازين مدفوعاتها بشرط أن تعمل هذه الدول على إصلاح تلك الاختلالات.
- يعمل الصندوق كمستشار نقدي و مالي لجميع الدول، حيث تسترشد جميعها بالسياسات و النصائح التي يقدمها الصندوق سنوياً من خلال تقريره السنوي.
- بحسب نظام الصندوق تستطيع الدولة أن تقترض بالعملات الصعبة
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها و تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي و المرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

¹ - مصطفى سيد عبد الرحمن، المنظمات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 66 .

² - ما هو صندوق النقد الدولي www.imf.org، 18/02/2022، le

³ - بسام حجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 179-180.

- يركز الصندوق في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة و أحيانا الفترة المتوسطة و يطلق عليها سياسات التثبيت.

- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية و قد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة¹

4. موارد و استخدامات صندوق النقد الدولي

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على موارد صندوق النقد الدولي و كذا أهم استخدامات صندوق النقد الدولي كما يلي:

أ. موارد صندوق النقد الدولي

فقد تولد عن مؤتمر بريتون وودز رأس مال دولي و هو عبارة عن اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي و هذه الاشتراكات تكون من مجمل الإحتياطات الدولية من الذهب و العملات الأجنبية بحيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأس مال الصندوق².

و تعكس الحصة بشكل عام وزن البلد العضو في الاقتصاد العالمي و تتألف الحصة من 25% ذهبا و 75% من عملة البلد العضو، و في حال عدم توافر كمية الذهب و الدولارات المطلوبة، فإنها لا تلتزم إلا بدفع 10% من قيمة الحصة ذهبا و تدفع النسبة المتبقية بالعملة الوطنية، و نظام الحصص هو من أهم السمات الأساسية لصندوق النقد الدولي و تكمن هذه الأهمية فيما يلي:

و يملك كل بلد عضو في الصندوق 250 صوتا مع زيادة صوت واحد لكل 100 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة من حصته مما يؤمن الأكتريية الساحقة من الأصوات لمصلحة الدول التي تملك الحصص الأكبر .

إضافة إلى حصص الأعضاء فإن للصندوق موارد خاصة كذلك مثل العمولة التي يحصل عليها من معاملات الدول الأعضاء معه عندما تلجأ إلى استخدام موارده و كذا العمولة التي يحصل عليها عندما يتعامل مع هذه الدول في الذهب بيعا و شراء و الفائدة التي يحصل من استثماره في أذونات الخزانة الأمريكية³.

و يجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه و لدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الإقراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تحديد للنظام النقدي الدولي:

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 259.

² ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مرجع سابق ص 308.

³ المرجع سابق، ص 162.

- الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962 و يشارك فيها أحد عشر مشتركا (حكومات البلدان الصناعية العشرة و سويسرا أو بنوكها المركزية).
- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام 1997 و يشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة

ب. استخدامات صندوق النقد الدولي

و يتم الاستفادة من رأسمال صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول الأعضاء ممن يعانون من عجز مؤقت في موازين مدفوعاتهم و قد حددت بموجب مواد اتفاقية الصندوق الشروط التي بموجبها يحصل العضو على القروض من الصندوق و كذلك الحد الأقصى للقروض التي يمكن أن يمنحها الصندوق للعضو ، و ذلك بدلا من اللجوء إلى تدابير اقتصادية تسيء إلى حرية التبادل التجاري الدولي.

و من بين مجموعة القواعد و الضوابط المقيدة حتى يمنع الدول الأعضاء من الإسراف في استخدام موارده ما يلي:

- لا يجوز للدولة العضو أن تسحب في سنة من صندوق النقد عملات أجنبية تتجاوز 25% من حصتها المقررة في الصندوق خلال 12 شهرا، و عند السحب من موارد الصندوق في حدود هذه النسبة يجب على الدولة أن تضع تحت تصرف الصندوق قدرا من عملتها الوطنية يعادل قيمة المبالغ المسحوبة.
- إن العضو يفقد حقه في شراء العملات الأجنبية في الصندوق متى بلغ رصيد الصندوق من عملته 200% من حصته.
- كما يتعين على الدولة العضو أن تقدم بأدائها خلال فترة تتراوح ما بين 3-5 سنوات عن طريق إعادة شراء عملتها الوطنية في صندوق النقد مقابل الذهب أو عملات أخرى.
- يدفع البلد العضو عندما يلجأ إلى السحب من موارد الصندوق عمولة قدرها 3/4 % و للصندوق أن يخفض هذه العمولة أو أن يرفعها كلما تزايد أجل السداد و زادت قيمة المسحوبات¹.
- أن يكون الغرض من الحصول على تلك العملات هو مواجهة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات الجارية.

¹ بسام حجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص181-182.

- لا يجوز استخدام موارد الصندوق لمواجهة أعباء الدولة الناشئة عن أعمال الإغاثة و التعمير أو تصفية ديون الحرب

و يعتبر لجوء الدولة العضو إلى موارد الصندوق في حقيقة الأمر اقتراضاً منه، غير أن أحكام ميثاق صندوق النقد قد تحاقت لفظ الاقتراض و استخدمت بدلا منه عبارة: يحق لكل عضو أن يشتري من الصندوق عملات أعضاء آخرين مقابل مقدار معادل بقيمته الوطنية، و بالتالي تستبدل لفظة سحب بمصطلح شراء العملة¹.

و من بين أهم أشكال القروض و التسهيلات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي إلى الدول الأعضاء نذكر ما يلي:

- اتفاقات الاستعداد الائتماني:

- تسهيل الصندوق الممدد:

- تسهيل النمو و الحد من الفقر:

- تسهيل الاحتياطي التكميلي

- خطوط الائتمان الطارئ: .

- مساعدات الطوارئ:

ثانيا : البنك الدولي

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ، المعروف بالبنك الدولي²، في عام 1944 لمساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية. وفي خمسينيات القرن العشرين، أصبح جلياً احتياج البلدان النامية الأشد فقراً لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو.

¹ _ بسام حجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، المرجع السابق، ص 182.

² _ موقع البنك الدولي: <http://web.worldbank.org> LE 16.03.2022

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية، تعتبر البلدان الأعضاء فيها وعددها 187 مساهمين فيها. ويُمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين ، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، توجد ثلاث مؤسسات أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع البنك الدولي: هي مؤسسة التمويل الدولية، و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار^(E) ، و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار^(E). وتشكل جميع تلك المؤسسات الخمس معاً مجموعة البنك الدولي

تقدم المؤسسات المتداخلتان اللتان تشكلان البنك الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) و المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ، قروضاً منخفضة الفائدة أو بدون فائدة ومنحاً إلى البلدان التي لا تستطيع الولوج إلى أسواق الائتمان الدولية في إطار مؤاتٍ أو تلك التي لا تتمكن من الحصول على هذه الخدمات على الإطلاق. وعلى خلاف المؤسسات المالية الأخرى، فإن البنك الدولي لا يعمل بغرض تحقيق الربح. حيث يعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على أساس السوق، كما يستخدم البنك الدولي تصنيفه الائتماني المرتفع في تمرير ميزة الفائدة المنخفضة التي يدفعها على الأموال إلى البلدان المقترضة -- أي البلدان النامية. ويتحمل البنك الدولي تكاليفه التشغيلية، حيث لا يستعين بمصادر خارجية من أجل توفير أموال لأغراض تمويل المصروفات العامة.

يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات تتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة (AAA) في الأسواق المالية العالمية. وبينما يجني البنك الدولي للإنشاء والتعمير هامش ربح صغير على هذه القروض، فإن الجزء الأكبر من دخله يأتي من قيامه بإقراض رأس المال الخاص به. ويتألف رأس المال هذا من احتياطات تراكمت عبر السنوات وأموال يدفعها مساهمو البنك من البلدان الأعضاء البالغ عددها 186 بلداً. كذلك يمول دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصاريف التشغيلية للبنك الدولي، كما ساهم في أعمال المؤسسة الدولية للتنمية وتخفيف أعباء الديون.

يقدم البنك الدولي، من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، نوعين أساسيين من القروض والاعتمادات: القروض الاستثمارية وقروض سياسات التنمية

1. عمليات الاستثمار

توفر قروض واعتمادات ومنح الاستثمار موارد تمويلية لمجموعة واسعة النطاق من الأنشطة التي تستهدف إقامة البنية الأساسية المادية والاجتماعية الضرورية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقد شكّلت عمليات الاستثمار، على مدى العقدين الماضيين من السنين، حوالي 75-80 في المائة في المتوسط من حافطة البنك. يقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عمليات الاستثمار للبلدان المقترضة شريطة ألا تكون عليها أية متأخرات مُستحقة لمجموعة البنك.

2. عمليات سياسات التنمية

تتيح عمليات سياسات التنمية مساعدة مالية سريعة تسمح للبلدان تلبية متطلبات تمويل إنمائي فعالية أو محتملة لها أصول محلية أو خارجية. وفي العادة تساعد هذه العمليات على تحقيق مجموعة من النتائج الإنمائية المحددة من خلال برنامج متوسط الأجل للإجراءات الخاصة بالسياسات والإجراءات المؤسسية التي تتوافق مع السياسات الاقتصادية والقطاعية للبلد المعني، وعلى مدى السنتين الماليتين 2006، و2007، لم تتجاوز عمليات سياسات التنمية في المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير 30 في المائة من إجمالي ارتباطات البنك المالية.

3. الصناديق الاستثمارية والمنح:

تقوم الحكومات المانحة ومجموعة واسعة النطاق من مؤسسات القطاعين الخاص والعام بإيداع مبالغ في الائتمانية الموجودة في البنك الدولي. ويتم تعبئة موارد الجهات المانحة لصالح طائفة عريضة من المبادرات الإنمائية. وتتباين هذه المبادرات تباينا كبيرا من حيث حجمها ومدى تعقدها، حيث تتراوح بين ترتيبات بمليارات الدولارات - كصندوق تمويل) تخفيض انبعاثات غاز) الكربون، وصندوق البيئة العالمية، ومبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، إلى مشروعات قائمة بذاتها أصغر حجما وأكثر بساطة.

تتمثل إحدى الوظائف الأساسية الأخرى للبنك الدولي في زيادة وتعزيز قدرات شركائه وشعوب البلدان النامية وموظفيه وخبرائه لتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتقديم المساعدات الفنية، وتحسين أداء الحكومات، وتقديم الخدمات، وتشجيع النمو الاقتصادي، والحفاظ على استمرارية البرامج الرامية لتقليص الفقر. وقد قام البنك الدولي بإنشاء روابط تتصل بشبكات تبادل المعارف، مثل المذكورة أدناه، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات الكبيرة إلى المعلومات ولإثراء الحوار حول التنمية:

4. المؤسسة الدولية للتنمية

تمثل المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة أشد بلدان العالم فقراً. وتهدف المؤسسة ، التي أنشئت في عام 1960، إلى تخفيض أعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون فائدة ومنح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة، وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

5. عمليات تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية

تجتمع الجهات والبلدان المانحة كل ثلاث سنوات لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وتشكل مساهمات الجهات والبلدان المانحة 60 في المائة من حقوق السحب الخاصة والتي تبلغ 27.3 مليار (41.6 مليار دولار امريكي) التي تتيحها العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة، والتي من خلالها يتم تمويل مشاريع في فترة السنوات الثلاث المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2011 .

وساهمت 45 بلداً في العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة. وقد كانت التعهدات بتقديم أكبر المبالغ في العملية الخامسة عشر لتجديد موارد المؤسسة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وكندا وإيطاليا وإسبانيا.

6. الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

انشئ صندوق النقد الدولي في نفس وقت الذي انشئ فيه البنك الدولي لأداء وظائف مختلفة لكل منهما وان كانت ذات صلة ، فصندوق النقد الدولي يركز في المقام الاول علي الاجراءات التي ينبغي للبلدان اتخاذها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي اللازم للنمو الاقتصادي السليم القابل للاستمرار ، أما البنك الدولي فقد أنشئ لتشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الاجل وتخفيف حدة الفقر ولإسهام في تمويل المشاريع بعينها ، وصندوق النقد الدولي هو الجهة المرجح اللجوء إليها أولاً لمساعدة اي بلد يمر بأزمة مالية بتقديم المشورة والتمويل السريع بينما يقوم البنك الدولي اساسا بتقديم المساعدات الانمائية ويتعاون الصندوق والبنك الدولي في عدد من القضايا لاسيما الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

ثالثا: منظمة التجارة العالمية:

إن تأطير الجهد الدولي في حقل تنظيم التجارة الخارجية قد انطلق منذ عام 1947 عبر مؤتمر هافانا الذي افرز اتفاق هافانا الشهير بشأن تحرير التجارة الخارجية، ورغم إبرام الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الجات 1947) وسريانها منذ عام 1948 ، ورغم دخول دول العالم في ثمانية جولات تفاوضية بشأن تحرير التجارة الدولية محصورة في ميدان البضائع (السلع)، إلا أن اقتحام الملكية الفكرية ميدان التجارة الدولية - شأنها شأن الخدمات أيضا - قد تم في جولة الاورغواي الأخيرة 1986-1994، حيث تم إقحام هذين الموضوعين بتدخل أمريكي مباشر وتأييد من الدول الصناعية في ظل معارضة من الدول النامية ، ومع اختتام أعمال جولة الاورغواي تم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية بموجب إعلان مراكش 1994/4/15 لتبدأ عملها اعتبارا من 1995/01/01 .

1. ماهية منظمة التجارة العالمية:

هي منظمة دولية متخصصة بتنظيم و تسيير شؤون التجارة العالمية وتتكون حاليا¹ من 153 دولة عضوا (حيث انضمت اخر دولة بتاريخ 2008/07/23²)، من ضمنها الاتحاد الأوروبي - وهو الهيئة الوحيدة التي تحظى بالعضوية الكاملة - إضافة إلى 30 دولة بصفة مراقب ينتظر أن تحظى بالعضوية خلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ نيلها صفة المراقب³ كما تحظى سبع منظمات دولية بعضوية المنظمة كأعضاء مراقبين دائمين .

وتتكون المنظمة من حيث البناء الهيكلي ووحدات التخصص من :

- المؤتمر الوزاري⁴ : الذي يتكون من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير ، ويعقد كل سنتين وهو أعلى سلطة أو هيئة في المنظمة وله صلاحيات إشرافية وتشريعية.
- المجلس العام⁵ ويتكون من ممثلين عن كافة الدول الأعضاء ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل ويضطلع بمهام المؤتمر الوزاري بين دورتي الانعقاد

¹ - موقع المنظمة: www.wto.org تاريخ الاطلاع: 2022/06/07.

² - نفس المرجع ، تاريخ الاطلاع: 2022/06/07.

³ - موقع المنظمة: www.wto.org تاريخ الاطلاع: 2022/06/07.

⁴ - عمر، سعد الله، قانون التجارة الدولية النظرية المعاصرة، ط1، الجزائر: دار هومة، 2007، ص232.

⁵ - عمر، سعد الله، المرجع نفسه، ص 233

- المجالس المتخصصة وأجهزتها الفرعية : وتضم ثلاثة مجالس رئيسة تعمل تحت إشراف المجلس العام ، ويحق لأية دولة عضو أن تكون عضوا فيها ، ويضطلع كل منها بالإشراف على شؤون واحدة من الاتفاقيات الرئيسية الثلاث:

. مجلس شؤون التجارة في السلع : وهو المسئول عن الإشراف على المهام المقررة في اتفاقية الجات (الخاصة بتجارة السلع أو البضائع) والاتفاقيات والتفاهات المرفقة بها .

. مجلس شؤون التجارة في الخدمات : وهو المسئول عن الإشراف على المهام المقررة في اتفاقية الجات (الخاصة بالخدمات الدولية) والاتفاقيات والتفاهات المرفقة بها .

. مجلس شؤون الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (مجلس الملكية الفكرية) : وهو المسئول عن الإشراف على المهام المقررة في اتفاقية تريس (الخاصة بشؤون الملكية الفكرية).
ولهذه المجالس الثلاثة حق إنشاء أجهزة فرعية عند الضرورة .

- اللجان الفرعية¹: أناطت اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية بالمؤتمر الوزاري صلاحية إنشاء لجنة للتجارة والتنمية ولجنة لقيود وميزان المدفوعات ولجنة للميزانية والإدارة وأية لجان متخصصة للأغراض التي يراها مناسبة ، وتتولى هذه اللجان المهام المقررة لها بموجب الاتفاقيات متعددة الأطراف وأية مهام يعهد إليها بها المجلس العام .

- الأمانة العامة² (المدير العام والسكرتاريا) : حيث يرأسها مدير عام و يعين المؤتمر الوزاري الأمانة العامة للمنظمة المكونة من عدد من الموظفين الذين يعينهم المدير العام

ومنظمة التجارة العالمية وريثة خمسين عاما تقريبا من الجهد الدولي الذي انطلق مع إقرار وسريان الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) وهو جهد استهدف في الأساس تحرير التجارة من القيود الجمركية والسعي لتخفيض التعريف وفتح الأسواق الدولية أمام تدفق السلع والخدمات

2. الإطار العام لاتفاقيات التجارة الدولية :

حتى تاريخ إعلان تأسيس منظمة التجارة العالمية كانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات 1947) هي اتفاقية التجارة العالمية الوحيدة ، وكانت تتضمن إلى جانب نصوص الاتفاقية نفسها إحدى عشرة وثيقة قانونية وبروتوكولا وتفاهما تحفقت ما بين عام 1947 وعام 1994 ، وهي الوثائق التي اعتبرت - إلى جانب اتفاقية الجات 1947 نفسها - جزءا من اتفاقية مراكش 1994 ، وتوقيع الوثيقة الختامية لجولة الاورغواي بتاريخ 1994/4/15 في مراكش بالمغرب انتهى الوجود الواقعي لاتفاقية الجات 1947 وتحولت مع الوثائق الصادرة في ظلها إلى جزء من اتفاقية مراكش 1994 ، وقد تضمنت الوثيقة الختامية لجولة الاورغواي الترتيبات الخاصة لقبول اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات والملاحق المرفقة بها ، وقد جاءت اتفاقية إنشاء المنظمة مكونة من

¹ - عمر، سعد الله، قانون التجارة الدولية النظرية المعاصرة، المرجع السابق، ص 234.

² - المرجع نفسه، ص 234.

16 مادة ووقعت عليها الدول المشاركة في ختام جولة الاورغواي بتاريخ 15/4/1994 ، والحق بها واحد وعشرون اتفاقا ووثيقة تفاهم موزعة على أربعة ملاحق ، الأول ويتكون من أجزاء ثلاثة ، الملحق (1/أ) ويضم 13 اتفاقا بشأن تحرير التجارة في السلع (جات) ومن ضمنها الاتفاق الخاص بشأن إجراءات الاستثمار في التجارة (ترمس) طبعا إلى جانب اتفاقيات الزراعة والمنسوجات وغيرها، والملحق (1/ب) ويضم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في الخدمات (جاتس) ، والذي بدوره الحق به مجموعة ملاحق حول الخدمات المالية والاتصالات وغيرها لكنها جميعا تعتبر جزءا من اتفاقية الخدمات نفسها ، والملحق (1/ج) ويضم اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من الملكية الفكرية (تريس - TRIPS) . أما الملحق الثاني فيتضمن وثيقة التفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات ، وأما الملحق الثالث فيتعلق بآلية مراجعة السياسة التجارية . وجميع الاتفاقيات المتقدمة هي التي تمثل اتفاقيات التجارة الدولية متعددة الأطراف والتي تلتزم بها جميعا وكوحدة واحدة أية دولة تصبح عضوا في المنظمة، أما الملحق الرابع لاتفاقية منظمة التجارة العالمية فيتضمن ما يسمى الاتفاقيات التجارية عديدة الأطراف، وهي أربع اتفاقيات تتعلق بالطائرات المدنية والمشتريات الحكومية ومنتجات الألبان ولحوم البقر، وهذه الاتفاقيات لا يلتزم بها سوى العضو المنضم إليها فقط.

ووفقا للعرض المتقدم فان اتفاقيات التجارة الدولية من حيث عددها تبلغ بمجموعها 28 اتفاقا ويمكن في الحقيقة إحصاء 35 اتفاقية وتفاهم ووثيقة ، ومن حيث تقسيمها فإنها تقسم من زاوية الالتزام بها إلى قسمين فقط ، الأول ويضم 31 اتفاقا وتفاهم وبروتوكولا وتلتزم بها الدولة العضو كوحدة واحدة ولا تملك إسقاط أيها من التزاماتها إلا في حدود ما هو مقرر بشأن الإعفاءات وفق ما ورد في ذات اتفاقية منظمة التجارة العالمية وبشروط غير ميسرة ، وأما القسم الثاني فيشمل اتفاقيات التجارة عديدة الأطراف المذكورة أعلاه التي لا يلتزم بها إلا العضو المنضم لها باختياريه .

ومن حيث موضوعاتها فان الاتفاقيات تقسم إلى أربع طوائف رئيسة تحتل ثلاثة منها الأهمية الكبرى وهي اتفاقيات التجارة في السلع (جات) واتفاقية التجارة في الخدمات (جاتس) واتفاقية الملكية الفكرية (تريس) ، والرابعة والتي لا تحظى بذات القدر من الأهمية رغم أهميتها البالغة عمليا وقانونيا فتتمثل باتفاقية فض المنازعات. ويضيف البعض على هذا التقسيم ، اتفاقية الاستثمار (ترمس) باعتبار موضوع الاستثمار يحظى بقدر كبير من الأهمية إلى جانب تنظيم السلع والخدمات والملكية الفكرية والمنازعات ، ولعل مبرر عدم إيراد البعض له كموضوع مستقل عن السلع أن اتفاقية ترتيبات وإجراءات الاستثمار تطبق فقط في ميدان البضائع والمنتجات ولا تمتد للخدمات ، ولهذا فهي جزء من اتفاقيات التجارة في السلع فقط .

وترتكز اتفاقيات التجارة الدولية بمجموعها على ثلاثة مبادئ رئيسة يتفرع عنها مبادئ أخرى تمثل التزامات أو أدوات لإنفاذ المبادئ الرئيسية ، وهذه المبادئ هي :

- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: ويعني أن الامتيازات الممنوحة من قبل دولة لبلد ما يجب أن تمنح أيضا للبلدان الأخرى ، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق المساواة بين جميع الدول.

- مبدأ المعاملة الوطنية : ويقضي بأن السلع والخدمات المستوردة يجب أن تعامل معاملة السلع المنتجة والخدمات المقدمة محليا. وتكمن أهمية هذا المبدأ في المساواة بين السلع والخدمات بغض النظر عن الدولة المنتجة أو مقدمة الخدمة ، مع الإشارة إلى وجود عدة استثناءات على هذا المبدأ أهمها سريان الاتفاقيات التفضيلية السابقة - بعد اطلاع المنظمة عليها- وسريان المعاملة التفضيلية بين دول الاتحادات الجمركية .

- مبدأ شفافية السياسة التجارية: فعلى كل عضو في المنظمة نشر القوانين والأنظمة والقرارات والإجراءات التفصيلية المرتبطة بالخدمات ، ويتعين إعلام مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة على الأقل مرة واحدة سنويا بالتعديلات التي تطرأ عليها. ويحق لأي عضو طلب معلومات حول الخدمات في دولة أخرى شريطة ألا يؤدي ذلك إلى المساس بالمصلحة العامة أو مصالح الشركات . ويناشد الاتفاق متعدد الأطراف الدول الصناعية بذل جهودها لتقديم المعلومات للدول النامية بغية تطوير قطاعها الاقتصادية.

والى جانب هذه المبادئ فان الاتفاقيات تنظم التزامات الدول بعدم فرض أية قيود جمركية تعيق حرية التجارة ، كما تفرض التزاما على الدول الأعضاء بعدم إتباع سياسة الإغراق والتي تتمثل بتسويق منتجات في دول أخرى بأسعار اقل من سعر بيعها في الدولة المنتجة ، كما تلزم الدول الأعضاء بوضع التشريعات والترتيبات الملائمة لضمان المنافسة الحرة وتسهيل تبادل وانتقال السلع والخدمات ، وبنفس الوقت حماية عناصر الملكية الفكرية المرتبطة بالنشاط التجاري والصناعي على نحو يحمي صاحب الحق من أي اعتداءات تطال حقه أو تلحق بمنتجاته أو خدماته ضررا في الأسواق العالمية .

3. مهام منظمة التجارة العالمية: أهم هذه المهام هي:

1.3. تحرير التجارة الدولية:

أ. التحرير في مجال السلع¹: و يعني تحرير القطاع الزراعي والقطاع الصناعي من القيود التعريفية وغير التعريفية وعدم التمييز بين الدول المختلفة في المعاملات التجارية من خلال تطبيق مبدأ " الدولة الأولى بالرعاية "ومبدأ تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية بتحريم كل أنواع السلوك الجائر وبالتالي تحريم سياسة الإغراق والدعم ، وإذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية فان ذلك يتم من خلال الاعتماد على التعريفات الجمركية وليس على القيود الكمية .

ب. تحرير تجارة الخدمات² الذي يعتبر نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، قد آثار جدل كبير حول معنى تحرير التجارة الدولية في الخدمات ، ذلك لأنه إذا كان ليس من الصعب معرفة المقصود بتحرير التجارة

1 - مجّد، صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص ص191-218.

2 - نفس المرجع السابق، ص ص221-259.

الدولية في السلع فهي تتناول القيود التعريفية وغير التعريفية التي تنال السلعة عند عبورها الحدود من دولة إلى أخرى ، فانه ليس من السهل تطبيق هذا المفهوم - أي عبور الحدود - بالنسبة للخدمات ، إلا أن إمعان النظر يكشف عن أن معنى التحرير في حالة الخدمات هو تحرير القيود واللوائح الداخلية التي تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها ، أي تحرير النظام الداخلي للخدمة في البلاد المختلفة . ومضمون تحرير الخدمات ينسحب هنا على أنه إذا كانت القوانين الداخلية تميز في المعاملة بين الخدمات الأجنبية والخدمات الوطنية فلا يجوز تعميق هذا التمييز ، مع تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في مجال الخدمات بمعنى أنه إذا أعطت إحدى الدول ميزة لأحد البنوك أو شركات الوساطة المالية أو السياحة مثلا فإن هذه الميزة تنسحب تلقائيا إلى كل الدول الأخرى¹ .

ج. أما فيما يتعلق بالملكية الأدبية والفنية والصناعية، فقد كفلت لها جولة أوروغواي الحماية والتنظيم والتحرير من القيود.

وفي 30 سبتمبر 1986 أصدر المؤتمر الوزاري المكون من وزراء تجارة الدول الأطراف في الجات إعلاناً وزارياً يبدأ جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف هي الجولة الثامنة (جولة أوروغواي)، وحدد الإعلان الموضوعات التي تشملها المفاوضات ، كان من بينها لأول مرة الملكية الفكرية، وبذلك دخلت الملكية الفكرية كعنصر من عناصر النظام التجاري العالمي الجديد، .

وقد أسفرت الجولة عن إبرام عديد من الاتفاقيات التجارية عديدة ومتعددة الأطراف تضمنتها الوثيقة الختامية لنتائج جولة أوروغواي ، وتم التوقيع على هذه الوثيقة في مدينة مراكش بالمغرب في 15 ابريل 1994. ويأتي على رأس هذه الاتفاقيات اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تعتبر الاتفاقية الأم ، حيث وردت بقية الاتفاقيات في شكل ملاحق لهذه الاتفاقية. وكان من أهم الاتفاقيات التي أسفرت عنها الجولة اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (اتفاقية التريبس) ، وقد وردت هذه الاتفاقية في الملحق 1 (ج) من ملاحق اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.

وقد وضعت اتفاقية التريبس حداً أدنى من معايير حماية حقوق الملكية الفكرية، وأوجبت المادة الأولى من الاتفاقية على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية توفير معايير الحماية المذكورة في تشريعاتها الوطنية. وبينما يتفق الحد الأدنى من معايير الحماية التي فرضتها الاتفاقية على الدول الأعضاء مع معايير الحماية السائدة في الدولة المتقدمة إلا أن الحد الأدنى من المعايير المذكورة يتجاوز معايير حماية حقوق الملكية الفكرية السائدة في الدول النامية.

ولما كانت الدول الصناعية المتقدمة هي التي تملك العلم والمال والتكنولوجيا بينما لا تملك الدول النامية من ذلك سوى النذر القليل ، فان تدعيم حقوق الملكية الفكرية ورفع مستويات الحماية في مختلف صورها، دون الأخذ في الاعتبار ظروف وأوضاع الدول النامية المتدهورة ، سوف يؤدي على تعميق الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب.

¹ - سعيد، النجار، الجات والنظام التجاري الدولي ، رسائل النداء الجديد ، القاهرة:2004، ص 17.

كما أجازت المادة الثامنة للدول الأعضاء ، عند وضع أو تعديل قوانينها ولوائحها التنظيمية ، اعتماد التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة والتغذية وخدمة المصلحة العامة في القطاعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية والتكنولوجية.

كما أجازت المادة 2/27 من الاتفاقية للدول الأعضاء أن تستثني من قابلية الحصول على براءات الاختراعات التي يكون منع استغلالها تجاريا في أراضيها ضروريا لحماية النظام العام أو الأخلاق الفاضلة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية أو لتجنب الأضرار الشديد بالبيئة ، شريطة ألا يكون ذلك الاستثناء ناجما فقط عن حظر قوانينها . وأجازت المادة 3/27 للدول الأعضاء أن تستثني طوائف أخرى من الاختراعات .

د. أما عن تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية فقد أقرت دورة أوروغواي على وجوب إخطار منظمة التجارة العالمية بكل الممارسات والشروط والقيود والأحكام في قوانين الاستثمار التي تؤثر على سير التجارة الدولية ، تأثيرا مشابها لما يحدث عند إخضاع التدفقات السلعية لقيود تعريفية أو غير تعريفية ، مثل القيود المعروفة بالمكون المحلي حيث تشترط بعض الدول استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية في إنتاج سلعة أخرى مثل صناعة السيارات ، مقابل الحصول على التعريفية الجمركية المنخفضة وفي ذلك إجبار المستثمرة على استخدام المنتجات المحلية بدءا من استيرادها من مواطنها الأجنبية الأكثر كفاءة سواء من حيث مستوى الجودة أو مستوى السعر ، وغيرها من الشروط والقيود التي تحد من جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلاد المضيفة ويؤثر على التجارة الدولية عموما.

2.3. إصلاح السياسات التجارية : فمنذ أواسط الثمانينات هناك ترويج متنامي لفكرة إمكانية تحقيق النمو في البلدان النامية من خلال إتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا. و هذا في إطار دعوات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي بحجة أن تحرير التجارة في هذه البلدان يعد بكفاءة أعلى في استخدام الموارد البشرية و يسهم في الاندماج اقتصادي بين البلدان المتقدمة والنامية و بين هذه الأخيرة نفسها. فضلا عن تحقيق مكاسب من التخصص و اقتصاديات الإنتاج الموسع.

لقد اتخذت عدة بلدان نامية خطوات مهمة نحو تحرير أنظمتها التجارية مرتبطة بتبني برامج التكيف الهيكلي، و في العديد من الحالات، كان تحرير التجارة عنصرا مهما ضمن جهود التكيف المدعومة من برامج الصندوق و البنك الدوليين. فعلى سبيل المثال، قلصت الكثير من البلدان النامية الحواجز غير الجمركية و أزالته الحماية عن الصناعات المحلية و قامت بترشيد هيكل التعريفات. و من جهتها قامت بلدان أخرى بتخفيض الحواجز الجمركية و غير الجمركية على السواء.

و عموما دفعت برامج التكيف الهيكلي البلدان النامية إلى تبني سياسة الإنتاج الموجهة للتصدير بدلا من إحلال الواردات مرفقة بتبني سياسات تجارية و مالية مساندة و ذلك رغبة منها في الاستفادة من رفع نصيبها في التجارة الدولية و جلب الاستثمارات الأجنبية و ما يترتب عنها من نمو و تنمية لاقتصادياتها.

3.3. إصلاح النظام التجاري العالمي: بعد جهود بدأت منذ عام 1947 تاريخ تأسيس اتفاقية الجات التي كانت تهدف إلى تحرير التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية و الجمركية و غير الجمركية على السلع، و فتح الأسواق لإتاحة أوسع للمنافسة الدولية، برزت ، بعد انتهاء جولة الأوروغواي عام 1994 منظمة التجارة العالمية WTO، حيث أن تحرير التجارة الدولية وصل إلى مستوى مرتفع مع ظهور هذه المنظمة، بحيث هبط معدل التعريف الجمركية على السلع الصناعية في البلدان المتقدمة إلى أقل¹ من 4%.

و لعل من الآثار المهمة لهذه الجولة على الصعيد العالمي، أنه تولد عنها نظام تجاري متعدد الأطراف ليشكل إطارا للتجارة العالمية. ففي الأجل البعيد يتوقع أن تسهم نتائج هذه الجولة في تعزيز أواصر العولمة بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة و تسمح بوصول صادرات كل مجموعة إلى المجموعة الأخرى بدون حواجز و لا قيود. إذا فمنظمة التجارة العالمية تسعى لخلق نظام تجاري دولي جديد. و جوهر هذا النظام هو تحرير التجارة العالمية، و تحرير التجارة يتضمن بصفة أساسية، إزالة جميع القيود والعوائق أمام حركة السلع و الخدمات و الاستثمار عبر الحدود.

4.3. تحرير نظم الاستثمار الأجنبي المباشر:

بدأت البلدان المختلفة لا سيما النامية منها، خلال السنوات الماضية، بتنفيذ تغييرات ضخمة في هيكلها المؤسسية و في سياستها العامة، و ذلك لجعل بيئتها الاقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب إلى درجة اندلاع تنافس حاد و متزايد بينها للحصول على الكمية المحدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر المعروض في العالم. و تجدر الإشارة إلى أن إجراءات البلدان النامية شملت إتباع سياسات التكيف الهيكلي على وفق قواعد الصندوق و البنك الدوليين الهادفة إلى تخفيف قيود الملكية، وتخفيف القواعد المنظمة لإعادة استثمار الأرباح و تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل و رفع الحواجز أمام الشركات عابرة القوميات و مشاركتها في برامج الخصخصة.

و من المظاهر المهمة لتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية إقامة مناطق حرة. منها مناطق تجهيز الصادرات، تقدم هذه المناطق مزايا قانونية و ضريبية إلى المستثمرين (الأجانب بشكل رئيس)، متضمنة إعفاء من الرسوم على المدخلات المستوردة، و يتم تصدير مخرجات هذه المناطق كوسيلة لدعم الصادرات و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. انتشرت هذه المناطق في البلدان النامية خلال (30) عاما الماضية، و توجد الآن في (70) بلدا على الأقل، مع مناطق أخرى في طريقها إلى التأسيس و تشمل هذه المناطق على نحو نصف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية².

¹ - مصطفى، رشدي شيحة، اتفاقات التجارة الدولية العالمية في عصر العولمة ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 102.

² - هناء، عبد القادر، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق، 2002، ص 107.

و بتحرير السياسات المحلية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل و الخارج، سعت معظم البلدان إلى إكمال سياساتها المحلية بتوسيع شبكة من المعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر و تحسين معايير تحريره.

إن أهمية الاتفاقات متعددة الأطراف تكمن في جعل العلاقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل و الخارج أكثر وضوحا. و لاسيما مع زيادة عدد البلدان التي تمثل بلدان منشأ و مضيقة في الوقت نفسه، و ذلك بوضع علاقات استثمار دولية تتميز بالاستقرار والشفافية و إمكانية التنبؤ.

وضع البنك الدولي على المستوى المتعدد الأطراف خطوطا توجيهية بشأن معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر، تقترح معايير عامة لمعاملة عادلة، و معاملة وطنية، و معاملة الدولة بالرعاية، و تسحب مثل هذه المعايير من حيث المبدأ على أنشطة المستثمرين الأجانب جميعها بدأ من إقامة المشروع حتى انتهائه¹.

كما أن المفاوضات مستمرة منذ منتصف التسعينات في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بشأن وضع اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر، و تركز منظمة التجارة العالمية على العلاقة الاقتصادية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وتأثيرها على التنمية و النمو الاقتصادي و المبادرات الدولية بشأن التجارة والاستثمار. و تسعى الأونكتاد من ناحية أخرى للمساعدة في المفاوضات الدولية الدائرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف ضمان البعد الإنمائي و معالجته بشكل كاف في اتفاقات الاستثمار الدولية.

4. مفاوضات تحرير التجارة من خلال المؤتمرات الوزارية للمنظمة: وقد عقد المؤتمر الوزاري سبع مؤتمرات هي:

1.4 مؤتمر سنغافورة: عقد هذا المؤتمر خلال الفترة (9-13) من شهر ديسمبر عام 1996 وحضره 120 دولة من الدول الأعضاء، إضافة إلى دول أخرى في طريقها للانضمام للمنظمة. وقد نوقش في هذا المؤتمر موضوعات عديدة خاصة فيما يتعلق باستكمال مفاوضات تحرير التجارة ومتابعة وتقييم مدى تنفيذ اتفاقيات المنظمة.

و تضمن الإعلان الختامي الصادر عن المؤتمر مجموعة من النتائج نذكر منها²:

- تأكيد إعطاء عناية كافية إلى الدول الأقل نموا التي تواجه مشكلة تهميشها عن النظام الدولي و تعميق التعاون بين المنظمة والوكالات الأخرى لزيادة المساعدات الفنية إلى هذه الدول.
- تجديد الالتزام بقضايا فتح الأسواق لدعم النمو والتنمية والاستمرار في تحرير التجارة الدولية وإلغاء الحواجز غير التعريفية على التجارة في السلع وتحقيق تقدم ملموس في مجال تحرير تجارة الخدمات.

¹ - منتدى للدول العربية و إيران و تركيا، نشرة ندوة البحوث الاقتصادية، العدد الثاني، 1994. ص 65.

² - عادل، المهدي، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، القاهرة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2003، ص 317.

- في إطار الاتجاهات المتزايدة عالمياً نحو تكوين اتفاقيات إقليمية للتعاون التجاري فقد أكد المؤتمر ضرورة اتساق هذه الاتفاقيات إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير التجاري الدولي والإقليمي.

2.4. مؤتمر جنيف¹ : عقد هذا المؤتمر خلال الفترة (18-20) ماي 1998 في جنيف وصدر عنه بيان ختامي تضمن مجموعة من المعلومات نذكر منها² :

- تأكيد أهمية الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي، وما جاء في المؤتمر الوزاري الأول.
- تأكيد ضرورة العمل المستمر من أجل تحسين وتعميق الشفافية في عمليات المنظمة واستمرار دعم الجهود نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

استمرار الاهتمام بقضية مخاطر تهميش الدول الأقل نمواً خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها مثل مشكلة المديونية الخارجية.

- رحب المؤتمر بالأعمال التجارية في لجنة التجارة والتنمية بالمنظمة والمتعلقة بمراجعة تطبيق بعض الأحكام الخاصة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف والقرارات الوزارية ذات الصلة بالدول النامية والأقل نمواً مع ضرورة تأكيد ضرورة تفعيل هذه الأحكام.

3.4. مؤتمر سياتل³ : انعقد هذا المؤتمر بمدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 30 نوفمبر إلى 03 ديسمبر 1999 بهدف مراجعة ما تم تنفيذه من اتفاقيات المنظمة وما تم الاتفاق عليه في الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الأول والثاني.

وقد تم اجتماع سياتل بمحاولة الأطراف التجارية القوية والتي تتمثل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان إدراج موضوعات جديدة لم تدرج بصورة مبدئية في جدول الأعمال ومحاولة فرض رؤيتهم الكاملة في هذا الصدد⁴ ، فظهر الخلاف واضحاً في مناقشات المؤتمر بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والدول النامية لتعارض مصالح كل مجموعة مع مصالح المجموعات الأخرى⁵ ، دون الوصول إلى قرارات محددة بسبب تلك الخلافات الحادة بين الدول المتقدمة وتجاهل مصالح الدول النامية الأعضاء في المنظمة.

كما لم يسفر المؤتمر عن حدوث أي تقدم في تحرير التجارة العالمية ككل ويمكن إرجاع فشل تلك الجولة إلى عدد من الأسباب أهمها⁶ :

¹ - المرجع السابق، ص 165

² - عادل، المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص 322، 323.

³ - مجّد، صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، المرجع السابق، ص 159.

⁴ - إكرام، عبد الرحيم، التكامل الاقتصادي الاقليمي في اطار منظمة التجارة العالمية، كلية الحقوق، مصر، 2013، ص 162.

⁵ - عادل، المهدي، المرجع السابق، ص 324.

⁶ - إكرام، عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 165.

- رغبة الولايات المتحدة في فرض رؤيتها للموضوعات التي يجب مناقشتها دون الرجوع لرغبات ومصالح الدول الأخرى.
- تضارب المصالح الأمريكية الأوروبية وكذا اختلاف مواقف العديد من الدول الكبرى كاليابان وأستراليا ومجموعة الدول المصدرة للمواد الغذائية.
- التهميش الكامل للدول النامية والتي تمثل نحو 80% من الدول الأعضاء في المنظمة وعدم مراعاة أوضاعها.
- المظاهرات الصاخبة التي صاحبت انعقاد الدورة سواء من مواطني الولايات المتحدة أو من خارجها، خاصة المنظمات غير الحكومية (نحو 800 منظمة) التي شاركت في رفضها مبدأ تحرير التجارة ومبدأ العوامة.
- و من خلال إخفاق المؤتمر لحل مشاكل وقضايا الخلاف التي ظهرت خاصة بين الدول المتقدمة، والوصول إلى قرارات معينة أعطيت الفرصة لمدير المنظمة للتشاور مع الأعضاء لإيجاد صيغة مناسبة لتضييق هوة الخلافات بين الدول الأعضاء.

4.4. مؤتمر الدوحة¹ : انعقد هذا المؤتمر بمدينة الدوحة في قطر خلال الفترة (9-14) نوفمبر 2001، وجاء هذا المؤتمر في ظروف دولية بالغة التعقيد نظرا لامتداد المفاوضات في مؤتمر سياتل دون التوصل لقرارات، نتيجة الاختلافات بين الدول المتقدمة على الموضوعات التي تدرج على قائمة جولة من المفاوضات وكذلك نتيجة المظاهرات المناهضة للعوامة، وسيطرة أحداث 11 سبتمبر 2001 على مسرح الأحداث العالمية.

في إطار فرض المنظمة على توفير كافة عوامل نجاح المؤتمر قامت بتوزيع مشروع البيان الختامي المقرر صدوره عن المؤتمر على الدول الأعضاء قبل الانعقاد بأكثر من شهر، وطلبت من الدول التعليق عليه وذلك من أجل التغلب على الخلافات بين الدول الأعضاء قبل بدأ أعمال المؤتمر.

فانتهى المؤتمر إلى برنامج عمل جديد للمنظمة يشمل كافة القضايا المطروحة لكي تدخل في إطار عمل المنظمة، ويلاحظ أن هذا البرنامج قد انحاز لجانب الموضوعات التي تهم الدول المتقدمة مثل البيئة، العمالة، تجارة الإلكترونيات . أما موضوعات الدول النامية فلم يتم عمل شيء بالنسبة لها.

وتضمن البيان الختامي مجموعة من البنود نذكر أهمها:

- إقرار بدعم النظام التجاري متعدد الأطراف.
- الإثارة إلى حرص الجميع على مصالح الدول النامية والتغلب على مشاكلها وخاصة الفقر.
- التأكيد على الانفتاح الاقتصادي وحماية البيئة.
- التأكيد على أهمية التكامل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي
- الموافقة على إطلاق جولة جديدة للمفاوضات.

¹ - نُجْد، صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، المرجع السابق، ص 159.

5.4. مؤتمر كانكوك¹: انعقد هذا المؤتمر في مدينة "كانكوك" المكسيكية خلال منتصف شهر سبتمبر 2003، فكان يشكل الاختبار الأول لما أنجز ولما لم ينجز من قبل البلدان الأعضاء في المنظمة بشأن إشكالية التنمية²، ولكن نتائج المفاوضات التجارية التي توصل إليها المؤتمر السابق كانت هناك حالات أقرب للتشاؤم كانت تسود دول العالم حول قدرة هذا المؤتمر على تحقيق أهدافه المرجوة. ومن بين الانشغالات التي أدرجت في جدول أعمال المؤتمر نذكر:

- دعوة الدول النامية لفتح أسواق الدول الغنية ومطالبتها بعدم ترويح السياسات التجارية التي تكسر الفقر.
- مطالبة مجموعة (22) التي تضم في عضويتها البرازيل والصين ومصر بتخفيض حاد في المساعدات و الدعم التي تقدمها الدول الغنية للمزارعين خاصة في أوروبا والولايات المتحدة.

وقد فشل المؤتمر نظرا لأسباب وخلافات عديدة إلا أنه ساهم في إحداث تغيير ملحوظ في طريقة عمل الدول النامية داخل المنظمة فاستطاعت الدول النامية أن تحض بوزن حقيقي في إطار هذا المؤتمر واستطاعت تحديد مطالبها والإسهام في الإطار الذي يجب أن تتم فيه المفاوضات، وتمثلت الموضوعات الخلافية الأساسية التي أدت إلى فشل كانكوك فيما يلي :

* تحرير الزراعة:

- * الاستثمار، المنافسة، المشتريات الحكومية، تسيير التجارة ، وقد رفضت الدول النامية إلزام نفسها بالدخول في مفاوضات حول قواعد جديدة تتعلق بعدة موضوعات.

* موضوعات التنفيذ

* النفاذ الى الأسواق للسلع غير الزراعية

6.4. مؤتمر هونغ كونغ³ : عقد هذا المؤتمر في هونغ كونغ خلال الفترة من 13 إلى 18 ديسمبر 2005 في ظل أجواء غير مواتية، نظرا لحدة الخلافات بين الدول الأعضاء بالمنظمة لعدم تمكنها من التوفيق بين اختلافاتها حول تحرير تجارة السلع الزراعية والنفاذ إلى الأسواق غير الزراعية. إضافة إلى وجود جدل واسع في الدول النامية والمتقدمة أيضا حول جدوى تحرير التجارة ودورها في زيادة معدلات النمو وتقليل معدلات الفقر.

وقد تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على تأجيل مناقشة موضوعات سنغافورة إلى أجل غير مسمى، فيما عدا موضوع تسهيل التجارة بسبب الرفض القاطع للدول النامية لبدء مفاوضات حولها في الوقت الحالي. أما الموضوعات الأساسية لأجندة الدوحة فقد تعثرت الخلافات حولها منذ 2001، وتمثلت الخلافات حول هذه

1 - مُجَد، صفوت قابل، المرجع السابق ، صص 170-179.

2 - هشام، الصادق، "المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية وإخفاق جديد"، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، أكتوبر 2003، صص 310.

3 - مغاوري، شلي، "مؤتمر هونغ كونغ ، سياسة ترحيل الأزمات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 163 جانفي 2006 ، صص 200-205.

القضايا في السلع الزراعية وغير الزراعية وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية .

قد كرسّت المنظمة حدة العلاقة اللامتكافئة بين الشمال المصنع والجنوب المتخلف، ففتتج أطراف الثالث التي تشكل دعائم الاقتصاد العالمي (أمريكا ، أوروبا واليابان) حوالي 87% من الواردات العالمية وأكثر من 94 % من الصادرات العالمية من المواد والسلع المصنعة، أما الجنوب الذي ما زالت أغلب دوله تعاني من مشاكل مزمنة مثل الفقر والبطالة والمديونية الخارجية...، إلا أن تفاقم هذا الوضع ينذر بالكارثة خصوصا بعد أن بدا واضحا أن نمو واستقرار الدول النامية شرط أساسي لاستقرار الاقتصاد العالمي¹.

فهناك نداءات ومحادثات تجارية واجتماعية لإصلاح عمليات المنظمة لأنها غير ديمقراطية وتفتقر للشفافية ولا تركز إلا على حرية التجارة من وجهة نظر ضيقة وعلى حساب الصحة والبيئة وحقوق العمال.

7.4- مؤتمر جنيف 2009²: انعقد المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية تحت عنوان: "منظمة التجارة العالمية، النظام التجاري المتعدد الأطراف، والبيئة الاقتصادية العالمية الحالية"، وذلك ما بين 29 نوفمبر 2009 و2 ديسمبر 2009. تميز المؤتمر بكونه غير تفاوضي، بل اتخذ شكل اجتماع تنسيقي واداري وفق ما تفرضه القوانين الداخلية لمنظمة التجارة العالمية. تخلل الاجتماع جلسات ادلت خلالها بعثات الدول الاعضاء براءها ومواقفها حول قضايا متعددة منها ما يتعلق بدور منظمة التجارة العالمية في ظل الازمة الاقتصادية العالمية واخرى تناولت قضايا مطروحة على اجندة الدوحة للمفاوضات. يرى العديد ان المنظمة لم تدعو لمؤتمر وزاري تفاوضي ما بين 2005 (منذ انعقاد مؤتمر هونغ كونغ) و2009 بسبب التخوف من فشل مجدد لمشار المفاوضات.

شهدت ايام الاجتماع الثلاث اجتماعات عدة عقدتها الولايات المتحدة على مستوى ثنائي مع العديد من اعضاء المنظمة، حيث اصررت على موقفها بأنها غير مستعدة لانهاء جولة الدوحة بدون عروض جديدة في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات، خاصة من قبل الدول الصاعدة مثل الصين، والارجنتين، والبرازيل، الهند، وافريقيا الجنوبية. تقول عدد من الجهات المتابعة لتطور مسار المفاوضات ان العامل الرئيسي الذي تبحت عنه الولايات المتحدة لانهاء جولة الدوحة هو اتفاقية مع الصين.

أكدت اغلبية الدول على اهمية الانتهاء من جولة الدوحة خلال سنة 2010، الا ان بعض الدول اضافت التشديد على محورية القضايا التنموية كجزء لا يتجزأ من النجاح في الانتهاء من جولة الدوحة، وبالتالي اهمية

¹ - المصطفى، ولد سيدي محمد، "تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي" : www.aljazeera.net ، تاريخ الاطلاع : 2022/06/06.

² - موقع منظمة التجارة العالمية، http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min09_e/blog_e.htm ، تاريخ الاطلاع : 2021/10/20.

تقييم القيمة المضافة لجولة الدوحة في مجال التقدم في الاهداف التنموية. صدرت هذه الدعوات خاصة عن مصر، ممثلة المجموعة الافريقية، الهند، البرازيل، جنوب افريقيا والارجنتين.

قامت بعض الدول المتقدمة بالتشديد على اهمية دعم دور المنظمة والانتهاى من جولة الدوحة لضمان عدم ارتفاع الحمائية وضمان الولوج الى الاسواق للسلع الصديقة للبيئة في ظل ازمة تغير المناخ. الا ان الدراسات تشير ان الدول التي اتخذت إجراءات حمائية في ظل الازمة كانت الدول المتقدمة العضوة في مجموعة العشرين ولم تكن الدول النامية.

رابعاً: الاتحاد الأوروبي.

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية العديد من التغيرات قد يكون لها آثار مهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية ولعل من أهم هذه التغيرات الاتجاه إلى نحو الإقليمية. وفي هذا الصدد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتجاهات قوية نحو تشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية أحد مقوماتها الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية المشتركة. وقد حققت بعض هذه التجمعات الاقتصادية خطوات كبيرة من التقدم اتجاه تحقيق أقصى صور التكامل الاقتصادي ولعل من أهمها الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي والذي بدأ في بادئ الأمر على شكل تجمعات أوروبية متفرقة في الخمسينات والستينات والتي تبانت أهدافها وتعد التجارب الأولى في حقل التنظيم الأوروبي ولقد أفضى في سنة 1999 إلى تحقيق الوحدة النقدية تعززت بإصدار اليورو في جانفي 2002 الذي زاد ثقة الأوروبيين في مسيرة التكامل المنتهجة .

1. النشأة والتطور:

ولدت فكرة تأسيس اتحاد عام يجمع كل الدول في أوروبا قبل سنوات عديدة من تاريخ تأسيس المجموعة الأوروبية. فبعد معاناة الدول من ويلات الحرب العالمية الأولى ازداد اقتناع القيادات السياسية بضرورة تأسيس كيان يضمهم . حيث بادر السيد " قودن هوفر كاليريقي " " Coudenhove Kalergi " - أحد النبلاء النمساويين- في عام 1923م " بتأسيس الحركة الأوروبية" بهدف توحيد الصف الأوروبي¹. أدى هذا الشعور في النهاية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 على يد كل من ألمانيا الغربية (فرنسا، إيطاليا ودول بينيلوكس (benelux) بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ). (أول وحدة جمركية عرفت بالأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community)، وتسمى في المملكة المتحدة بشكل غير رسمي بـ "السوق المشتركة"، تأسست في اتفاقية روما للعام 1957. و في بداية العام 1958 دخلت معاهدتا روما حيز التنفيذ واتخذت بروكسل مقراً لأوراتوم والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وفي 19 مارس من العام نفسه انعقدت الجلسة الأولى للمجلس البرلماني الأوروبي في ستراسبورغ وانتخب روبر شومان رئيساً له. وفي الثالث من ماي 1960 تم تأسيس مجموعة التبادل الحر الأوروبي وبعدها بأسبوع أنشئ الصندوق الاجتماعي الأوروبي.

¹ _ خالد علي عبد المجيد، الاتحاد الأوروبي النشأة والاهداف والمؤسسات، مركز المقرن للدراسات الاستراتيجية، فيينا، 2001، ص 10.

تم توسيع الاتحاد الأوروبي سنة 1973 إلى تسعة أعضاء بدخول بريطانيا والدانمارك وإيرلندا. وبعدها بثلاثة أشهر تم تشكيل الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي، وفي 9-10 ديسمبر 1974 ولد المجلس الأوروبي بعد أن كانت المفوضية الأوروبية قد رأت النور في أول 1967. و في 13 آذار 1979 دخل (النظام النقدي الأوروبي) حيز التنفيذ وصار (الايكو) (ECU european currency unit) المشكّل من سلة من العملات الوطنية، هو وحدة الحساب النقدية الأوروبية.¹ هذا النظام ولد من رحم مشروع جريء ومغامر نظرا لحظوظ نجاحه القليلة، قام الاتحاد الأوروبي عام 1972 طبقا لما سمي بنظام الثعبان داخل النفق بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية و كانت مرتبطة هذه العملات بالدولار الأمريكي مع السماح بتذبذبها في حدود 2.25% حول سعر الدولار .

كانت أوروبا قد اتسعت إلى اثني عشر عضوا بانضمام اسبانيا والبرتغال في بداية 1986 وفي 13 جوان 1988 اجتمع وزراء مالية مجموعة الاثني عشر ليتبنوا قرارا يؤسس للتحرير الكامل لحركة الرساميل انطلاقا من أوت 1990 وذلك عبر وضع آلية لتحقيق التناغم بين الرسوم والضرائب ونظم الادخار في ما بينها و نظرا لفشل نظام (الثعبان النقدي) تم استحداث النظام النقدي الأوروبي و دخل حيز التطبيق في منتصف مارس 1989 وفقا لهذا النظام يكون لكل عملة من العملات التي تنتمي إلى التحالف سعرين أحدهما مركزي و هو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية و يسمح للعملات بالتذبذب في حدود 2.25% صعودا و هبوطا من هذا السعر ، باستثناء الليرة الإيطالية حيث سمح لها بتذبذب في حدود 6% صعودا و هبوطا حتى يناير 1990 حيث أخذت بالهوامش الضيقة. أما السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة و العملات الأخرى الداخلة في التحالف.

أنشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول و حكومات بلدان الجماعة) في جوان 1988 لجنة برئاسة " جاك ديلور " "Jack Dilore" و تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء. و ذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي و النقدي و قد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع التقرير ثلاثة قواعد لهذه الوحدة :

- التحويل الشامل للعملات.
 - تكامل البنوك و الأوراق المالية.
 - إلغاء هوامش التذبذبات و المحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملات الأعضاء.
- كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية، إذ أن وجود سياسة نقدية واحدة لا يمكن في وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية، و أقرح لهذا النظام النقدي الجديد : النظام النقدي للبنوك المركزية " European System of Central banks ESCB " و هو المسؤول عن تشكيل و تنفيذ السياسات الموجهة من قبل لجنة تابعة لـ " ESCB " .

¹ _ غسان العزي، اليورو ومستقبل الاتحاد الأوروبي، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، 2011.

2. الأهمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي:

وجدت عملية الاندماج الاقتصادي و النقدي في النصف الثاني من الثمانينات، دافعا جديدا في أوروبا، بدعم من النمو المستقر و ليس تضخمي للاقتصاد العالمي و من خلال التقارب المتزايد المتحقق بين الدول الأعضاء للنظام النقدي الأوروبي، انخفضت معدلات التضخم المتوسطة من 11 % في 1980 إلى 02 % في 1986. كما انخفض الفارق بين معدل التضخم ذات أكبر ارتفاع و ذات أقل ارتفاع من 16 إلى 6 نقاط. مع إمضاء القرار الوحيد في 1986، باشرت الشراكة الأوروبية ليس فقط بإزالة القيود على حركات رؤوس الأموال و لكن أيضا الحواجز غير تعريفية التي كانت تعرقل حرية التجارة، و انشاء نظام بنكي و مالي كامل الاندماج. وانطلاقا مما سبق تتجلى الأهمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تطوير عملية الاندماج الأوربي.
- تدعيم الموقف الأوروي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى (كالولايات المتحدة واليابان).
- الرغبة الأوروبية للعب دور مؤثر في السياسات العالمية.
- تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى مناطق للتعاون، ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل.
- إيجاد توازن مع الروابط التي أقامتها مجموعة بلدان الاتحاد الأوربي مع دول وسط وشرق أوروبا، والحاجة الماسة إلى أسواق جديدة.
- زيادة التعاون بين الاتحاد الأوروي، ودول جنوب وشرق حوض المتوسط في العديد من المجالات مثل المحافظة على سلامة البيئة، وإمدادات الطاقة والهجرة والتجارة والاستثمار وغيرها.

3. أهداف الاتحاد الأوروبي:

- يمكن توضيح أهداف قيام الاتحاد الأوروبي - على ضوء المراحل التأسيسية والبنائية التي مرّ بها منذ العقد الخامس من القرن العشرين وحتى ما تمخضت عنه معاهدة لشبونة عام 2007 - على النحو الآتي:
- التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أساس النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.
 - إيجاد اتحاد اقتصادي قوي يخدم أبعاد السوق الاجتماعي، وليكون ذات قدرة تنافسية عالية مما يمكن من توفير العمالة الكاملة التي تعزز بالتالي كافة مجالات التقدم الاجتماعي.
 - إيجاد سوق حرة واحدة تلي احتياجات المستهلكين الأوروبيين، وتعزز من قدرتهم الشرائية، وتقوي من الميزان التجاري لكافة دول الاتحاد.

- العمل على تعزيز السلام والرفاه لمواطني الاتحاد الأوروبي.
- تعزيز الجوانب الأمنية الداخلية ومن كافة التحديات الخارجية.
- محاربة الإقصاء الاجتماعي والتمييز، وتعزيز العدالة الاجتماعية .
- دعم برامج التعليم وتعزيز الثقافة الإنسانية والحفاظ على الميراث الحضاري الإنساني .
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية لمنطقة الاتحاد الأوروبي، وحياسة الاحتياطات النقدية الأجنبية الكافية، وتقديم البيانات المالية للنظام النقدي الاتحادي من خلال البنك المركزي الأوروبي الموحد وعرض ذلك على البرلمان الأوروبي بطريقة دورية.

4. المؤسسات العامة للاتحاد الأوروبي:

تلعب مؤسسات الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في تقوية بنية الاتحاد وتطوره، كونها تشكل نواة الاتحاد حيث تتكامل بعملها صلاحيات السلطات العامة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) كونه يوجد برلمان منتخب من قبل الأوروبيين في الدول الأعضاء يمثل بالتالي السلطة التشريعية التي من وظائفها محاسبة المفوضية وسحب الثقة منها، ومحكمة تشكل من (15) قاضياً تتمتع صلاحياتها وقراراتها بالاستقلالية من مجالس الاتحاد التنفيذية والتشريعية، وأحكامها ملزمة وواجبة التنفيذ، كما يوجد جهاز للمحاسبة يؤدي دوراً مهماً في الرقابة على النفقات وكافة الموارد المالية. وفيما يلي عرض لأهم المؤسسات العامة المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي¹

1.4. المجلس الأوروبي: يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد الأوروبي، كونه ينظم اجتماعات قمة رؤساء وحكومات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية في الاتحاد، يجتمع المجلس ثلاث مرات كل عام، وذلك استناداً لما تمخضت عنه قمة باريس عام (1974) وما تم عليها من تعديل على عدد من بنودها عام (1985) حيث بات منذ ذلك العام يجتمع مرتين فقط في السنة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة، ورسم السياسة العامة للاتحاد والتنسيق بين كافة الدول الأعضاء في مختلف المجالات، ويتم اتخاذ قرارات المجلس الأوروبي بالإجماع، ولا يعتبر من الأجهزة الإدارية للاتحاد.

2.4. مجلس الاتحاد الأوروبي: ويعرف بمجلس الوزراء، كونه المؤسسة التي يجتمع فيها وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد حسب المجالات المتعددة (الدفاعية والخارجية والاقتصادية والثقافية) ومقره في بروكسل، ويعتبر من أهم الأجهزة الإدارية. ومن أهم وظائفه إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الاتحاد، ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء، ويتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء، ويعقد اجتماعاته حسب الحاجة في أي من مدينة بروكسل ومدينة لوكسمبورغ. وتتغير رئاسة مجلس الاتحاد كل ستة أشهر، ويكون لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا (10) أصوات، لأن لكل دولة عدد من الأصوات الذي يتناسب مع حجم سكانها، ويبلغ عدد

1_ محمد المقداد وصايل السرحان، الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 2013 جامعة آل البيت المجلد 19، العدد 02، ص 14.

الأصوات الكلي (321) صوتاً، موزعة على (27) دولة هي مجموع الدول الأعضاء، ويكون الموافقة على القرارات بناءً على تصويت الأعضاء على أن يتجاوز (62%) ممن يمثلون سكان الاتحاد البالغ (500) مليون نسمة

3.4. المفوضية الأوروبية: تعتبر هذه المؤسسة الأكثر تجسيدا لتفعيل فكرة الاندماج الأوروبي، كونها الإطار الذي يعبر عن مصالح الاتحاد الأوروبي، وليس مصالح الدول الأوروبية الأعضاء. ويبلغ عدد الأعضاء في المفوضية (31) عضواً، ويواقع عضوين لكل دولة كبرى (المملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا) وعضو واحد لكل دولة أخرى من دول الاتحاد. ويتم تعيين الأعضاء لمدة (5) سنوات قابلة للتجديد، وشريطه موافقة البرلمان الأوروبي على تعيينهم، ويعمل في المفوضية (21) ألف موظف، منهم (17) ألف في دولة المقر (بلجيكا)، وتجتمع المفوضية مرة واحدة على الأقل أسبوعياً، وبرز مهام المفوضية إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع من مصالح الاتحاد في مواجهة التهديدات، وتمثيل الاتحاد في الخارج، وتوقيع الاتفاقيات، وقبول الأعضاء الجدد

4.4. البرلمان الأوروبي: يمثل البرلمان الأوروبي السلطة التشريعية في الاتحاد، ويضم (736) مقعداً موزعة على الدول الأعضاء حسب نسبة السكان لكل دولة، ويتم اختيار أعضاء البرلمان عن طريق انتخابات مباشرة كل خمس سنوات من قبل مواطني الدولة التي يمثلها العضو، ومن صلاحيات البرلمان الإشراف على مراقبة أداء المفوضية الأوروبية، ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية، وفي إقرار ميزانية الاتحاد، بالإضافة إلى وجود لجان متخصصة في التحقيق اللازم عن انتهاك الدول الأعضاء لقوانين الاتحاد. ونظراً لأن النواب في البرلمان الأوروبي – بعد انتخابهم – يمثلون دول الاتحاد بشكل عام فإنهم يعملون من خلال كتل حسب التيارات السياسية الموجودة في البرلمان.

5.4. محكمة العدل الأوروبية: هي أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي، اختصاصاتها الرئيسة النظر في كافة المسائل والخلافات بين الدول الأعضاء وبين دول الاتحاد والدول الأخرى، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد، وفي الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية، ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن النظر من قبل محكمة العدل الأوروبية بأية قرارات صادرة عن المحاكم الوطنية إلا في المسائل المتعلقة بقانون الاتحاد الأوروبي. تتكون المحكمة من (27) قاضياً (قاضي من كل دولة) يتم تعيينهم بالاتفاق المشترك لحكومات الدول الأعضاء، وعلى أن تتوفر لديهم المؤهلات المطلوبة للتعيين، مثل الكفاءة العلمية، والخبرة العملية، ويتم تعيين القضاة لست سنوات قابلة للتجديد، أما رئيس المحكمة يتم انتخابه من القضاة لمدة ثلاث سنوات

خامساً: منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) :

لقد أصبحت منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية واقعاً ملموساً بعد أن كانت أمراً مستحيلاً وذلك في فترة لا تتعدى بضع سنوات إثناء فتره الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم وقد كانت الخطوة الأولى في هذا الإطار تتمثل في منطقة التجارة الحرة الكندية الأمريكية (CUSFTA) وهي عبارة عن فكرة تخضع للتداول والنقاش منذ القرن التاسع عشر (pugel,2009) . وفي أواخر عام 1986م وعندما خاض البلدان حرب تجارية صغيرة حول تجارة الأخشاب والذرة إلى جانب خلاف آخر حول حقوق الملاحة في منطقة القطب المتجمد الشمالي كان يبدو أن هناك فرصة بسيطة لإنشاء تكتل تجاري . ألا أن المزاج سرعان ما تغير وبدأت المفاوضات عام 1986م وقد تمخضت عن تأسيس منطقة تجارية حرة في 1 يناير 1989م . أما الخطوة الثانية فقد تمثلت في وضع المكسيك في الصورة حيث أصبحت الحكومة المكسيكية ومنذ عام 1985م عازمة وبصورة متزايدة على كسر الحواجز التي كانت موضوعة من قبلها في طريق إنشاء اقتصاد مكسيكي حر ومخصص وأكثر كفاءة .

1. نشأة NAFTA :

لقد أدت سلسلة من الإصلاحات التي تم تبنيها إلى خروج الأنشطة التجارية عن مسارها كما أدت إلى تخفيف العقبات التي تواجه عملية استيراد السلع وقد كانت التعريفات الجمركية في المكسيك مرتفعة كما أنها ارتفعت بشكل أكبر بعد أن أجبرت أزمة المديونيات التي حدثت عام 1982م المكسيك على تبني سياسات تقشفية وفي عام 1992م قامت المكسيك بتقليص تعريفاتها إلى ما متوسطه 10% فقط . وفي عام 1990م شرعت حكومتها المكسيك والولايات المتحدة في إجراء مفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاقية تجارية حيث انضمت كندا إلى تلك المفاوضات عام 1991م . وقد تم التوصل إلى الاتفاقية عام 1992م حيث تم إنشاء منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية والتي حلت محل منطقة التجارة الحرة الكندية الأمريكية . في 1 يناير 1994م . وقد قامت هذه المنطقة بإلغاء التعرفة وإزالة بعض العقبات والعوائق الغير مرتبطة بالتعرفة والتي كانت تعترض مسار التجارة في إطار المنطقة (جرت عملية تحرير التجارة بشكل بطيء حيث لم تستكمل إلا في عام 2008م) .

لقد عملت النافتا (NAFTA) على إزالة الحواجز التي تعترض مسار الاستثمارات الاقتصادية العابرة للحدود في إطار المنطقة كما أن المكسيك عملت على استكمال متطلبات الأداء بشكل تدريجي بما في ذلك متطلبات القناعة المحلية ومتطلبات التصدير والتي كانت الحكومة المكسيكية قد فرضتها سلفاً على الشركات التجارية الأجنبية العاملة هناك . وقد عملت النافتا أيضاً على تحديد التجارة والاستثمار المفتوح في العديد من الصناعات الخدمية بما في ذلك المصارف والخدمات المالية . وقد اتخذت النافتا حزمة من التدابير الهادفة إلى حل المنازعات ، وتدعو الاتفاقيات الإضافية إلى تطبيق أفضل لمقاييس العمل والبيئة . ولكن النافتا لم تدع إلى هجرة

بشرية حرة بين تلك الدول كما أنها لم تعمل على نزع الطابع الوطني عن شركة بيمكس (PEMEX) وهي شركة مكسيكية حكومية ضخمة تحتكر القطاع النفطي .

; امتدت حتى وقت مبكر من عام 2000م . وتكمن وجهة النظر القياسية في حقيقة أن خلق الأنشطة التجارية كانت أكبر من عملية التحول التجاري . ووفقاً لوجهة النظر هذه فقد حققت الدول الثلاث الواقعة في إطار هذه المنطقة مكاسبٍ نتجت عن عملية التوسع التجاري فيها حيث قدرت المكاسب والإرباح التي جنتها فيما يتعلق بمستوى الرفاهية الاجتماعية ما يقارب 2 % من إجمالي الناتج القومي ، أما كندا فقد حققت مكاسب تقارب نسبة 1% من إجمالي ناتجها القومي فيما حققت الولايات المتحدة مكاسب تصل إلى حوالي 0,1% من إجمالي ناتجها القومي الضخم جداً (PUGEL 2009 : 290) . ألا أن هناك اعتراض على وجهة النظر هذه حيث قدم روماليس (ROMALIS) عام 2007م دراسة مفصلة ودقيقة حول الآثار التي تركتها النفط في السبع السنوات الأولى من عمرها وكذلك الآثار الناتجة عن تأسيس (منطقة التجارة الحرة الكندية الأمريكية)¹ .

حيث أكد روماليس أن المنطقتين تركتا آثاراً كبيرة على إجمالي الأنشطة التجارية حيث عملتا على زيادة حجم التجارة الأمريكية الكندية بنسبة 4% بينما أثرت النفط عن زيادة حجم التجارة الأمريكية المكسيكية بواقع 23 % ورفعت حجم التجارة الكندية المكسيكية بواقع 28%. ألا أن روماليس وجد أن الزيادات الكبيرة في إجمالي الأنشطة التجارية يعكس خلق أنشطة تجارية ضخمة وكذلك حدوث تحول تجاري ضخم . ويعتبر التحول التجاري كبيراً مقابل حجم السلع المستوردة من خارج هذه الأقطار وذلك لأن الشركات العاملة في أمريكا الشمالية لا تقوم في الغالب بإنتاج هذه منتجات رخيصة. فعلى سبيل المثال تم تحويل عملية استيراد المنسوجات والملابس بعيداً عن الشركات الأسيوية التي تقوم بإنتاج هذه السلع بتكاليف منخفضة . وقد استنتج روماليس بأن المكاسب الناتجة عن خلق الأنشطة التجارية مساوي تقريباً للخسائر الناجمة عن التحول أو الانحراف التجاري ولذلك فإن ، صافي الفوائد الناجمة عن عملية توسيع النفط ربما تجلب مكاسب من خلال زيادة المنافسة في السوق الواسعة التابعة للمنطقة الأكبر ومن خلال رفع قدرات الشركات بهدف إنشاء اقتصاديات ضخمة في هذه السوق الكبرى . أما الدراسات المتعلقة بالآثار التي تركتها المنطقة على الصناعات الإنتاجية الكندية إثناء العشر السنوات الأولى من قيام التجارة الحرة مع الولايات المتحدة فإنها تظهر وجود بعض الآثار الكبيرة والإيجابية . فقد أدت زيادة المنافسة إلى وفاة المصانع الكندية ذات الكلفة المنخفضة . أما المصانع المتوسطة الحجم

¹ دويوبيسي مارسيلنس نوارو، العلاقات التجارية كعامل مساهم في التعاون السياسي والاجتماعي والثقافي بين الدول، جامعة إيفان انوريم اويري، نيجيريا، 2015، ص07

وعليه فإن الاقتصاديات الضخمة ربما تنشأ خلال فترات إنتاج أطول لأقل عدد من السلع وكنتيجة لذلك فإن الطاقة الانتاجية للشركات الكندية قد زادت بنسبة 4-5% وذلك بشكل أكبر مما لم تكن كندا ضمن منطقة التجارة الحرة .

2. المزايا التي جلبتها النفطنا لأعضائها:

لقد جلبت النفطنا العديد من المزايا والفوائد للمكسيك لأنها جعلت هذا البلد أكثر جاذبية للاستثمارات الاقتصادية من قبل الشركات الأجنبية ومن خلال النفطنا تبدو الشركات في وضع أفضل فيما يتعلق بانتاج السلع في المكسيك وذلك يصب في مصلحة سوق هذه المنطقة برتمه (وخصوصاً السوق الأمريكية الكبيرة) . وقد ارتفعت نسبة رؤوس الأموال الأجنبية التي تم استثمارها في المكسيك من 41 مليار دولار عام 1993م إلى 229 مليار عام 2006 (2009:271) ويقدر أن تلك الاستثمارات كانت ستخفص بنسبة 40% إذا لم تكن المكسيك واقعة ضمن منطقة النفطنا .

وعندما تمت التجارة وتوسعت في منطقة النفطنا لم يكن هناك عملية إنتقال كبيرة لفرص العمل باتجاه المكسيك حيث كان المنافسون الأمريكيون يتنبأون أن يحدث ذلك كنتيجة لتأسيس النفطنا وبينما ازدادت الواردات الأمريكية من المكسيك بشكل أكبر من الصادرات الأمريكية إليها في الفترة الواقعة بين عامي 1993م و 2006م فإن الصادرات الأمريكية إلى المكسيك لا تزال تنمو بشكل أسرع من الصادرات الأمريكية إلى البلدان الأخرى، إن الزيادة الكبيرة في حجم تجارة منطقة النفطنا تترك أثراً على العمال في الولايات المتحدة لكن هذه الآثار تعتبر أكثر من الآثار المعقدة التي تسببت عن طريق تغيير الطلب على فئات وأنواع مختلفة من العمال، وعليه فإن التجارة الحرة في هذه الحالة سوف تضر بالتأكيد بالمجموعات المتنافسة على الواردات وتسمح النفطنا للمكسيك بالقيام بعملية استغلال افضل للمزايا النسبية الناتجة عن العمالة الأقل مهارة في انتاج السلع وذلك مثل الملابس والمحاصيل الحقلية(مثل الطماطم) والأثاث وفي القيام بالأنشطة التي تشمل عملية تجميع وتركيب السلع ومن ناحية أخرى تقوم المكسيك بشراء خدمات مالية أكثر اضافة إلى المواد الكيميائية والمواد البلاستيكية والمعدات ذات التقنية العالية إن توسع ونمو التجارة الأمريكية مع المكسيك والتي كانت النفطنا حافزاً أساسياً لها تمضي في نفس الاتجاه الذي تمضي فيه التجارة الأمريكية مع بقية الدول النامية الأمر الذي أدى إلى حدوث ضغط رأسي على أجور العمال الأقل مهارة في الولايات المتحدة كما أدى إلى زيادة دخل العمال الذين يتمتعون بمهارات أكبر وفي المكسيك ايضاً حدثت بعض الخسائر في دخل صغار المزارعين الذين يقومون بزراعة الذرة حيث ان اولئك المزارعين لم يستطيعوا ان يتحولوا بسهولة إلى زراعة المحاصيل التي تدر دخلاً أكبر، كما أن مزارعين آخرين حصلوا على مكاسب وأرباح ففي مجال الزراعة على سبيل المثال سهلت النفطنا عملية حدوث زيادات كبيرة في صادرات المكسيك من الفواكه والخضروات إلى الولايات المتحدة.

منطقة التجارة الحرة للأمريكتين (IFTAA) : في فترة الستينات كانت هناك محاولات بسيطة ومتواضعة لخلق اندماج اقليمي في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي، حيث كان النهج الذي تبنته هذه المبادرات الإقليمية يتمثل في اعتماد تعرفه داخلية أقل بينما يتم الإبقاء على القيود المفروضة على الدول غير الأعضاء وتشمل هذه المبادرات الإقليمية رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (IFTAA) التي تأسست عام 1960م والسوق المشتركة في أمريكا الوسطى (CACM) الذي تأسس عام 1960م أيضاً ورابطة التجارة الحرة لمنطقة الكاريبي (CARIFTA) والتي تأسست عام 1995م، وكذلك معاهد انديان (ANDEAN) عام 1969م، وقد عانت العديد من دول أمريكا الشمالية من أزمة المديونيات التي حدثت في فترة الثمانينات حيث عانت المكسيك من هذه الازمة عام 1982 . ووقد أدت هذه الأزمة إلى ظهور مصطلح أطلق عليه (العقد المفقود) وذلك فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي وتبني العديد من برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، ناهيك عن حدوث عملية إعادة تقييم واسعة لإستراتيجية التدخل والحماية والاستراتيجيات الموجهة داخلياً¹ .

وفي عام 1984 قامت الولايات المتحدة من جانب واحد بتقليص التعرفة التي كانت مفروضة على العديد من البلدان الواقعة ضمن مبادرة حوض الكاريبي فيما لم تتخذ العديد من دول أمريكا اللاتينية أي خطوات تمييزية تجاه تحرير التجارة في أواخر الثمانينات (بحيث تم تخفيض التعرفة لصالح جميع الدول وليس لصالح دول بعينها) وقد تم القيام بهذه الإجراءات بشكل جزئي من أجل القيام بمتابعة التزامات ال (GATT) أو ما أصبح يعرف الآن بمنظمة التجارة العالمية (WTO) كما ان تلك الإجراءات تم اتخاذها أيضاً من جانب واحد باعتبارها خياراً يتعلق بالسياسة المحلية أو بناءً على طلب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وال IBRD والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقد انخفض متوسط التعرفة في المنطقة إلى حوالي 20% بحلول نهاية فترة الثمانينات وقد حدثت موجة أخرى من اتفاقيات التجارة الإقليمية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات . ففي عام 1989م وافقت ال AP على التحول نحو تجارة أكثر حرية في المنطقة وذلك ما حدث عام 1990 مع السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (CACM) ومجموعة دول الكاريبي (CARICOM) أما السوق الجنوبية المشتركة أو ما يطلق عليها (METCOSU) فقد تم تأسيسها عام 1991م ولديها خطط متشابهة فيما يتعلق بالتجارة الإقليمية الحرة. وقد وقعت كندا أو أمريكا على إتفاقية عام 1989 كما أعلن عن إنطلاق مفاوضات التجارة الحرة بين المكسيك والولايات المتحدة عام 1990م. وقد توسعت تلك المفاوضات بحيث أنضمت المكسيك بعد ذلك بوقت قصير إلى إتفاقية منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) وبعد إعلان الإتفاقية طلبت العديد من دول أمريكا اللاتينية التفاوض مع الولايات المتحدة حول إتفاقيات التجارة الحرة الثنائية لكن الولايات المتحدة رفضت اجراء مفاوضات تتعلق باتفاقيات التجارة

¹ - شهاب، مفيد، المنظمات الإقليمية الدولية - القاهرة، دار النهضة العربية، 1978 - ص. 411.

التفصيلية الثنائية (PTA) في المنطقة حتى يتم تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية وبدلاً من ذلك أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في يونيو 1990م عن مشروع المبادرة الأمريكية بهدف خلق تجارة حرة في نصف الكرة الأرضية الغربي بحلول عام 2000 وفي عام 1994م دخلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) حيز التنفيذ كما تم اختتام جولة مفاوضات الـ GATT التي عقدت في الأوروغواي في الفترة 1988م. 1994.¹

وقد تم تأجيل إعلان مشروع التجارة الحرة في نصف الكرة الأرضية والتي أطلق عليها فيما بعد بمنطقة التجارة الحرة الأمريكية حتى عام 2005 وذلك بناءً على طلب من كندا وأمريكا.

وقد كانت اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأمريكية عبارة عن تفاقية مقترحة لازالة وتخفيف الحواجز التجارية في جميع أقطار القارتين الأمريكيتين باستثناء كوبا وفي نوفمبر عام 2003م عقد وزراء التجارة الذين كانوا يمثلون 34 دولة الجولة الأخيرة من المفاوضات في ميامي بولاية فلوريدا الأمريكية لمناقشة هذه الاتفاقية المقترحة (صحيفة توبا جو اكسبرس وترينداد 2008) وقد كانت هذه الاتفاقية المقترحة تمثل امتداداً لاتفاقية منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة وقد تم رفض هذه الاتفاقية من قبل كوبا فنزويلا وبولوفيا والأكوادور ودومينيكا ونيكراجوا وهندوراس وهذه الدول قامت بإبرام اتفاقية البديل البوليفي لدول قارتي أمريكا وذلك كرد على اتفاقية التجارة الحرة لدول قارتي أمريكا (FTAA) وقد تعثرت المفاوضات بسبب وجود نقاط مشابهة لتلك التي تناولتها محادثات الطاولة المستديرة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية والتي جرت في الدوحة، حيث أن الدول المتقدمة تسعى إلى خلق تجارة موسعة في الخدمات وزيادة حقوق الملكية الفكرية بينما تسعى الدول النامية إلى انهاء المعونات التي تقدم لقطاع الزراعة كما تسعى إلى تجارة حرة في المنتجات الزراعية وبأسلوب مشابه لمحادثات منظمة التجارة العالمية فقد لعبت البرازيل دوراً قيادياً بين الدول الأقل تطوراً بينما لعبت الولايات المتحدة دوراً مشابهاً لدى الدول المتقدمة .

وقد بدأت المحادثات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة لدول قارتي أمريكا مع انعقاد قمة دول الأمريكيتين في ميامي في 11 ديسمبر عام 1994م لكن فكرة إنشاء هذه المنطقة لم تحظ باهتمام شعبي إلا في أثناء انعقاد قمة كوبيك لدول الأمريكيتين والتي انعقدت في كندا عام 2001 وهذه القمة كانت عبارة عن اجتماع واجهه احتجاجات كبيرة ضد الخصخصة والعمولة كما أن مفاوضات ميامي التي عقدت عام 2003م قوبل باحتجاجات مماثلة وأن لم تكن تلك الاحتجاجات كبيرة بحجم الاحتجاجات التي قوبلت بها قمة كوبيك، وقد عقدت آخر قمة حول منطقة التجارة الحرة في دول قارتي أمريكا في ماردل بلاتا في الأرجنتين وذلك في نوفمبر 2005م إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاقية بهذا الشأن وقد تعهدت 26 دولة من أصل 34 دولة حضرت هذه المفاوضات بعقد اجتماع آخر عام 2006 بهدف استئناف المفاوضات إلا أن ذلك الاجتماع لم يعقد. وقد

¹ _ المرجع السابق، ص 13.

دفعت الولايات المتحدة أثناء المفاوضات السابقة باتجاه توقيع اتفاقية شاملة لتقليص القيود التجارية المفروضة على السلع .

بينما يتم زيادة حماية الملكية الفكرية، ويكمن أن تشمل هذه الحماية حماية حقوق طبع الألفية الرقمية وحماية قانون حقوق الطبع والنشر وذلك بأسلوب شابه ما نصت عليه اتفاقية التجارة الحرة بين استراليا وأمريكا. أما أنواع الحماية الأخرى فيمكن أن تشمل فرض قيود على الاستيراد أو الاستيراد المختلط للعقاقير والأدوية بأسلوب يشابه ما نصت عليه الاتفاقية المقترحة بين أمريكا وكندا. وقد اقترحت البرازيل منهج متوازن ثلاثي المسار يدعو إلى سلسلة من الاتفاقيات الثنائية لتخفيض تعريفات محدودة على السلع والبضائع كما اقترحت اتفاقية للدول الواقعة في النصف الغربي للكورة الأرضية تعني بقوانين المنشأ الخاصة بالبضائع وعملية حل المنازعات . وتسعى البرازيل إلى شطب القضايا الأكبر جدلية من الاتفاقية بحيث تفسح المجال لمنظمة التجارة العالمية لمعالجة تلك القضايا وقد كانت هناك تحركات كبيرة لمعارضة اتفاقية التجارة الحرة بين دول قارتي أمريكا على مستوى كل مرحلة من مراحل تطورها. وقد قام تحالف مكون من العمال وكبار المواطنين وخبراء البيئة والمدافعين عن السلام وحقوق الإنسان بالاحتجاج على عقد قمتي اتفاقية منطقة التجارة الحرة لدول قارتي أفريقيا (FATAA) ويعتبر الرئيس الفنزولي هوجو تشافز من أشد منتقدي اتفاقية (FATAA) حيث وصفها بأنها تمثل "خطة للضم والإلحاق" و" أداة للإمبريالية تهدف إلى استغلال أمريكا اللاتينية (مجلة ترينداد وتوباكو إكسبرس 2008).

إن الديناميكا الأكثر إثارة قد لوحظت من خلال مقارنة تأثير التحرر التجاري المتعدد الجوانب في مختلف الدول الأعضاء فبالنسبة للبرازيل وتشيلي فإن التحرر التجاري المتعدد الجوانب لا يفوق السيناريوهات الإقليمية كما ان تخفيف الفقر يعتبر متناسباً مع عملية تخفيض التعرفة. ففي كولومبيا يمكن توضيح الفرق تقريباً بين السيناريوهات من خلال الفجوة الثابتة تقريباً بين الريف والحضر في منطقة التجارة الحرة الفتا (FATAA) ومن خلال عملية كبيرة لسد هذه الفجوة في إطار سيناريوهات التحرر التجاري الشاملة حيث أن ذلك يعتبر متسقاً مع عامل تغير الأسعار وعملية منح الأوقاف للأسر الفقيرة .

وفيما يتعلق بالمكسيك فإن السيناريوهات الإقليمية هي التي تعمل على تخفيف الفقر علماً ان عملية التحرر التجاري المتعددة الجوانب تعمل فعلياً على رفع نسبة الفقر ويعزى هذا إلى عملية تآكل الخيارات في ظل التحرر الإقليمي حيث أن المكسيك تخسر فقط هامش التفصيل والاختيار الخاص بها والذي له علاقة ببقية دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي إلا أن المكسيك قد أجبرت الآن على خوض المنافسة مع الشركاء التجاريين الأمريكيين والكنديين في ظل التحرر التجاري الإقليمي. كما أن الحسابات الخاصة بأولئك الشركاء والتي تتعلق بالنمو والمرونة التجارية تظهر بأن نتائج توزيع الإصلاحات يمكن أن تعزز عملية تغيير متوسط الدخل والتي تحدث نتيجة للتحرر التجاري.

سادسا: رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) :

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا في 8 أغسطس 1967م في بانكوك بتايلاند ، والدول الأعضاء في هذا الرابطة تشمل اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وبروني ودار وسلام وفيتنام ولاوس ومينمار . وقد انضوت هذه الدول في إطار هذه الرابطة واضحة في اعتبارها تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في دول المنطقة من خلال برامج التعاون إلى جانب حماية وصيانة الاستقرار السياسي والاقتصادي للمنطقة من منافسة القوى العظمى وأن تعمل الرابطة كمنتدى لحل الخلافات والنزاعات بين الإقليمية . إن أهم خطوة قامت بها الرابطة منذ تأسيسها تتمثل في قرار قمتها الرابعة لها التي انعقدت عام 1992م حيث نص ذلك القرار على إنشاء منطقة التجارة الحرة لدول جنوب مشرق آسيا (AFTA) بحلول عام 2008م . ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المنطقة في تعزيز مكانة الرابطة كقاعدة للتنافس الإنتاجي بحيث توجه نحو خدمة الاقتصادي العالمي¹ .

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال توسيع التجارة في إطار دول الرابطة مما يتيح إمكانية توفير تخصصات كبيرة وظهور اقتصاديات ضخمة . كما يتم تحقيق ذات الهدف أيضاً من خلال تدفق إستثمارات أجنبية أكثر والتي يتم جذبها من خلال سوق دول الرابطة .

وفي الفاتح يناير 1993م تم إطلاق نظام التعرفة التمييزية الفعالة المشتركة (CEPT) والذي يمثل الآلية الأساسية لتحقيق أهداف الرابطة .

ويغطي هذا النظام السلع المنتجة والمنتجات الزراعية إلى جانب انه يستلزم تقليص التعرفة على جميع المنتجات التي تم إدراجها فيما يسمى بقائمة الجرد كما يستلزم إلغاء وإزالة القيود الكمية والحواجز الغير مرتبطة بالتعرفة . وقد أتفق على أن جميع التعريفات المفروضة على المنتجات المدرجة في قائمة الجرد يجب أن لا تتجاوز نسبة 5% بحلول عام 2003م .

وقد بدأت عملية تقليص التعرفة عام 1994م لضمان تحقيق أهداف الرابطة بشكل سريع وعاجل . كما تم اتخاذ العديد من التدابير بهدف تسهيل العمليات التجارية وهذه التدابير تشمل موائمة الأمور المتعلقة بالقضايا الجمركية (مصطلح التعرفة ، نظم التقييم الجمركي والإجراءات الجمركية وتأسيس نظام الممر الأخضر للمساعدة في تسريع عملية التخليص الجمركي للمنتجات المدرجة ضمن قائمة الجرد الخاصة بنظام التعرفة التمييزية الفعالة المشتركة (CEPTS) .

وقد تم بذل جهود كبيرة لموائمة مقاييس ومعايير الإنتاج بهدف تسهيل التجارة في إطار منطقة الرابطة الآسيوية وكما تم تحديد قائمة تتألف من 20 مجموعة من المنتجات ذات الأولوية والتي تشمل بعض السلع الاستهلاكية الأساسية المعمرة .

¹ _ شهاب، مفيد، المنظمات الإقليمية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص.408-

وفي الفترة الواقعة بين عامي 1993م - 1995م ارتفعت صادرات دول الرابطة من 42,77 مليار دولار إلى 68,83 مليار دولار ، وهذا الارتفاع في نسبة الصادرات يمثل متوسط النمو البالغ قدرة 30,46 % في السنة وهي نسبة أكبر بكثير من متوسط إجمالي نمو الصادرات الخاصة بدول الرابطة والبالغ نسبته 20% . وقد ارتفع معدل الصادرات البنين آسيوية مقابل إجمالي الصادرات إلى 22% عام 1995م حيث أن 95% تقريباً من الصادرات البنين آسيوية تشمل صادرات المكائن والأجهزة الكهربائية بشكل يعكس حجم التجارة والصناعية البنينة .

وتشمل السلع الأساسية الأخرى التي يتم تداولها في إطار المنطقة المنتوجات المعدنية والبتترول والمعادن الحسيسة والمواد الكيميائية والبلاستيكية .

وانسجماً مع مبدأ الإقليمية المفتوحة تعمل رابطة دول جنوب شرق آسيا على متابعة الاتصالات الإقليمية مع بقية الكيانات التجارية الإقليمية الأخرى ويعتبر رابط (AFTA- CERT) أول هذه الروابط والتي تشمل تأليف كتاب عن الجمارك ، وتبادل المعلومات حول المقاييس وموائمة قاعدة البيانات المتعلقة بالتجارة والاستثمار .

وهناك مبادرات مماثلة يتم العمل بها جنب إلى جنب مع التجمعات والتكتلات الإقليمية مثل النفثا (NAFTA) ، ومركادو كومن دل سير (MERCOSUR) ، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA) والمجموعة التنموية لدول جنوب قارة أفريقيا (SADC) .

سابعاً: مجلس التعاون الخليجي:

1. مفهوم مجلس التعاون الخليجي:

هو تكتل سياسي اقتصادي يتكون من ست دول هي الإمارات ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت . يهدف إلى تحقيق التنسيق و التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى الوحدة¹ .

2. التأسيس لمجلس التعاون الخليجي:

تم التوقيع على وثيقة إعلان قيام المجلس في قمة وزراء خارجية الدول الست في العاصمة السعودية الرياض في 04 فبراير 1981 .

3. مقر مجلس التعاون الخليجي: يوجد مقر المجلس بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

¹ سعيد، عبد المنعم.- الإقليمية في الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد.- مجلة السياسية الدولية، عدد 122، أكتوبر / تشرين أول 1995.- ص.61

4. أهداف مجلس التعاون الخليجي:

يوضح النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي أن أهداف المجلس تتلخص في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وذلك إلى جانب توثيق الروابط بين شعوبها.

ويشير النظام الأساسي كذلك إلى أن التنظيم يهدف أيضاً إلى "وضع أنظمة متماثلة" في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، بالإضافة إلى الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية.

كما يتوخى المجلس دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

ولدى دول مجلس التعاون قوة عسكرية مشتركة أنشئت عام 1982 وأطلق عليها اسم درع الجزيرة، بغرض الدفاع عن أمن المنطقة وردع أي اعتداء قد تتعرض له دول المجلس.

ومن أبرز تدخلات هذه القوة العسكرية مشاركتها في حفظ الأمن بدولة البحرين في مارس/آذار 2011 بتأييد من جامعة الدول العربية، وذلك بعد اندلاع احتجاجات تقودها جمعية الوفاق المعارضة.

5. هيكله المجلس: يتكون مجلس التعاون الخليجي من عدة أجهزة هي:

1.5 المجلس الأعلى: ويتكون من زعماء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية وتكون حسب الترتيب الهجائي للأعضاء، واجتماعاته العادية سنوية.

2.5 الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى: تضم ثلاثين عضواً على أساس خمسة أعضاء من كل دولة، يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات، تختص بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى.

3.5 هيئة تسوية المنازعات: يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.

4.5 المجلس الوزاري: ويتكون من وزراء الخارجية للدول الأعضاء، أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تتولى رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، واجتماعاته العادية كل ثلاثة أشهر.

5.5 الأمانة العامة: وهي الجهاز المسؤول عن العمل الإداري، وتتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول مجلس التعاون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويعاون الأمين العام أمناء مساعدون. ويتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وذلك إلى جانب عشرة أمناء مساعدين للشؤون السياسية، والاقتصادية، والعسكرية

والأمنية، والإنسان والبيئة، والقانونية، والإعلام والثقافة، والمعلومات، والمالية والإدارية، والحوار الاستراتيجي والمفاوضات¹

ولدى الأمانة العامة رئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج في بروكسل، ورئيس بعثة مجلس التعاون في الأمم المتحدة، يعينهم المجلس الوزاري بتصريح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

كما يضم مديرين عامين لقطاعات الأمانة العامة، يعينهم الأمين العام.

وبحسب آخر أرقام أوردها الموقع الإلكتروني للمجلس في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، يبلغ عدد سكان الدول الست نحو 47 مليون نسمة، والنتاج المحلي نحو 1.60 تريليون دولار، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى نحو 33.3 ألف دولار.

وكانت إحصائيات 2011 قد أشارت إلى أن عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي وصل إلى نحو 46 مليون نسمة، في الوقت الذي كان العدد لا يتجاوز 43 مليوناً عام 2009، و 21 مليوناً عام 1990.

وبلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين التضخم (في العام نفسه) 5% بالنسبة للسعودية، و 4.8% بالنسبة للكويت، أما قطر فوصلت إلى 1.9% والإمارات 0.9% والبحرين -0.4%

أما أرقام 2014، وبحسب ما أورده صندوق النقد الدولي، فإن نسبة النمو بالنسبة لقطر وصلت عام 2014 إلى 6.5%، وتوقع أن تبلغ عام 2015 نحو 7.7%. بينما وصلت نسبة التضخم 3.4% عام 2014، وتوقع أن تصل سنة 2015 إلى 3.5%

وفيما يخص الإمارات، وصلت نسبة النمو سنة 2014 إلى 4.3% وتوقع أن تصل إلى 4.5% سنة 2015، بينما وصلت نسبة التضخم 2.2% عام 2014 وتوقع أن تصل إلى 2.5% عام 2015.

وقد بلغت نسبة النمو في المملكة العربية السعودية عام 2014 نحو 4.6%، وتوقع صندوق النقد الدولي أن تنخفض بشكل طفيف عام 2015 لتصل إلى 4.5%. بينما سجلت نسبة التضخم 2.9% وقدر أن ترتفع عام 2015 إلى 3.2%. أما البحرين، فقد حقق اقتصادها نسبة نمو وصلت إلى 3.9% عام 2014، بينما بلغت نسبة التضخم 2.5% وبالنسبة لسلطنة عمان، بلغت نسبة النمو 3.4%، بينما وصلت نسبة التضخم إلى 2.8%. وسجلت دولة الكويت نسبة نمو قدرت بـ 1.4% عام 2014، فيما وصلت نسبة التضخم إلى 3%

¹ أحمد السيد، التعاون العربي البيئي مع الدول النامية في بيئة متغيرة. - بحث مقدم إلى ندوة النظام الدولي الجديد و تحديات العالم. - القاهرة، مركز الدراسات الحضارية، 1994. - ص. 12.

ثامنا: الاتحاد المغاربي.

إن التكامل الاقتصادي خلال بروزه في النصف الثاني من القرن العشرين كتوجه لدول عديدة ترى في الانضمام إلى تجمعات إقليمية سببا رئيسا لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، والسياسية، والأمنية. جعل الساحة الدولية تعرف عددا من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في مختلف المناطق بالعالم، خلال العقود الثلاثة الأخيرة مثل الإتحاد الأوروبي، المعروف اختصارا بالآسيان، وفي الأمريكيتين مثل الـنافتا والميركوسور وغيرها كتكتلات تبحث عن مزيد من تكاثف الجهود وتوحيد الإيرادات نحو البحث عن سبل تعاون ترتقي بالاقتصاد والسياسة والأمن على مستوى تلك الدول المتوحدة الجهود. على غرار ذلك، جاء مشروع اتحاد المغرب العربي سابقا نحو تحقيق تكامل وتكامل اقتصادي على مستوى هذه المنطقة ذات الأهمية الاقتصادية العالية، وعلى الرغم من ذلك فقد تعطل مشروع التكامل الاقتصادي الذي كان في شكله النظري يحمل بوادر نجاح وخروج من عدة أزمات تواجه دول المنطقة حاضرا ومستقبلا واستمرت المعوقات لعقود عديدة لأسباب مختلفة منها الخلافات السياسية العربية - العربية الطاغية على التعاون الاقتصادي بين الدول المغربية، وبسبب ضغوط خارجية لإقحام إسرائيل للتطبيع مع العرب من خلال مشاريع متوسطة.

وانطلاقا مما سبق تحاول هذه الدراسة أن تقدم تحليلا مفصلا لاتحاد المغرب العربي باعتباره احد النماذج الدولية التي جاءت لتحقيق تكامل اقتصادي للدول الأعضاء، ومن ثم محاولة الإجابة على ما يطرح من التساؤلات واستفسارات حول هذا الاتحاد أو التكتل الاقتصادي المغيب من طرف أعضائه لأسباب سنها في ما سيتم تناوله من عناصر.

1. مفهوم الاتحاد المغاربي:

هو اتحاد إقليمي تأسس بتاريخ 17 فبراير/فيفري 1989 م بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا. وذلك من خلال التوقيع على ما سُمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. تعد اقتصادات الدول الخمس مكتملة لاقتصاد بعضها البعض، حيث أن الاتحاد في حال تفعيله سيحقق الاكتفاء الذاتي لكل هذه الدول في معظم حاجياتها. تبلغ مساحة دول هذا الاتحاد مجتمعة 6,041,261 مليون كيلومترا مربعا، وهي مساحة تفوق مساحة الاتحاد الأوروبي. يبلغ عدد سكان اتحاد المغرب العربي حوالي 100 مليون نسمة 80% منهم يعيش في المغرب والجزائر كما أن البلدان يملكان أقوى اقتصادين في هذا الاتحاد، حيث أن مجموع اقتصاد البلدين يساوي 75% من الاقتصاد الإجمالي لدول الاتحاد. عاصمة الاتحاد هي مدينة الرباط في المغرب

2. نشأة وأهداف اتحاد المغرب العربي.

اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10/6/1988، وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي. أعلن عن قيام

- اتحاد المغرب العربي في 17/2/1989 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا. يهدف الاتحاد المغاربي إلى:
- تمكين أواصر الاخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ؛ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
 - فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع وورؤوس الأموال فيما بينها (العمل تدريجيا على تحقيق ذلك).
 - التنسيق الأمني والعسكري والدفاع المشترك عن سيادة البلدان الأعضاء في الاتحاد.
 - في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء، أي اعتداء على دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على كل أعضاء الاتحاد.
 - في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
 - نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 - المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
 - في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
 - في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية والمستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

3. مسار التكتل الاقتصادي المغاربي

كان لزاما على الدول المغاربية وهي تجابه خطر التخلف إلى حلقة التقدم الأمر الذي دعا في المقام الأول على الإمكانيات الذاتية المتاحة ، ثم البحث على تجميع الإيرادات السياسية حول مشروع نهضوي اقتصادي يعود فوائده على دول المنطقة دون استثناء .

ترجع بعض الدراسات بان إرهابات التكتل الاقتصادي العربي كانت بدايتها الأولى بتوقيع اتفاقيات الرباط عام 1963 والتي نصت على تحقيق التوافق في سياسة البلدان الثلاثة (المغرب ، تونس الجزائر)تجاه السوق الأوربية المشتركة وتنسيق مخططات التنمية¹ .

¹ - محمد الشكري ، تجربة التكتل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي ، المؤتمر المصرفي العربي رؤية عربية للقيمة الاقتصادية ، 7،8 نوفمبر 2007، الدوحة ، قطر ، ص 2

يتبين من ذلك أن هناك رغبة بدأت تتشكل في هذه المرحلة لدى قادة الدول المغاربية بأهمية التكامل الاقتصادي الذي يحقق مصالحها ممثلا في إزالة كل ما يعرقل حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال ، وذلك بتبني حلقة من الاتفاقيات وسلسلة من الإجراءات التي تلتزم كل واحدة من هذه الدول بإتباع خطوات تنفيذية للتنسيق بين سياساتها الاقتصادية

واتخذ وزراء الاقتصاد قرارات هامة تتعلق بالتجارة البينية ، وأفضلية التزويد المغاربي والتنسيق فيما يخص المعاملات الجمركية وسياسات التصدير وتوحيد السياسات في قطاعات المناجم والطاقة والنقل والمواصلات .

وقد شهد عام 1980 إنشاء لجنة عليا للإشراف والتوجيه ، تتمثل في مجلس وزراء الاقتصاد واللجنة الاستشارية القارية ، ولجان قطاعية مختصة (عشرون لجنة) مكلفة بإعداد الدراسات والبرامج واقترح الإجراءات التنفيذية المطلوب اتخاذها من طرف الأجهزة الإدارية للدول¹ .

إذ انه يمكن لفت الانتباه إلى أن الدول المغاربية خلال حقبة الثمانينات قد مرت بظروف اقتصادية وسياسية غاية في الصعوبة ، نتج عنه انخفاض في الأداء الاقتصادي وتنامي لازمة المديونية ، مما أدى إلى وقف الاتحاد الأوربي استيراد العديد من المنتجات الزراعية .

وفي فيفري 1989 تم عقد القمة الثانية لدول المغرب العربي والتي خصت الدول الخمسة وهي :

- **الوثيقة الأولى** : وتخص هذه الوثيقة قيام الاتحاد المغربي والتي تعبر عن حل وسط بين اتجاهين: الأول يخص ليبيا وتونس ويطلب الاتحاد الفوري والثاني يخص المغرب والجزائر ويدعو للتعاون الاقتصادي وقد تضمنت هذه الوثيقة إمكانية انضمام دول أخرى عربية أو أفريقية مع الموافقة لأغلبية الأعضاء بالإجماع.

- **الوثيقة الثانية** : تخص هيكل الاتحاد

- **الوثيقة الثالثة** : وتخص إجراءات ومراحل التعاون الاقتصادي والثقافي بين دول المنطقة والتي تهدف إلى :

- تسهيل حرية تنقل المواطنين المغاربة وهذا بإلغاء التأشيرة ، ودون استعمال جوازات السفر والاكتفاء بنظام البطاقة الموحدة.

- حرية انتقال رؤوس الأموال و السلع داخل منطقة الاتحاد مع إمكانية الملك و الشراء دون قيود .

- إتباع سياسة مشتركة في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

- تحقيق التنمية الصناعية و الزراعية و التجارية.

- معالجة الأمور الجمركية و الضريبة بالشكل الذي يشجع على قيام سوق مشتركة " منطقة التجارة الحرة " و منه تم الاتفاق على إنشاء بنك مشترك بين الدول المغربية الخمسة ، بحيث يساهم في حركة التجارة ، كما سيتم إنشاء مؤسسة استثمارية تعمل على تمويل المشاريع ذات الطابع الاستثماري المقامة من قبل كل دولة على حده.

وكمرحلة أولية لتقييم دور الاتحاد المغاربي من خلال مساراته وخياراته ترى بعض الدراسات إن هذا الاتحاد منذ إنشائه سنة 1989 بقي اتحادا ضعيفا من الناحية السياسية بسبب ما يواجهه من صعوبات أما من الناحية

¹ - المرجع نفسه ، ص 2 .

الاقتصادية فليس له وجود أصلا أو بالأحرى ليس له مؤسسات تحمل هذا الطابع والدليل على ذلك نسب التبادل الضعيفة تجاريا وهذا بالرغم من أن كل بلدانه تسعى إلى إقامة تعاون اقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي ولعل هذا الرأي الأقرب إلى التقييم المنطقي ، وحجة ذلك أن الواقع العملي الذي يوحى بانجازات تساهم في بناء تكتل اقتصادي مغاربي يوحى بالفشل التام فيما تم تسطيره من أهداف واستراتيجيات بالرغم من وجود مقومات ومؤهلات اقتصادية قادرة على دفع عجلة التقارب إلى تحقيق انجازات واقعية ووضع حد لمرحلة التنظير لذا كان لزاما على بلدان المغرب العربي إقامة تكتل اقتصادي يبدأ بإقامة منظمة تجارة حرة خاصة وان مقومات متوفرة مع الاختلاف النسبي مثل الموارد البشرية (المغرب الجزائر) الثروة السمكية (موريتانيا) مصادر الطاقة مثل (الجزائر ليبيا) الإنتاج الزراعي (الجزائر تونس المغرب) خاصة وان هذا الاتحاد يضم أكثر من 75 مليون مستهلك .

4. أجهزة اتحاد المغرب العربي: يتكون الاتحاد المغاربي من عدة أجهزة ، نذكرها فيما يلي:

1.4. مجلس الرئاسة :

ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، وتكون رئاسة المجلس لمدة سنة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء، ويعقد دوراته العادية كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وله وحده سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه..

2.4. مجلس وزراء الخارجية

يتألف من المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، يتولى التحضير لدورات مجلس الرئاسة، والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الرئاسة، وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية، ودراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة. يعقد مجلس وزراء الخارجية دورات عادية كما له أن يعقد دورات استثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد أعضائه ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور جميع الأعضاء.

3.4. لجنة المتابعة

تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع باقي هيئات الاتحاد وتعمل بالتنسيق مع باقي الهيئات ولاسيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية. وتعتبر لجنة المتابعة هيئة المتابعة لتطبيق قرارات الاتحاد وجهازا

لتنشيط العمل الوحدوي. تعقد لجنة المتابعة لقاءات دورية مع الأمانة العامة لتقييم التقدم الحاصل وتحديد العوائق واقتراح الحلول المناسبة.

4.4. اللجان الوزارية المتخصصة : وعددها أربعة .

- لجنة الأمن الغذائي: تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية-المياه والغابات- الصناعات الفلاحية والغذائية- استصلاح الأراضي- الصيد البحري- تجارة المواد الغذائية- البحث الزراعي والبيطري- البيئة- مؤسسات الدعم الفلاحي.
- لجنة الاقتصاد والمالية: تهتم بميادين التخطيط- الطاقة- المعادن- التجارة- الصناعة- السياحة- المالية- والجمارك- التأمين والمصارف وتمويل الاستثمار- الخدمات- الصناعة التقليدية.
- لجنة البنية الأساسية: تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية- الإسكان والعمران- النقل والمواصلات- البريد- الري.
- لجنة الموارد البشرية: تهتم بمجالات التعليم- الثقافة- الإعلام- التكوين- البحث العلمي الشؤون الاجتماعية- التشغيل- الرياضة- الشبيبة- الصحة- العدل- الإقامة وتنقل الأشخاص- شؤون الجالية المغاربية.

5. مؤسسات الاتحاد المغاربي: وتتمثل في :

1.5. الأمانة العامة: ومقرها بالرباط عاصمة المغرب.

2.5. مجلس الشورى: يتألف من ثلاثين عضواً عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة، يعقد دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة. يبدى مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، ومقره بالجزائر.

3.5. الهيئة القضائية: تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة وتعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتحدد بالنصف كل ثلاث سنوات، تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية،

كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، ومقرها بنواكشوط في موريتانيا.

4.5. الأكاديمية المغربية للعلوم: تهدف إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي

في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية، وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوفرة، وتمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية، والحد من هجرة الأدمغة المغربية إلى البلدان الأجنبية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي وكذلك الباحثين المغاربة المقيمين بالخارج، ومقرها بطرابلس وليبيا.

5.5. جامعة المغرب العربي: تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي

حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها. وتهدف الجامعة المغربية إلى تكوين طلبة السلك الثالث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة، ومقرها بطرابلس وليبيا.

6.5. المصرف المغرب العربي للاستثمار والتجارة الخارجية: نشأ بناء على اتفاقية بين دول الاتحاد بتاريخ

1991/03/10م، ويهدف المصرف إلى المساهمة في إقامة اقتصاد مغربي مترابط ومندمج ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة للفلاحة والصناعية وغيرها في البلدان المغربية وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها، ومقره بتونس.

6. فرص النجاح وتجاوز إشكالات التكامل الاقتصادي المغربي " رؤية مستقبلية "

النظر إلى الإمكانيات الاقتصادية التي يحتلها اتحاد المغرب العربي يجعلنا نسجل النقاط التالية: ¹

- يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة فالمغرب وتونس تملكان إمكانيات زراعية ورعوية لا بأس بها وإمكانيات سياحية هائلة وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد ، ناهيك عما تملكه الجزائر وليبيا من احتياطات هائلة من النفط والغاز ، إذ تمتلك الجزائر أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم وتعتبر ثان أكبر مصدر له وتمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر ملاك احتياطي النفط العالمي

¹ - محمد، الشكري ، مرجع سابق ، ص 10 ، 11 .

- يضم المغرب العربي عدد سكان يناهز 90 مليون نسمة مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرة الحجم والمزايا النسبية ، ويجفز قيام الصناعات المغذية والمكملة ، وبالتالي يخلق فرص العمل ويعزز من القدرات التنافسية ويطور من القدرات التنافسية لهذه الصناعات
- مجتمع الدول المغاربية يضم شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والإنتاج وتوفير إمكانيات التعليم والتطبيق والتدريس المهني المناسب الذي يعنى بمتطلبات سوق العمل فان هناك قدرات بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها وبنظرة متفحصة للطاقة البشرية المناسبة العاملة بأوروبا وأمريكا وكندا يتبين حجم هذه الطاقات ومدى إمكانيات الاستفادة منها في حال توفر الظروف المناسبة
- وجود مداخيل نفطية هائلة للدول المغاربية كان من الأجر توظيفها في التنمية ودعم تشابك نسيجها الاقتصادي والصناعي والبشري
- تمتلك الدول المغاربية موقعا مميزا جنوب البحر المتوسط ، ويطل على الأطلسي ، ويمثل الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي وبحري وإنشاء مناطق صناعة لعادت بمداخيل اقتصادية تساهم في تطوير اقتصاديات الدول المغاربية .
- كما انه ولتجاوز أزمة اتحاد المغرب العربي وتسهيل تكامل اقتصادي مثمر وفعال إنما يتطلب بالأساس مراعاة جملة من الإجراءات يمكن اختصارها في الآتي :
- إيجاد مؤسسات مشتركة حقيقة ترسم التوجهات العميقة وذات الأهمية الكبرى لبلدان الاتحاد المغاربي
- تجسيد لا مركزية القرار بكل دول الاتحاد وتحقيق ، نسبة عالية من التنسيق بين أنظمة الاتحاد في مجال السياسات الاقتصادية
- وضع حد للنزاعات السياسية في بلدان الاتحاد وأهمها أزمة الصحراء الغربية
- وضع حد للاختلال الحاصل بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي
- تكتيف وتوطيد المبادلات التجارية البينية بين دول الاتحاد
- التركيز على الاستثمار في القطاعات المنتجة

- وضع إستراتيجية مشتركة ترمي إلى تجاوز التبعية الاقتصادية للخارج
- محاولة تحقيق تقارب في الناتج المحلي الخام لدى كل دول الاتحاد
- لكي تُحقق مسيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي أهدافها هنالك أولويات يجب اعتبارها ، وبرامج عمل يستلزم تبنيها ، واعتماد مبدأ التدرج في تنفيذها عبر مدى زمني معين يكون كافيا لإنضاجها ، على أن تنفذها مؤسسات كفؤة يديرها مهنيون متخصصون يؤمنون بقية الوحدة والتكامل بين اقتصاديات المغرب العربي¹
- تبني برنامج وخطط تكاملية متدرجة تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية كالزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والاستثمار والخدمات الاجتماعية
- الإسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر المغربية
- التنسيق والتكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية
- تنسيق السياسات الاقتصادية المغاربية خاصة في ما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي والإصلاح الضريبي والجمركي وتحرير الحساب الرأسمالي
- توحيد المعايير والمقاييس والمواصفات الصناعية ، والتنسيق فيما بين المراكز المختصة والاستفادة من الخبرة الدولية لضمان جودة تنافسية السلع المنتجة بالدول المغاربية
- الإسراع باستكمال شبكة الطرق البري وتدعيم الشحن الجوي ، والإسراع باتخاذ تدابير ملاحية فعالة تضمن نقل السلع المغاربية في مواعيدها المناسبة
- وجود آليات عادلة ونزيهة وسريعة لفض النزاعات تتسم بالسرعة والفعالية والالتزام بتطبيقها
- دراسة متأنية لنماذج الشركات المشتركة الناجحة ومعرفة مواطن القوة والاستفادة منها في توطين مشاريع مشتركة
- إضافة إلى ذلك تقترح بعض الدراسات حلولاً وآفاق مستقبلية تتمثل في ضرورة بلورة استراتيجية تكامل اقتصادي ، وذلك من خلال تطوير وتوسيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية ، وتوحيد التشريعات والقوانين

¹ - محمد الشكري ، نفس المرجع السابق . ص 12 ، 13 .

المتعلقة بنظام استغلال الموارد بدء من القوانين التي تنظم الملكية وطرق استغلالها ، وكيفية انتقالها في المجال الاتحادي مروراً بتوحيد أسعار الضرائب وبالتالي المساهمة في انفتاح الأسواق المغربية على بعضها¹.

كما يحتاج الواقع الاقتصادي للدول المغربية إلى البحث عن آليات جديد لتنشيط المبادلات التجارية " خاصة وان طبيعة نظم الإنتاج بالدول الخمسة تشكو من محدودية القواعد الإنتاجية في البلدان المغربية ، أي صعوبة نقل التقنيات الحديثة للإنتاج نتيجة السياسة الاجتماعية المتمثلة في امتصاص البطالة ومشاكل التسويق بين الدول المغربية"²

في الاخير، إن البحث في العراقيل والعقبات وفي مقابلها الفرص والإمكانات المتاحة للمغرب العربي من منظور كل الزوايا والنواحي التي تناولها الباحثين يجعلنا نقر بان مسار هذا التكامل المغربي بقي معطلا لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية غير أن هذه المناحي كان بإمكانها في وجه مقابل آخر أن تكون عوامل بناء لا عوامل جمود ، لو توفرت الإرادة السياسية الحقيقية لقادة هذه الدول لتحمل قضايا الاتحاد بصورة جدية ، وبمنظرة مستقبلية خاصة في ظل الأخطار الاقتصادية والأزمات التي يعاني منها العالم .

انه من الضروري إعادة النظر في تكتل الإتحاد المغربي سياسيا ، ثم المرور لمناقشة القضايا الاقتصادية وتحقيق تكامل اقتصادي ، خاصة وان النزاع حول قضية الصحراء الغربية بقي يراوح مكانه ، والذي اثر سلبا على توحيد إرادات دول الإتحاد ، وعلى وجه الخصوص الجزائر والمغرب الدولتان اللتان تمثل كل منهما حلقة هامة في الإتحاد من النواحي الاقتصادية والديمقراطية.

وفي تقديرنا أن الإتحاد المغربي أصبح من الصعب جدا - مع الظروف الحالية في تونس وليبيا - أن تمنح له فرص نجاح أحسن من التي توفرت له قبل زمن ليس بالبعيد ، حيث أن الصراع والاستقرار السياسي الذي يخيم على المشهد السياسي بليبيا وبدرجة اقل خطورة في تونس ، سيجعل هذه الدول توجه اهتمامها إلى بناء السياسة الداخلية ومن ثم الانشغال بقاياتها السياسية والاقتصادية على مستوى الدولة القطرية على حساب التكتل الاقتصادي الجوّاري أو المغربي ؛ وهو ما يعطي سيناريوهات مبهمة إن لم نقل اقرب إلى الجانب السلبي ، إضافة إلى عدم إهمال الأزمات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على الواقع الاقتصادي لكل دولة من دول الإتحاد ، التي ستتأثر حتما بالواقع الاقتصادي الدولي.

¹ - لعجال اعجال، محمد الأمين ، مرجع سابق ، 32 ، 33 .

² - فتح الله ولعو ، اتحاد المغرب العربي إلى أين ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 162 ، 1993 ، ص 59 .

3. فرص النجاح وتجاوز إشكالات التكامل الاقتصادي المغربي " رؤية مستقبلية "

النظر إلى الإمكانيات الاقتصادية التي يحتلها اتحاد المغرب العربي يجعلنا نسجل النقاط التالية :¹

- يستحوذ المغرب العربي على ثروات طبيعية متنوعة فالمغرب وتونس تملكان إمكانيات زراعية ورعوية لا بأس بها وإمكانيات سياحية هائلة وتمتلك موريتانيا الفوسفات والحديد ، ناهيك عما تملكه الجزائر وليبيا من احتياطات هائلة من النفط والغاز ، إذ تمتلك الجزائر أكبر سابع احتياطي للغاز في العالم وتعتبر ثان أكبر مصدر له وتمثل الدولة رقم 14 في قائمة أكبر ملاك احتياطي النفط العالمي

- يضم المغرب العربي عدد سكان يناهز 90 مليون نسمة مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرة الحجم والمزايا النسبية ، ويجفز قيام الصناعات الغذائية والمكملة ، وبالتالي يخلق فرص العمل ويعزز من القدرات التنافسية ويطور من القدرات التنافسية لهذه الصناعات

- مجتمع الدول المغربية يضم شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والإنتاج وتوفير إمكانيات التعليم والتطبيق والتدريس المهني المناسب الذي يعنى بمتطلبات سوق العمل فان هناك قدرات بشرية هائلة يمكن الاستفادة منها وبمنظرة متفحصة للطاقة البشرية المناسبة العاملة بأوروبا وأمريكا وكندا يتبين حجم هذه الطاقات ومدى إمكانيات الاستفادة منها في حال توفر الظروف المناسبة

- وجود مداخل نفطية هائلة للدول المغربية كان من الأجدد توظيفها في التنمية ودعم تشابك نسيجها الاقتصادي والصناعي والبشري

- تمتلك الدول المغربية موقعا مميزا جنوب البحر المتوسط ، ويطل على الأطلسي ، ويمثل الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي وبحري وإنشاء مناطق صناعة لعادت بمداخل اقتصادية تساهم في تطوير اقتصاديات الدول المغربية .

كما انه ولتجاوز أزمة اتحاد المغرب العربي وتسهيل تكامل اقتصادي مثمر وفعال إنما يتطلب بالأساس

مراعاة جملة من الإجراءات يمكن اختصارها في الآتي :

- إيجاد مؤسسات مشتركة حقيقة ترسم التوجهات العميقة وذات الأهمية الكبرى لبلدان الاتحاد المغربي
- تجسيد لا مركزية القرار بكل دول الاتحاد وتحقيق ، نسبة عالية من التنسيق بين أنظمة الاتحاد في مجال السياسات الاقتصادية

- وضع حد للنزاعات السياسية في بلدان الاتحاد وأهمها أزمة الصحراء الغربية

- وضع حد للاختلال الحاصل بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي

- تكثيف وتوطيد المبادلات التجارية البينية بين دول الاتحاد

- التركيز على الاستثمار في القطاعات المنتجة

¹ - محمد ، الشكري ، مرجع سابق ، ص 10 ، 11 .

- وضع إستراتيجية مشتركة ترمي إلى تجاوز التبعية الاقتصادية للخارج
 - محاولة تحقيق تقارب في الناتج المحلي الخام لدى كل دول الاتحاد
 - لكي تُحقق مسيرة التكامل الاقتصادي في المغرب العربي أهدافها هنالك أولويات يجب اعتبارها ، وبرامج عمل يستلزم تبنيتها ، واعتماد مبدأ التدرج في تنفيذها عبر مدى زمني معين يكون كافيا لإنضاجها ، على أن تنفذها مؤسسات كفؤة يديرها مهنيون متخصصون يؤمنون بقيمة الوحدة والتكتل بين اقتصاديات المغرب العربي ¹
 - تبنى برنامج وخطط تكاملية متدرجة تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية كالزراعة والنقل والمواصلات والصناعة والاستثمار والخدمات الاجتماعية
 - الإسراع بإنشاء منطقة التبادل الحر المغربية
 - التنسيق والتكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية
 - تنسيق السياسات الاقتصادية المغربية خاصة في ما يتعلق بالإصلاح المالي والنقدي والمصرفي والإصلاح الضريبي والجمركي وتحرير الحساب الرأسمالي
 - توحيد المعايير والمقاييس والمواصفات الصناعية ، والتنسيق فيما بين المراكز المختصة والاستفادة من الخبرة الدولية لضمان جودة تنافسية السلع المنتجة بالدول المغربية
 - الإسراع باستكمال شبكة الطرق البري وتدعيم الشحن الجوي ، والإسراع باتخاذ تدابير ملاحية فعالة تضمن نقل السلع المغربية في مواعيدها المناسبة
 - وجود آليات عادلة ونزيهة وسريعة لفض النزاعات تتسم بالسرعة والفعالية والالتزام بتطبيقها
 - دراسة متأنية لنماذج الشركات المشتركة الناجحة ومعرفة مواطن القوة والاستفادة منها في توطين مشاريع مشتركة
- إضافة إلى ذلك تقترح بعض الدراسات حلولاً وآفاق مستقبلية تتمثل في ضرورة بلورة إستراتيجية تكامل اقتصادي ، وذلك من خلال تطوير وتوسيع الشراكة البنينة بين الدول المغربية ، وتوحيد التشريعات والقوانين المتعلقة بنظام استغلال الموارد بدء من القوانين التي تنظم الملكية وطرق استغلالها ، وكيفية انتقالها في المجال الاتحادي مروراً بتوحيد أسعار الضرائب وبالتالي المساهمة في انفتاح الأسواق المغربية على بعضها ².
- كما يحتاج الواقع الاقتصادي للدول المغربية إلى البحث عن آليات جديد لتنشيط المبادلات التجارية " خاصة وان طبيعة نظم الإنتاج بالدول الخمسة تشكو من محدودية القواعد الإنتاجية في البلدان المغربية ، أي صعوبة نقل التقنيات الحديثة للإنتاج نتيجة السياسة الاجتماعية المتمثلة في امتصاص البطالة ومشاكل التسويق بين الدول المغربية " ³

¹ - محمد الشكري ، نفس المرجع السابق .ص 12 ، 13 .

² - لعجال اعجال، محمد الأمين ، مرجع سابق ، 32 ، 33 .

³ - فتح الله ولعو ، اتحاد المغرب العربي إلى أين ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 162 ، 1993 ، ص 59 .

في الاخير، إن البحث في العراقيل والعقبات وفي مقابلها الفرص والإمكانيات المتاحة للمغرب العربي من منظور كل الزوايا والنواحي التي تناولها الباحثين يجعلنا نقر بان مسار هذا التكامل المغاربي بقي معطلا لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية غير أن هذه المناحي كان بإمكانها في وجه مقابل آخر أن تكون عوامل بناء لا عوامل جمود ، لو توفرت الإرادة السياسية الحقيقية لقادة هذه الدول لتحمل قضايا الاتحاد بصورة جدية ، وبنظرة مستقبلية خاصة في ظل الأخطار الاقتصادية والأزمات التي يعاني منها العالم .

انه من الضروري إعادة النظر في تكتل الإتحاد المغاربي سياسيا ، ثم المرور لمناقشة القضايا الاقتصادية وتحقيق تكامل اقتصادي ، خاصة وان النزاع حول قضية الصحراء الغربية بقي يراوح مكانه ، والذي اثر سلبا على توحيد إيرادات دول الإتحاد ، وعلى وجه الخصوص الجزائر والمغرب الدولتان اللتان تمثل كل منهما حلقة هامة في الإتحاد من النواحي الاقتصادية والديمقراطية.

وفي تقديرنا أن الإتحاد المغاربي أصبح من الصعب جدا - مع الظروف الحالية في تونس وليبيا - أن تمنح له فرص نجاح أحسن من التي توفرت له قبل زمن ليس بالبعيد ، حيث أن الصراع والاستقرار السياسي الذي يخيم على المشهد السياسي بليبيا وبدرجة اقل خطورة في تونس ، سيجعل هذه الدول توجه اهتمامها إلى بناء السياسة الداخلية ومن ثم الانشغال بقاهاها السياسية والاقتصادية على مستوى الدولة القطرية على حساب التكتل الاقتصادي الجوّاري أو المغاربي ؛ وهو ما يعطي سيناريوهات مبهمة إن لم نقل اقرب إلى الجانب السلبي ، إضافة إلى عدم إهمال الأزمات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على الواقع الاقتصادي لكل دولة من دول الإتحاد ، التي ستتأثر حتما بالواقع الاقتصادي الدولي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1. عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الإدارة العامة للكليات والمعاهد، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 1998.
2. مُجَّد حامد دويدار، أصول علم الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1988.
3. عادل احمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
4. شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018.
5. عادل احمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره.
6. حسين عمر، مبادئ الاقتصاد: المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد-تحليل جزئي وكلي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989.
7. مُجَّد طنطاوي الباز وأسامة مُجَّد الفولي، محاضرات في مبادئ التحليل الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992.
8. احمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الاول: التحليل الاقتصادي الجزئي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.
9. بن حمود سكيينة، دروس في الاقتصاد السياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الطبعة الأولى، الجزائر، 2006.
10. عبد الله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
11. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي - مدخل الدراسات الاقتصادية-، ط1، دار الحداثة للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1981.
12. أنطوان أيوب، دروس في الاقتصاد السياسي-، ج 1، ط 1، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1965.

13. براهيم بولمكاحل، مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2020.
14. مُجّد مروان السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلّي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
15. مُجّد باقر الصدر، اقتصادنا، الطبعة العشرون، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1987.
16. روبرت هيلبرونر، الاقتصاد في خدمة المجتمع، ترجمة: مُجّد ماهر، المكتبة الاقتصادية، دار الكرنك، القاهرة، 1965.
17. إيهاب مقابلة وآخرون، تعريف علم الاقتصاد وأهدافه، موقع المرجع الإلكتروني للمعلوماتية، تاريخ التصفح: 2021/07/27، <https://almerja.com/reading.php?idm=72248>
18. مُجّد الوادي، ابراهيم خريس، نضال الحواري، و ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
19. بلال الأنصاري، مبادئ علم الاقتصاد، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2019.
20. مُجّد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.
21. بن محمود سكينه، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
22. ريهام علي، الإحصاء والاقتصاد ما العلاقة بينهما؟، موقع الاقتصاد العربي، تاريخ التصفح: 2021/08/05، <https://www.ar-economist.com/news/1478>
23. مُجّد عبد العظيم الدكماوي، مبادئ علم الاقتصاد، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2015.
24. رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي: الجزء الأول - مقدمة المشكلة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.
25. السيد عيد المولى، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
26. احمد فوزي ملوخية، مبادئ الاقتصاد، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2009.
27. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
28. سامي عبيد التميمي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
29. حسن عبد العزيز حسن، اقتصاديات الموارد، دار زهراء للشرق، القاهرة، 1996.
30. كامل بكري وآخرون، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1989.
31. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984.

32. طالم علي، مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2022.
33. كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، 2014.
34. عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1985.
35. مُجّد محروس إسماعيل، الأهمية الاقتصادية للموارد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الاسكندرية، 1988.
36. أحمد أبو إسماعيل، أصول الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.
37. حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989.
38. مُجّد صلاح، الاقتصاد الكلي محاضرات وتمارين محلولة، جامعة مُجّد بوضياف المسيلة، 2016.
39. مُجّد عبد المؤمن، التحليل الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، مطبوعة دروس، جامعة الوادي، 2008.
40. كريم مهدي الحسناوي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، 2014.
41. العربي دخموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، 2001.
42. خبابة عبد الله، مطبوعة محاضرات في الاقتصاد العام، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2018-2019.
43. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
44. مُجّد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي: الأساسيات، الطبعة الثالثة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010.
45. شريف بوقصبة و طارق قدوري، مدخل إلى علم الاقتصاد، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2021.
46. بن الحاج جلول ياسين، مطبوعة الاقتصاد الكلي: دروس وتمارين، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، 2018.
47. مُجّد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
48. عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
49. صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984.

50. عبد الله الطاهر وموفق علي خليل، **النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004.
51. مُجّد دويدار وأسامة الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
52. أحمد فريد مصطفى، **التحليل الاقتصادي الكلي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
53. ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر، 1998.
54. عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2009.
55. عاشور كتوش، **المحاسبة العامة**، أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
56. عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2008.
57. صولح سماح، **محاضرات في اقتصاد المؤسسة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جامعة مُجّد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
- 58..
59. غول فرحات، **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.
60. درحمون هلال، **المحاسبة التحليلية نظام معلومات لتسيير و مساعدة على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
61. عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
62. عمرو رفيق وآخرون، **آثار السياسة الاقتصادية في الخطة الاقتصادية والاجتماعية (1993-1997)** على التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة التخطيط، عمان، الأردن، 1995.
63. إيمان مرعي، **المشروعات الصغيرة والتنمية: التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2005.
64. الموسوعة العربية | الأنظمة الاقتصادية (arab-ency.com.sy)
65. مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2007.
66. عبد الله ساقور، **الاقتصاد السياسي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة 2004.
67. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة (الرأسمالية)**، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط3، ج 2، بيروت، 1990.
68. مُجّد دويدار وأسامة الفولي، **مبادئ الاقتصاد النقدي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.

69. سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الثانية، القصر الذهبي للطباعة، القاهرة، مصر، 2004.
70. هيثم الزغبى وحسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
71. ماهر ظاهر بطرس، **النقود والبنوك**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 2006.
72. مُجَّد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
73. مُجَّد شريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
74. ضياء مجيد الموسوي، **المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
75. بخزار يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
76. _ أحمد فريد مصطفى وسهير مُجَّد السيد حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
77. مُجَّد حافظ عبده الرهوان، **النقود والبنوك والاسواق المالية**، كلية الشرطة، مصر، 2000.
78. أحمد يوسف عبد الخير وعبد العزيز علي السوداني، **النقود والبنوك والاسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة، مصر، 2005.
79. وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000.
80. سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الثانية، اقصر الذهبي للطباعة، القاهرة، مصر، 2004.
81. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2004.
82. أحمد يوسف عبد الخير وعبد العزيز علي السوداني، **النقود والبنوك والأسواق المالية**، الجمعية السعودية للمحاسبة، مصر، 2005.
83. ناظم مُجَّد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1987.
84. حمد سليمان البازعي، **الانتقال الدولي للتضخم**، مجلة الإدارة العامة ، العدد الأول، الأردن، 1997.
85. عاطف عوجة : **البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض ، 1985.

86. عباس صالح : العولمة واثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث ، الاسكندرية ، مصر ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2004 .
87. عبد القادر مُجد علاء الدين : البطالة ، الاسكندرية ، مصر ، منشأة المعارف ، 2003 .
88. حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، المملكة العربية السعودية ، دار الشروق ، دون تاريخ نشر .
89. الاشوح زينب صالح ، الاطراد والبيئة ومداداة البطالة ، القاهرة ، مصر ، دار الغريب للنشر ، 2003 .
90. ماهر احمد ، تقليل العمالة ، الاسكندرية ، مصر ، الدار الجامعية ، 2000 .
91. - فكري احمد نعمان : النظرية الاقتصادية في الاسلام ، دبي ، الامارات العربية المتحدة ، دار القلم ، ط1 ، 1985 .
92. زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1999 .
93. - ضياء مجيد ، اقتصاديات أسواق المال ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2005 .
94. بسام حجار ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2003 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. R.Barre, 'Economie Politique ' , T.I , P.U.F, Paris, 1975.
2. G.Pirou, **Introduction a l'Etude de l'Economie Politique**, paris,Sirey, 1946.
3. _ Gerald M. Meir , R. E. Baldwin ; « **Economic Development : Theory, History, Policy** » ; 6th Printing, U.S.A, 1964.
4. _ R. Barre ; « **Economie Politique** », Tome, P.U.F, Paris, 1975.

ثالثا: مواقع الانترنت:

1. <https://almerja.com/reading.php?idm=72248>
2. <https://www.ar-economist.com/news/1478>
3. - [_ \(arab-ency.com.sy\)](http://arab-ency.com.sy)
4. www.imf.org
5. www.aljazeera.net
6. http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min09_e/blog_e.htm

